أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
21 سبتمبر 2026م
10 ربيع الثاني 1448هـ
98

المجاعة لم تعد احتمالاً

السودان يمضي نحو المجاعة، (فالجوع) الذي بدأ يضرب أطراف البلاد يتمدد نحو مناطق جديدة. الحرب لم تدمّر المدن وحدها، بل نسفت الزراعة والأسواق ومصادر دخل ملايين السودانيين، فيما يهدد اضطراب الأمطار والتغير المناخي ما تبقى من الموسم الزراعي. وتزيد سلطات الأمر الواقع، في مناطق سيطرة الجيش والدعم السريع، من تعقيد الكارثة عبر القيود على وصول المساعدات وضعف توفير مدخلات الإنتاج. وبينما ينكمش إنتاج الغذاء، يتسع عدد الجائعين. المدنيون عالقون بين نار الحرب وقسوة الجوع: يُهجّرون، يفقدون أراضيهم ومصادر رزقهم، ويكافحون للوصول إلى الغذاء والمياه والمساعدات. المجاعة لم تعد احتمالاً بعيداً؛ إنها خطر يتقدم.

مائة عدد من «أفق جديد»

المعرفة في مواجهة الحرب والحقيقة في مواجهة الضجيج

حيث يصدر العدد المائة من مجلة «أفق جديد» فإن الرقم في حد ذاته لا ينبغي أن يكون هو موضوع الاحتفاء. ففي الظروف الطبيعية قد يكون الوصول إلى مائة عدد محطة في عمر أي مطبوعة صحفية، أما في السودان الذي يعيش واحدة من أقسى حروبه فإن استمرار مجلة في الصدور وفي طرح الأسئلة وفي البحث عن المعلومة والمعرفة يكتسب معنى آخر.

لقد ولدت «أفق جديد» في زمن لم تكن فيه الحرب واحدة، فكانت أخرى تدور حول الحقيقة، من يملكها؟ من يصوغ الرواية؟ من يحدد للناس ما حدث، ولماذا حدث ومن المسؤول عنه؟

ومن هنا ربما يمكن قراءة تجربة المائة عدد، لم يكن التحدي أمام أفق جديد أن تنقل الأخبار في اللحظة ذاتها عبر الهواتف ومنصات التواصل الاجتماعي، كان التحدي الأكبر هو أن تحاول الانتقال بالقارئ من الخبر إلى المعرفة، ومن الواقعة إلى تفسيرها، ومن الرعاية إلى السؤال ومن الاصطفاف إلى التفكير.

وهذا في تقديري هو الميدان الذي ينبغي أن تقاس فيه تجربة المجلة.

- الحرب على الحقيقة: منذ الخامس عشر من أبريل 2023، لم يعرف السودان حرب السلاح وحدها وإنما عرف كذلك الروايات. كل طرف يمتلك روايته، ومنابره والمفردات التي يصف بها نفسه وخصمه. وبين الروايات المتصارعة أصبح المواطن السوداني أمام سيل هائل من المعلومات يصعب أحياناً التمييز فيه بين الخبر والدعاية، وبين الحقيقة والرغبة في أن تكون الأشياء كما نريدها.

وفي مثل هذه البيئة تصبح الصحافة الرصينة أكثر ضرورة، وفي الوقت ذاته أكثر صعوبة فالحقيقة في زمن الحرب لا تكون دائماً في الرواية الأعلى صوتاً، ولا في الرواية الأكثر تداولاً ولا حتى في الرواية التي توافق ميولنا السياسية. الحقيقة تحتاج إلى البحث والتدقيق والمقارنة والسؤال. والأهم من ذلك كله تحتاج إلى الشجاعة في مواجهة الذات.

فالصحافة التي تكشف أكاذيب خصومها وتصمت عن أخطاء من تتعاطف معهم لا تنتصر للحقيقة إنها فقط تنتقل من دعاية إلى دعاية أخرى.

- من الحقيقة إلى المعرفة:-

- لكن الحقيقة وحدها لا تكفي، قد نعرف أن قرية دمرت أو مدينة حوصرت أو مستشفى توقف أو زراعة لم تتم أو ملايين السودانيين أصبحوا نازحين ولاجئين، هذه حقائق مهمة، ولكن وظيفة مجلة مثل «أفق جديد» ينبغي أن تتجاوز تسجيلها إلى محاولة الإجابة عن السؤال الأصعب. ماذا تعني هذه الحقائق؟ ماذا فعلت الحرب بالدولة السودانية؟ ماذا فعلت بالاقتصاد، بالتعليم الصحة والثقافة؟

وماذا فعلت فهو الأخطر بطريقة تفكير السودانيين في بعضهم بعضاً؟

هنا يبدأ فعل المعرفة، لقد حاولت «أفق جديد» خلال أعدادها المتعاقبة ألا تجعل الحرب موضوعاً عسكرياً فقط، لذا نجدها قد منحت صفحاتها للاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة والبيئة والنزوح والمرأة والمزرعة والصحة والرياضة وللنقاش حول الدولة والسلام والعقد الاجتماعي ومستقبل السودان.

أعتقد كان وراء تصور بسيط لكنه جوهري أن الحرب ليست فقط ما يحدث من خطوط المواجهة. فالحرب عملية عميقة تعيد تشكيل المجتمع والدولة والاقتصاد والوعي.

- ضد اختزال السودان في طرفين:-

كان أحد أخطر آثار الحرب أنها حاولت اختزال السودان كله في معسكرين، جيش ودعم سريع. ثم أصبح مطلوباً من المواطن بغض النظر من مهنته وميوله، بل وحتى من الضحية أن يحدد موقعه داخل هذه الثنائية.

لكن السودان أكبر من طرفي الحرب، وهناك ملايين المواطنين الذين فقدوا بيوتهم، وهناك المزارعون والعمال والنساء والطلاب والأطفال واللاجئون والنازحون وهناك أجيال كاملة أصبحت حياتها معلقة على سؤال الحرب والسلام، ومن مسؤولية الصحافة أن تعيد هؤلاء إلى قلب الرواية.

فالصحافة التي تجعل الجنرالات أبطال القصة الدائمين وتجعل المواطنين مجرد أرقام للضحايا تسهم ربما دون أن تقصد في إعادة إنتاج منطق الحرب ذاته. لقد حاولت «أفق جديد» من خلال رصد إصداراتها أن تقول إن هناك صوتاً ثالثاً، صوت المجتمع، وأن السودان ليس فقط أولئك الذين يدفعون ثمن أطرافها.

- المعرفة مقاومة، في زمن الحرب يصبح الحفاظ على الذاكرة فعلاً من أفعال المقاومة، فالحروب لا تدمر المباني فقط، إنها تدمر الوقائع والذاكرة أيضاً. تختفي الوثائق وتتغير الروايات، ويعيد المنتصرون والمهزومون والمؤسسات والجماعات السياسية كتابة ما حدث بما يناسب مصالحهم، ولهذا فإن المائة عدد من «أفق جديد» ليست مجرد مائة إصدار صحفي، إنها بدرجة ما أرشيف للحظة استثنائية تخص السودان.

لا شك أنه سوف يأتي يوم تتوقف فيه هذه الحرب وعندها سيحتاج السودانيون إلى أن يسألوا ماذا حدث لنا؟ ماذا كان الناس يقولون؟ وما البدائل التي كانت مطروحة؟

وعندها ستكون الصحف والمجلات والتقارير والمقالات التي كتبت أثناء الحرب جزءاً من ذاكرة البلاد.

لكن المائة عدد ليست شهادة براءة، ومع ذلك سيكون خطأ كبيراً أن يتحول العدد المائة إلى مناسبة لمدح الذات فقط.

فالاحتفاء الحقيقي بالتجربة ينبغي أن يبدأ بالنقد هل كنا دائماً منصفين؟ هل تحققنا بما يكفي من المعلومات؟ هل وصلت «أفق جديد» إلى السوداني البعيد عن دوائر النخب السياسية والثقافية؟ وهل أنتجت معرفة جديدة أم اكتفت أحياناً بإعادة تدوير النقاش السوداني القديم؟

هذه الأسئلة ليست انتقاصاً من تجربة «أفق جديد» بل هي شرطاً لاستمرارها فالمؤسسة التي لا تسائل نفسها تفقد مع مرور الوقت قدرتها على مساءلة الآخرين.

إذا كانت الأعداد المائة الأولى قد صدرت تحت ظلال الحرب، فإن التحدي الحقيقي للأعداد المائة القادمة ينبغي أن يكون المساهمة في التفكير في السودان الذي سيأتي بعد الحرب، وخاصة أن معظم السودانيين لجأوا إلى بلدان مختلفة ووقفوا على تجاربها.

ذلك يتطلب الانتقال تدريجياً من سؤال من ينتصر في الحرب؟ إلى سؤال أهم وأعمق كيف ينتصر السودان على الحرب؟

وبالطبع ينتج هذا السؤال أسئلة أخرى عديدة منها ما يخص بناء الدولة، بناء الاقتصاد، بناء الخدمات، معالجة جراح المجتمع الذي فرقته الحرب وخطابات الكراهية، بناء جيش وطني واحد ودولة تحتكر السلاح.

جميعها أسئلة تحتاج لإعمال الذهن، ويأتي قبلها السؤال المركزي كيف نؤسس عقداً اجتماعياً يجعل المواطنة لا القبلية ولا الجهة ولا السلاح أساس الحقوق والواجبات؟

هذه ليست أسئلة سياسية فقط، إنها مشروع معرفة كامل.

وهنا ربما يكون الدور القادم لـ«أفق جديد» ألا تكون مجرد مجلة تراقب السودان وإنما منصة تساعد السودانيين على التفكير فيه.

الغلاف

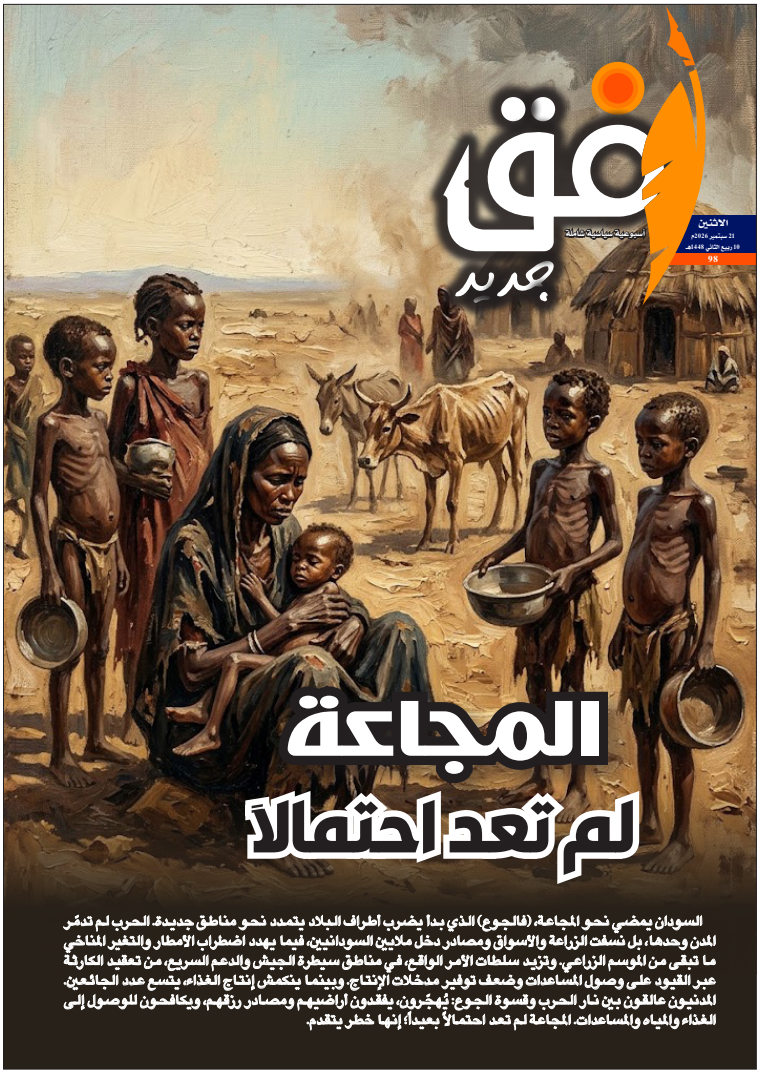

وجهات نظر

استعادةُ المواطن، كمرحلةٍ ثانيةٍ من الحرب عليه
د. وجدي كامل 19

ثلاثية الجوع: إنتاج منهار.. دخل مفقود.. وأسواق مضطربة
حيدر المكاشفي 22

دكتور الواثق كمير: ثلاث مقالات وأسبوع واحد... المسافة النقدية بين اللجنة والدولة
عبدالمنعم الجاك 33

مقاتلو السودان المنقسمون
أريج الحاج 49

الجوع إنذارًا لمستقبل الدولة!
حاتم أيوب أبو الحسن 52

«السوى ليكم هم، مال الدنيا إن شاء الله ما يتلم»..
علياء قاسم 56

السودان الوطن الواحد: تأملات في جدلية المبنى والمعنى!!
عبدالعزيز حسن علي 58

الاقتصاد في ظل الحرب.. من يدفع ثمن العجز؟!
حسام حامد 61

الهدر البشري في السودان.. طاقات تبدد وكفاءات لا تعوض
عادل يعقوب أحمد نور 64

السودان على حافة المجاعة
الحرب.. أزمة الغذاء ومخاطر الموسم الزراعي 2026 - 2027
04

الجفاف يهدد نصف مساحات القضارف المزروعة
11

كردفان تفقد الماء والأمان
14

الـ23 والدولار.. فوهتان لموت واحد
25

نُذُر مجاعة أخرى.. سنة 6 تعود كما هي
29

الجنيه ينهار ومعاناة السودانيين في كمبالا تتفاقم
تحويلات تتآكل قيمتها.. ومحال تغلق أبوابها
36

«الأكل ويـن؟».. الجوع يثقل كاهل أسر
45

الريال يسقط في ديربي متوتر أمام أتلتيكو
طرد هويسن والجدل التحكيمي يكشفان أزمات مورينيو القديمة من جديد
72

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

السودان على حافة المجاعة

الحرب.. أزمة الغذاء ومخاطر الموسم الزراعي 2026 – 2027

ملخص

يدخل السودان الربع الأخير من 2026 في أزمة غذائية حادة، بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب التي عطّلت الزراعة والأسواق وسبل كسب العيش. ويواجه نحو 19.5 مليون شخص مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي.

وتفاقمت الأزمة مع ضعف موسم الأمطار، خصوصاً في القضارف وسنار، حيث سجل العجز المطري نحو 30% و20% على التوالي. وينذر ذلك بتراجع إنتاج الحبوب وزيادة الاعتماد على الواردات خلال 2027.

لكن الجوع في السودان ليس نتيجة الجفاف وحده؛ فالحرب هي المحرك الأساسي، عبر النزوح وتعطيل الإنتاج والنقل والأسواق وانهيار القدرة الشرائية. كما ارتفعت أسعار الذرة والدخن إلى نحو ثمانية أضعاف مستويات ما قبل الحرب.

ومع احتمال تراجع محصول 2026، يواجه السودان خطر اتساع انعدام الأمن الغذائي في 2027. ويتطلب الحد من المجاعة تأمين المساعدات، ودعم المزارعين والمدخلات الزراعية، وحماية حركة الغذاء والأسواق، وضمان وصول المساعدات إلى المناطق المحاصرة.

«المجاعة في السودان لا يمكن تفسيرها بالجفاف أو نقص الأمطار وحدهما، فالمحرك الرئيس للأزمة الراهنة هو الحرب.»

صلاح عوض

يدخل السودان الربع الأخير من عام 2026 وهو يواجه واحدة من أخطر الأزمات الغذائية في تاريخه الحديث فبعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب، لم تعد آثارها مقتصرة على القتل والنزوح وتدمير المدن والبنية الأساسية، وإنما امتدت إلى منظومة إنتاج الغذاء وتداوله واستهلاكه؛ فتعطلت الزراعة في مناطق، وانقطعت طرق التجارة في أخرى، وتضررت الأسواق وارتفعت تكاليف النقل والمدخلات الزراعية، وفقد ملايين السودانيين مصادر دخولهم ومدخراتهم وأصولهم الإنتاجية.

وتشير أحدث تقديرات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) الصادرة في مايو 2026 إلى أن نحو 19،5 مليون شخص أي ما يقارب واحد وأربعين في المائة من السكان كانوا يعانون من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال الفترة من فبراير إلى مايو 2026، ومن بينهم أكثر من خمسة ملايين شخص في مرحلة الطوارئ ونحو 135 ألف شخص في مرحلة الكارثة، وهي المرحلة الخامسة والأشد خطورة في التصنيف - كما حدد التحليل 14 منطقة في شمال وجنوب دارفور وجنوب كردفان باعتبارها معرضة لخطر المجاعة إذا تفاقم الصراع وتأخر وصول الغذاء والمساعدات بصورة أكبر .

ويكشف وضع الأطفال جانباً أكثر مأساوية ، من الازمة فمن المتوقع أن يعاني نحو 825 ألف طفل دون الخامسة من سوء التغذية الحاد الشديد خلال هذه الفترة المتبقية من عام 2026، بزيادة تقارب 7% مقارنة لعام 2025 ونحو 25% فوق مستويات ما قبل الحرب .

لكن الأزمة أخذت خلال عام 2026 بعداً إضافياً ، فقد تزامنت آثار الحرب مع موسم مطري ضعيف في مناطق زراعية رئيسية ، وتشير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) في تقييمها الصادر في 3 سبتمبر 2026 إلى أن الأمطار التراكمية خلال الفترة من يونيو إلى منتصف أغسطس جاءت دون المتوسط في معظم المناطق الزراعية، وأن العجز بلغ نحو 20 % في منطقة سنار و30% في المائة في منطقة القضارف.

وتكتسب هذه الأرقام أهمية خاصة لأن الولايتان تنتجان معاً في المتوسط نحو ربع إنتاج السودان من الذرة الرفيعة .

وهكذا أصبح السودان أمام تداخل أزمتين : أزمة الوصول إلى الغذاء التي صنعتها الحرب ، وخطر تراجع توافر الغذاء الذي قد ينتج عن ضعف الموسم الزراعي من هنا ننطلق من فرضية أساسية مفادها أن المجاعة في السودان لا يمكن تفسيرها بالجفاف أو نقص الأمطار وحدهما ، فالمحرك الرئيس للأزمة الراهنة هو الحرب و تؤكد FAO أن النزاع المستمر منذ أبريل 2023 يمثل المحرك الأساس للأزمة الغذائية - الحالية

غير أن ضعف موسم الأمطار 2026 يضيف عنصراً جديداً وخطيراً إلى هذه المعادلة، فأذا أدت الظروف المناخية ونقص المدخلات والحرب إلى انخفاض محسوس فى إنتاج مناطق الفائض الزراعى فأن السودان قد ينتقل من أزمة تتمثل أساساً فى عجز ملايين المواطنين عن الوصول إلى الغذاء إلى أزمة أوسع تتعلق أيضا بحجم الغذاء المتاح على المستوى القومي.

و نحاول هنا الأجابة عن ثلاثة أسئلة مترابطة ، كيف تحولت الحرب إلى أزمة غذائية يهذا الحجم ؟ وما الذى يعنيه ضعف الموسم الزراعي 2026 بالنسبة إلى ميزان الحبوب والأمن الغذائي خلال 2027 وما التدخلات العاجلة والمتوسطة الأجل التي يمكن أن تمنع إتساع المجاعة وتعيد بناء قدرة السودان على إطعام مواطنيه ؟ ....

للدلالة على أي حالة واسعة من الجوع، لكنها في أدبيات الأمن الغذائي لها معنى أكثر تحديداً.

ويعتمد المجتمع الإنساني الدولي بصورة واسعة على التصنيف المرحلي المتكامل للأمن

«الأزمة الغذائية كانت وصلت إلى مستويات كارثية قبل أن تظهر آثار موسم الأمطار الحالي، إذن الجوع سبق مشكلة أمطار 2026.»

«حين يفر المزارع من قريته يفقد القدرة على الزراعة، وحين تصبح الطرق غير آمنة ترتفع تكلفة نقل المحاصيل، وحين تتوقف الأسواق يختفي الرابط بين مناطق الفائض ومناطق العجز.»

الغذائي (IPC) الذي يقسم إنعدام الأمن الغذائي الحاد إلى خمس مراحل: الحد الأدنى، الإجهاد، الأزمة، الطوارئ، ثم المرحلة الخامسة التي تمثل أقصى درجات الحرمان الغذائي.

لكن وجود أشخاص أو أسر في المرحلة الخامسة لا يعني تلقائياً أن المنطقة التي يعيشون فيها أصبحت في حالة مجاعة.

فالمرحلة الخامسة على مستوى الأسرة تسمى «الكارثة»، بينما يتطلب تصنيف منطقة جغرافية في حالة «مجاعة» تحقق مجموعة من المعايير المتعلقة بالحرمان الشديد من الغذاء وسوء التغذية الحاد والوفيات.

«قد يوجد الغذاء في ولاية بينما يعاني سكان ولاية أخرى الجوع بسبب استحالة نقله أو ارتفاع تكلفته أو عدم قدرتهم على شرائه.»

«إذن المجاعة السودانية في جوهرها أزمة حرب واقتصاد ووصول إلى الغذاء، وليست في أصلها مجاعة جفاف.»

ولهذا يصبح من الضروري التمييز بين القول إن السودان يعاني أزمة غذائية كارثية، وبين القول إن السودان كله يعيش مجاعة؛ فالأول تؤكده البيانات بوضوح، بينما الثاني يتجاهل التفاوت الكبير بين الولايات والمناطق.

وقد شهد السودان بالفعل خلال سنوات الحرب حالات موثقة من المجاعة - ففي سبتمبر 2025 صنفت الفاشر وكادوقلي في مرحلة المجاعة مع تقدير ظروف مشابهة في الدلنج، وإن حال نقص البيانات، دون تصنيفها رسمياً آنذاك

أما التحليل الأحدث الصادر في مايو 2026 فقد وجد أن نحو 19،5 مليون شخص يواجهون المرحلة الثالثة أو أعلى ، بينهم أكثر من خمسة ملايين في مرحلة الطوارئ ونحو 135 ألف في مرحلة الكارثة :

ولم يصنف التحليل أى منطقة في ذلك التقييم بأعتبارها تعيش المجاعة آنذاك ، لكنه حذر من خطر حدوثها في 14 منطقة في شمال دارفور وجنوب دارفور وجنوب كردفان في حال تفاقم الصراع وتعطل وصول الغذاء والمساعدات وحركة السكان والبضائع

الحرب قبل الجفاف

قد يبدو من السهل تفسير الجوع في السودان في عام 2026 بضعف الأمطار لكن مثل هذا التفسير يقلب العلاقة بين السبب والنتيجة .

فالأزمة الغذائية كانت وصلت إلى مستويات كارثية قبل أن تظهر آثار موسم الأمطار الحالي

وفي ذروة موسم الشح في سبتمبر 2025 قدر IPC أن 21،2 مليون شخص كانوا يواجهون المرحلة الثالثة أو أعلى ، بينهم 6،3 ملايين في مرحلة الطوارئ ونحو 275 ألف في مرحلة الكارثة.

إذن الجوع سبق مشكلة أمطار 2026

والحرب لا تؤثر على الأمن الغذائي عبر قناة واحدة، بل تضرب النظام الغذائي في حلقاته المختلفة في الوقت نفسه..

حين يفر المزارع من قريته يفقد القدرة على الزراعة. وحين تصبح الطرق غير آمنة ترتفع تكلفة نقل المحاصيل، وحين تتوقف الأسواق أو تتعرض للنهب يختفي الرابط بين مناطق الفائض ومناطق العجز. وحين ترتفع أسعار الوقود والأسمدة والبذور يقل الإنتاج، وحين يفقد الموظف والعامل دخله أو قدرته الشرائية قد يصبح الغذاء الموجود في السوق خارج قدرته الشرائية.

ولهذا فإن المجاعة ليست بالضرورة نتيجة عدم وجود الغذاء داخل حدود الدولة، قد يوجد الغذاء في ولاية بينما يعاني سكان ولاية أخرى الجوع بسبب استحالة نقلها أو إرتفاع تكلفتها أو عدم قدرتهم على شرائها.

إذن المجاعة السودانية في جوهرها أزمة حرب واقتصاد ووصول إلى الغذاء، وليست في أصلها مجاعة جفاف.

موسم 2026.... حرب مع ضعف الأمطار

منذ ما قبل بداية الموسم كانت هناك إشارات إنذار، ففي مايو ويونيو 2024 توقع مركز ICPAC التابع للإيغاد إحتمالاً مرتفعاً لأن تكون أمطار يونيو - سبتمبر دون المعدل الطبيعي في معظم السودان.

والآن يمكن إستعراض موقف الأمطار في مناطق الإنتاج المختلفة:

القضارف:-

تستحق إهتماماً خاصاً لأنها إحدى أهم مناطق إنتاج الذرة والسمسم في السودان ، وتقول FAO

إن كمية الأمطار التراكمية حتى الآن كانت حوالي 30 % أقل من المتوسط طويل الأجل ، لكن الرقم الأكثر إثارة للقلق هو مؤشر الإجهاد الزراعي فبحلول منتصف أغسطس أشارت بيانات FAO إلى ظروف جفاف شديد في ما يصل إلى نحو 70% من الأراضي المزروعة في القضارف.

المؤشر يعني أن نسبة كبيرة من المناطق الزراعية كانت تواجه إجهاداً مائياً شديداً للنبات وهذا ليس تقديراً نهائياً للخسارة في الإنتاج لكنها إشارة إنذار قوية جداً.

سنار

الوضع في سنار أفضل نسبياً من القضارف

«ضعف موسم 2026 ناتج عن أزمة غذائية صنعتها الحرب أصلاً، لذا يصبح ميزان الحبوب هو الحلقة التالية في التحليل.»

«إذا ارتفع سعر الغذاء ثمانية أضعاف بينما لم ترتفع دخول الأسر بالنسبة نفسها، بل فقد الملايين مصادر دخولهم أصلاً، فإن المشكلة تصبح مشكلة حق اقتصادي في الوصول إلى الغذاء بقدر ما هي مشكلة إنتاج.»

لكنه يظل مقلقاً؛ تقدر الـ FAO أن الأمطار التراكمية كانت نحو 20% دون المتوسط طويل الأجل. كما أظهرت المؤشرات ظروف جفاف شديد في ما يصل إلى 40% من الأراضي المزروعة.

والأهمية القومية لهاتين الولايتين كبيرة جداً ، إذ تشير FAO إلى أن القضارف وسنار تنتجان معاً في المتوسط نحو ربع إنتاج السودان من الذرة.

الجزيرة :- والأوضاع هنا مختلفة لأن البيانات المنشورة حتى الآن لا تعطينا رقماً مماثلاً للقضارف وسنار عن نسبة العجز المطري كما أن طبيعة الإنتاج مختلفة - جزئياً ، فالجزيرة تعتمد بدرجة رئيسة على الري وليس المطر وحده.

وهنا تتداخل أزمة المناخ مع آثار الحرب كفاءة الري ، توفر الوقود ، التمويل ، المدخلات ، العمالة وصيانة البنية الزراعية وقد تكون مساوية في اهميتها لكمية المطر نفسها، لذلك لا يصح أن ننسب اي تراجع محتمل في محصول الجزيرة إلى ضعف المطر وحده.

دارفور و كردفان

الوضع هنا أكثر تعقيداً فالزراعة والرعي معتمدان بدرجة كبيرة على الأمطار، لكن الحرب وعدم الأمان والنزوح والوصول إلى المراعي والأسواق تجعل من الصعب فصل أثر المطر عن أثر الصراع.

وقد سجلت بيانات ICPAC ظروف جفاف بدرجات متفاوتة في أجزاء من السودان خلال يونيو - أغسطس، لكننا لا نملك حتى الآن بيانات نهائية دقيقة تسمح لنا بالقول إن كل من دارفور أو كردفان شهدتا النسبة نفسها من العجز.

الحرارة جزء من المشكلة: الأمطار ليست العامل المناخي الوحيد، توقع ICPAC أيضاً درجات حرارة أعلى من المعتاد في أجزاء واسعة من المنطقة مع احتمالات مرتفعة في أجزاء من السودان.

والحرارة المرتفعة تزيد فقدان الرطوبة من التربة والنبات وبالتالي تجعل كمية مطر معينة أقل فاعلية زراعية.

وتشير أحدث توقعات ICPAC للفترة من سبتمبر - نوفمبر إلى احتمال استمرار الأمطار، دون المعدل فى أجزاء من وسط وجنوب السودان وربما توقع ظروف أكثر رطوبة في مناطق أخرى من شرق أفريقيا .ولهذا لا توجد حتى الآن إشارة قوية تسمح بالقول إن نهاية الموسم ستعوض بصورة مؤكدة عجز بدايته ووسطه، ولهذا فإن القلق بشأن محصول 2026 مبرر

ومن المحسوس والملموس أن تقديراته ستكون أقل من عام 2025 ، إذن ضعف موسم 2026

ناتج عن أزمة غذائية صنعتها الحرب أصلاً .لذا يصبح ميزان الحبوب هو الحلقة التالية - في التحليل .

ميزان الحبوب

بداية القياس الكمي للأزمة لا يمكن قياس خطر المجاعة بعدد الجائعين وحده من الضروري أيضاً النظر إلى قدرة الاقتصاد السوداني على توفير الحبوب التي يحتاجها السكان . وهنا يصبح ميزان الحبوب أداة أساسية لفهم الأزمة .ويقوم الميزان ، فى أبسط صوره على مقارنة مصادر العرض - الإنتاج المحلي والمخزون والواردات بالاستخدامات المختلفة - وفي مقدمتها الاستهلاك البشري والتقاوى والأعلاف والفاقد والاستخدامات الأخرى كالصادرات والمخزون الختامي .و تشير أحدث بيانات منظمة الأغذية والزراعة FAO إلى أن إنتاج السودان من الحبوب الرئيسية أي الذرة، الدخن والقمح بلغ في عام 2025 نحو 5,2 مليون طن، وكان هذا المحصول أقل بنسبة 22 % من إنتاج 2024 وأقل بنسبة 19% من متوسط السنوات الخمس السابقة. وتقدر المنظمة إحتياجات إستيراد الحبوب خلال سنة 2026 بنحو 2,8 مليون طن معظمها من القمح.

لكن هذه الأرقام لا تعني أن إحتياجات السودان السنوية تساوي ببساطة 5,2 ملايين طن،و2,8ملايين طن لأن ميزان الحبوب

«إذا أضيف إلى مؤثرات الحرب ضعف موسم الأمطار وحصيلته، فحتماً ستدخل البلاد 2027 بمخزون أقل وأسعار مرتفعة وحاجة أكبر إلى

«السودان لا يواجه مجاعة سببها المناخ أو شح الأمطار، وإنما أزمة نظام غذائي صنعتها الحرب وعمقتها الأزمة الاقتصادية.»

يتضمن المخزون والاستهلاك والأعلاف والفاقد والتجارة وغيرها، وإنما تكشف الأرقام أن السودان يدخل موسم 2026 وهو يعتمد بالفعل على واردات كبيرة لسد إحتياجاته.

وتزداد أهمية ذلك مع المؤشرات السلبية لموسم 2026، التي تشير في أحسن تقديراتها إلى أنه ستقل عن موسم 2025 بـ 20 %.

ومن ثم فإن تراجع إنتاج المحصول المحلي لا يعني فقط ارتفاع فاتورة الواردات، بل قد يتحول إلى فجوة غذائية فعلية إذا عجز الاقتصاد عن تمويل الواردات أو تعطلت الموانئ والنقل وسلاسل الإمداد.

أزمة الأسعار: حين يوجد الغذاء ولا يستطيع المواطن شراءه

ميزان الحبوب القومي على أهميته لا يقرأ المجاعة وحده فالأسرة لا تأكل الإنتاج القومي، وإنما تحصل على غذائها إما بإنتاجه بنفسها أو بشرائه من السوق أو عبر المساعدات، ولذا يمكن أن يكون ميزان الحبوب مقبول نسبياً بينما تعاني ملايين الأسر الجوع بسبب انهيار قدرتها الشرائية.

فحسب أحدث بيانات FAO المنشورة في 2026/14/9 استمرت أسعار الذرة والدخن في الارتفاع خلال أغسطس في معظم الأسواق التي تراقبها المنظمة وأصبحت أسعار المحصولين في المتوسط تقارب ثمانية أمثال مستويات ما قبل الحرب في مارس.

وهذا الرقم يكشف بعداً أساسياً من أزمة الجوع.

فإذا ارتفع سعر الغذاء ثمانية أضعاف بينما لم ترتفع دخول الأسر بالنسبة نفسها، بل فقد الملايين مصادر دخولهم أصلاً، فإن المشكلة تصبح مشكلة حق اقتصادي في الوصول إلى الغذاء بقدر ما هي مشكلة إنتاج. الحرب يشتد أوارها ويرخى أحيانا ، لكنها قائمة ومستمرة في مستويات مختلفة ، فأذا أضيف لمؤثراتها ضعف موسم الأمطار وحصيلته فحتما إن البلاد ستدخل 2027 بمخزون و أسعار مرتفعة مصاحبة وحاجة أكبر الى الواردات.

في هذه الحالة لا يعود متعلقاً فقط بأستمرار المجاعات المحلية في مناطق الحرب وإنما بخطر توسيع نطاق إنعدام الأمن الغذائي الحاد إلى مناطق وسكان جدد .

ويعد هذا إنذار مبكر ينبغي أن توجه السياسات لمنع تحققه ولكن كيف يمكن رفع شبح المجاعة ؟ بالطبع لا توجد أداة واحدة تستطيع معالجة أزمة بهذا التعقيد، والمطلوب هو العمل في الوقت نفسه على إنقاذ الأرواح، وحماية الأنتاج وضمان حركة الغذاء واستعادة قدرة الأسر على الحصول عليه .

الأولوية الأولى هى ضمان وصول الغذاء والتغذية العلاجية إلى مناطق الطوارئ 4 IPC ومناطق الحرمان IPC 5 ، ويصل برنامج الأغذية العالمي حالياً إلى أكثر من أربعة ملايين شخص شهرياً بينهم نحو مليوني شخص في مناطق دارفور الأشد تضرراً و 825 ألفاً في كردفان ، لكنه يواجه فجوة تمويلية كبيرة.

الأولوية الثانية هى حماية الأنتاج الزراعي نفسه فتوزيع الغذاء ينقذ حياة الناس اليوم ، لكن توفير التقاوى و الوقود والتمويل والمدخلات الأخرى للمزارع يساعد على توفير غذائه في الموسم التالي ولذلك ينبغي الا تتحول الاستجابة الدولية إلى عملية إغاثة غذائية منفصلة عن دعم الإنتاج المحلي.

أما الأولوية الثالثة هي إنشاء ما يمكن تسميته «الممر الغذائي الداخلي» أي ضمان حركة المحاصيل والماشية والمدخلات من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك وحماية الأسواق ووسائل النقل من آثار الحرب.

الأولوية الرابعة تتعلق بالمناطق التي يتعذر الوصول إليها برًا - الأصل أن تكون الممرات البرية هي الوسيلة الرئيسية لأنها أكثر قدرة على نقل الكميات الكبيرة وأقل تكلفة، لكن الجسور الجوية والإسقاط الجوي ينبغي أن يتخذا خيارًا إنقاذيًا استثنائيًا عندما يكون البديل هو ترك المواطنين المحاصرين بلا غذاء.

وتبقى الخلاصة المركزية لهذه المساهمة، فإن السودان لا يواجه مجاعة سببها المناخ أو شح الأمطار، وإنما أزمة نظام غذائي صنعتها الحرب وعمقتها الأزمة الاقتصادية. ويهدد

«منع المجاعة يقتضي التعامل مع الغذاء والإنتاج والأسواق والوصول الإنساني باعتبارها منظومة واحدة لا ملفات منفصلة.»

السودان .. مؤشرات الجـــوع تتصاعـــد

19.5 مليون شخص

نحو 41% من السكان واجهوا مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد
فبراير – مايو 2026

5+ ملايين

في مرحلة الطوارئ

14 منطقة

في شمال وجنوب دارفور وجنوب كردفان معرضة لخطر المجاعة

135 في مرحلة الكارثة

وهي المرحلة الخامسة والأشد خطورة في تصنيف الأمن الغذائي

الأطفال في دائرة الخطر

825 ألف طفل

دون الخامسة متوقع إصابتهم بسوء التغذية الحاد الشديد خلال 2026

+7%

مقارنة بعام 2025

+25%

فوق مستويات ما قبل الحرب

موسم زراعي تحت الضغط

تقييم فاو – 3 سبتمبر 2026

الأمطار دون المتوسط

في معظم المناطق الزراعية الرئيسية

20%

عجز الأمطار في سنار

30%

عجز الأمطار في القضارف

سنار والقضارف

الولايتان تنتجان معاً في المتوسط نحو

ربع إنتاج السودان من الذرة الرفيعة

الحرب + ضعف الأمطار + تعطل الإنتاج

تضغط على الغذاء وتزيد مخاطر تفاقم الأزمة.فبراير – مايو 2026

الجفاف يهدد نصف مساحات القضارف المزروعة

ملخص

تهدد مخاوف الجفاف الموسم الزراعي في القضارف، مع تراجع الأمطار وارتفاع أسعار الذرة والدخن. وقال رئيس لجنة المزارعين إن 50% من المساحات المزروعة، البالغة نحو 6 ملايين فدان، معرضة للجفاف.

ارتفع سعر جوال الذرة إلى 350 ألف جنيه مقابل 200 ألف، فيما بلغ جوال الدخن 800 ألف جنيه مقارنة بـ400 ألف. ويحذر المزارعون من تلف المحاصيل إذا لم تحصل على كفايتها من المياه.

تفاقم ارتفاع أسعار المدخلات الأزمة؛ إذ بلغ برميل الوقود نحو مليوني جنيه والمبيد 5 ملايين، ما دفع بعض المزارعين إلى ترك الزراعة والاتجاه للتعدين، خصوصًا مع تعرض شمال الولاية للجفاف.

تنتج القضارف وسنار نحو ربع الذرة الرفيعة في السودان، وسط تراجع الإنتاج في مناطق أخرى بسبب الحرب ومشكلات الري. ويزيد ذلك المخاوف في بلد يواجه فيه نحو 20 مليون شخص الجوع.

«الوقت لا يزال مبكرًا لتقييم الوضع حيث إن موسم الأمطار لم ينته بعد.»

شمائل النور

الصورة من مواقع التواصل الاجتماعي

ارتفعت أسعار الذرة والدخن مدفوعة بمخاوف من فشل الموسم الزراعي الحالي بسبب الجفاف الذي ضرب مساحات واسعة جراء تراجع كميات الأمطار عطفًا على التراجع المضطرد لقيمة الجنيه.

وأفاد مزارعون بالقضارف بأن سعر جوال الذرة بلغ 350 ألف جنيه «50 دولار» فيما كان سعره قبل نذر الجفاف 200 ألف جنيه، وقفز سعر جوال الدخن 800 ألف، نحو «100 دولار» حيث كان سعره 400 ألف.

وقال رئيس لجنة المزارعين بالقضارف؛ ياسر الصعب إن 50% من المساحة المزروعة مهددة بالجفاف وبلغت المساحات المزروعة في القضارف نحو 6 ملايين فدان وأضاف في إفادته لـ«أفق جديد» أن الوقت لا يزال مبكرًا لتقييم الوضع حيث إن موسم الأمطار لم ينته بعد، لكنه أكد أن نصف المساحة المزروعة معرضة للجفاف فعليًا.

وكشف تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عن فجوة كبيرة في معدلات الأمطار في ولايتي سنار والقضارف، وأشار التقرير إلى أن ما نسبته 40% و70% من الأراضي المزروعة في هذه المناطق تجابه ظروف جفاف شديدة، حيث بلغت كمية الأمطار التراكمية منذ يونيو أقل من المتوسط بنحو 20% في سنار و30% في القضارف.

وشدد رئيس لجنة المزارعين بالقضارف على أن نجاح الموسم لا يرتبط فقط بمسألة معدلات ومواقيت الأمطار، بل بعمر المحصول، مشيرًا إلى أن عمر غالبية المحاصيل 90 يومًا، وما لم يحصل المحصول على كفايته من المياه بتوزيع جيد خلال هذه الفترة، فإنه معرض للتلف، وتوقع الصعب ارتفاعًا متصاعدًا في أسعار الحبوب الأساسية إذا استمرّ شح الأمطار.

وكشف التقرير الأسبوعي للجنة العليا

«ما لم يحصل المحصول على كفايته من المياه بتوزيع جيد خلال هذه الفترة، فإنه معرض للتلف.»

«50 % من المساحة المزروعة مهددة بالجفاف.»

«نصف المساحة المزروعة معرضة للجفاف فعليًا.»

الصورة من مواقع التواصل الاجتماعي

لإنجاح الموسم الزراعي، أن المساحات المزروعة بالذرة بلغت (3,5) مليون فدان، والسمسم (600) ألف فدان، والدخن (505) آلاف فدان، والفول السوداني (451) ألف فدان، والقطن المطري (103) آلاف فدان، وزهرة الشمس (50) ألف فدان، والتسالي (حب البطيخ) (405) آلاف فدان.

وتشير بيانات وزارة الزراعة إلى أن تمويل الموسم الصيفي بلغ 700 ترليون، وبحسب وكالة السودان للأنباء ارتفع التمويل الزراعي بولاية القضارف بكافة الصيغ إلى (447,6) تريليون جنيه مقارنة مع مبلغ (119,1) تريليون جنيه العام الماضي لذات الفترة، فيما بلغت المساحات الممولة (4،876،612) فدانًا، مقارنة مع مساحة (2،517،065) فدانًا للعام الماضي لذات الفترة، حيث استفاد من التمويل عدد (5،968) مزارعًا مقارنة مع (2،082) مزارعًا العام الماضي لذات الفترة.

وأفاد مزارعون بالقضارف أن شمال الولاية أكثر عرضة للجفاف من جنوبها، وتشير «أفق جديد» إلى أن شمال الولاية يمثل الثقل في محصول الذرة.

وتنتج ولايتا سنار والقضارف ما يقارب ربع الإنتاج الوطني من الذرة الرفيعة، وهي المحصول الرئيسي في البلاد. ويعول على مشاريع القضارف في سد النقص المتوقع بخروج أجزاء شاسعة من إقليم كردفان بسبب العمليات العسكرية ومن مشروع الجزيرة بسبب مشكلات الري وانسداد القنوات، وقادت الحرب إلى تراجع كبير في المساحات المزروعة في عدة مشاريع بسبب الاضطرابات الأمنية وضعف التمويل.

وشكل ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية تحديًا رئيسيًا في المناطق الآمنة، حيث وصل سعر برميل الوقود إلى نحو مليوني جنيه فيما بلغ سعر برميل المبيد إلى 5 ملايين، ما أدى إلى عزوف لافت للمزارعين الذين اتجه بعضهم لمناطق التعدين حسبما أفادت كيانات زراعية.

وأفادت تقارير أممية أن نحو 20 مليون شخص يواجهون الجوع في السودان، بينهم نحو 5 ملايين في مستويات الطوارئ»

«توقع الصعب ارتفاعًا متصاعدًا في أسعار الحبوب الأساسية إذا استمرّ شح الأمطار.»

كردفان تفقد الماء والأمان

ملخص

تهدد الحرب وشح الأمطار سكان كردفان بأزمة غذاء متفاقمة، مع ارتفاع الأسعار وتراجع قيمة الجنيه وانهيار فرص العمل والزراعة. وأصبح تأمين الغذاء والماء من أصعب التحديات اليومية للأسر.

وتضاعفت معاناة النازحين، خصوصًا في الأبيض وغرب كردفان، حيث يعيش مئات الآلاف في مخيمات تفتقر إلى الغذاء والمياه والخدمات الصحية، بعد فقدانهم منازلهم ومصادر رزقهم.

وأدى توقف الزراعة خلال سنوات الحرب وشح الأمطار هذا العام إلى نفاد مخزون الذرة وارتفاع أسعارها بصورة كبيرة. وفي بعض المناطق، اضطر الجوعى إلى تناول علف الحيوانات، بينما أصبحت الأسواق تعاني من شح السلع وارتفاع تكلفتها.

ومع انقطاع طرق الإمداد وتوقف الأنشطة الاقتصادية، تواجه الأسر أزمة مركبة: غذاء شحيح أو مرتفع الثمن، ودخل مفقود، وزراعة متوقفة. ويحذر سكان من أن استمرار الوضع دون تدخل عاجل قد يدفع الإقليم إلى مجاعة أوسع.

«منذ توقف تلك المشاريع أصبح الاعتماد كليًا على المخزون من الذرة إلى أن نفد خلال العامين الماضيين».

محمد عبد الباقي

تفاقمت الأوضاع الإنسانية في إقليم كردفان المكون من ثلاث ولايات، بصورة متسارعة وغير مسبوقة في ظل تراجع هطول الأمطار وشحها في عدد من المناطق، بالتزامن مع فقدان العملة الوطنية جزءًا كبيرًا من قيمتها الحقيقية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانعدام فرص العمل ومصادر الدخل المحدودة التي كانت تمثل جزءًا مهمًا في دعم استقرار الأسر والأفراد.

وتضع هذه الظروف التي يعود جزء كبير منها إلى استمرار الحرب التي دخلت عامها الرابع ملايين السكان أمام واقع معيشي بالغ التعقيد حيث لم يعد كثير منهم قادرًا على تأمين احتياجاته الأساسية من الغذاء والشراب في وقت تتسع فيه دائرة الفقر وتزداد صعوبة الحصول على أبسط مقومات الحياة اليومية.

ويواجه سكان آلاف القرى والمدن في كردفان ظروفًا استثنائية، بعد أن باتت المجاعة تهددهم نتيجة لعدم قدرتهم على توفير الطعام بصورة منتظمة، في ظل تراجع الأنشطة الاقتصادية والزراعية.

ولا تبدو أوضاع آلاف النازحين الذين يقيمون في مخيمات مؤقتة في الأبيض العاصمة التاريخية لكردفان أفضل حالًا، بيد أن معاناتهم تبدو أشد قسوة، بعدما اضطروا إلى مغادرة مناطقهم ومنازلهم، وتركوا ممتلكاتهم وأغراضهم الشخصية وأعمالهم ومصادر رزقهم خلفهم، بحثًا عن مناطق أكثر أمنًا.

ويعيش أكثر من مليون نازح في مخيمات تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة في مدينة الأبيض، و يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على الغذاء ومياه الشرب ومصادر الدخل، إلى جانب محدودية و غياب الخدمات الصحية، بينما يعيش حوالي 470 ألف نازح في مدن ولاية غرب كردفان التي يسيطر عليها الدعم السريع.

وتزداد معاناة هؤلاء النازحين في ظل غياب الجهات الحكومية والمنظمات القادرة على تقديم المساعدات الإنسانية بصورة منتظمة، و توفير الرعاية الصحية والخدمات الأساسية التي يحتاجون إليها، ما جعل حياتهم اليومية أكثر صعوبة بعد مضاعفة مخاطر الجوع والمرض.

ومع هذه الظروف المعقدة، يجد سكان كردفان أنفسهم أمام أزمة مركبة تتداخل فيها آثار النزاع المسلح مع الجفاف وارتفاع الأسعار وفقدان مصادر الدخل، بينما تتقلص قدرة الأسر على الصمود أمام شبح المجاعة.

وتحولت الأزمة بالنسبة إلى كثير من السكان إلى معركة يومية من أجل الحصول على الطعام والماء وتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، في ظل ظروف إنسانية تزداد تعقيدًا بمرور الوقت.

وبدأت أزمة الغذاء تلوح في الأفق بكردفان بعد توقف النشاط الزراعي في المشاريع الزراعية الكبرى بغرب وجنوب كردفان منذ بداية الحرب، ما خلق أزمة غذاء بدأت تستفحل، إلى أن وصلت إلى مرحلة أصبح فيها الذرة الغذاء الرئيس للسكان شبه معدومة في أسواق كردفان وما تبقى منها تباع بأسعار مرتفعة وخيالية.

يقول إبراهيم صالح، وهو مزارع من ولاية جنوب كردفان، لـ«أفق جديد»: «هنالك نكبة سبقت الوضع الحالي بعامين، ولكن لا أحد كان منتبهًا لها، وهي توقف الزراعة في المشاريع الزراعية بهبيلا والجبال الشرقية بجنوب كردفان بسبب حالة الهشاشة الأمنية وانعدام الوقود والتهديدات الأمنية التي طالت المزارعين، ومنذ توقف تلك المشاريع أصبح الاعتماد كليًا على المخزون من الذرة إلى أن نفد خلال العامين الماضيين».

ويضيف صالح: «في العام الحالي تفاجأ الناس بعدم هطول الأمطار، مما ضاعف المعاناة وجعل آلاف الأسر تتضور جوعًا في إقليم كردفان الواسع».

ويتابع: «حالة الجوع كان يمكن تجنبها لو توقفت الحرب وتمكن الناس من الزراعة في العامين الماضيين، ولما أصبحت الذرة التي ينتجها الناس بأيديهم نادرة إلى هذه الدرجة، وقد وصل سعر الجوال سعة 30 ملوة من الذرة الفترتيت إلى نحو 800 ألف جنيه في أسواق كردفان وهذه حالة نادرة.

«في العام الحالي تفاجأ الناس بعدم هطول الأمطار، مما ضاعف المعاناة وجعل آلاف الأسر تتضور جوعًا في إقليم كردفان الواسع».

«وصل سعر الجوال سعة 30 ملوة من الذرة الفترتيت إلى نحو 800 ألف جنيه في أسواق كردفان».

«يتوجب تدخل عاجل من الدولة والمنظمات لمساعدة الناس على توفير قوت يومهم، وإلا استشرت المجاعة وانعدم الطعام تمامًا».

«انعدم الغذاء تمامًا بمنطقة الحرت التابعة للإضية، مما دفع المواطنين إلى تناول علف الحيوانات من شدة الجوع».

ويحذر صالح من تفاقم الأوضاع قائلًا: «أمام وصول الوضع إلى هذه المرحلة يتوجب تدخل عاجل من الدولة والمنظمات لمساعدة الناس على توفير قوت يومهم، وإلا استشرت المجاعة وانعدم الطعام تمامًا، ومات الناس بالجوع في الطرقات».

أما في غرب كردفان فمعاناة الناس تبدو مركبة بين انعدام الغذاء وعدم الاستقرار، حيث يعيش أكثر من 400 ألف نازح في عشرات المخيمات بالفولة وبندة وعدد من مدن غرب كردفان الأخرى.

ويروي عبد الله سليمان أحد سكان مدينة الإضية بغرب كردفان بأن حياة المواطنين وصلت إلى مرحلة متأخرة من نقص المواد الغذائية وصعوبة الحصول عليها من المناطق المجاورة.

ويقول عبد الله لـ«أفق جديد»: «في أبريل الماضي انعدم الغذاء تمامًا بمنطقة الحرت التابعة للإضية، مما دفع المواطنين إلى تناول علف الحيوانات من شدة الجوع، و في بقية المناطق داخل الإضية وهي إحدى محليات الولاية، فإن المواد الغذائية صارت شحيحة للغاية وقد وصل سعر جوال الدخن في ولاية غرب كردفان إلى نحو مليون جنيه، وهو مبلغ يفوق قدرة المواطنين الذين بقوا في الولاية الواقعة تحت سيطرة الدعم السريع لأكثر من عامين».

ويضيف عبد الله سليمان: «المعضلة الأكبر حاليًا أن الولاية شبه معزولة، ويصعب الوصول إليها من أي جهة وهو ما يجعل سلاسل الإمداد مقطوعة والأسواق متوقفة، والسلع الغذائية شحيحة ونادرة للغاية في معظم أجزاء الولاية، وخاصة في المناطق التي يوجد فيها النازحون».

وفي مدينة الأبيض، التي يعيش فيها معظم النازحين من الإقليم والذي خلت فيه ثلاث مدن من سكانها تمامًا وهي الخوي وبارا والدبيبات، يعيش أغلب هؤلاء النازحين حاليًا في الأبيض ويواجهون أوضاعًا مأساوية بسبب الغلاء الفاحش في الأسعار التي أصبحت فوق طاقة المواطن والنازح.

ويقول سعد أحمد، وهو نازح من الخوي في الأبيض، لـ«أفق جديد»: «آلاف النازحين داخل المدينة يقيمون في مخيمات غير نظامية، ويواجهون ظروفًا إنسانية معقدة بسبب الغلاء، وهنالك من لا يستطيع توفير وجبة واحدة لأطفاله لعدم وجود فرص عمل في المدينة».

ويخبر سعد بأن النازحين هربوا من القرى والمدن في كردفان وجاءوا إلى الأبيض في ظروف قاسية، لأنهم تركوا أنشطتهم الزراعية وأعمالهم خلفهم، وجاءوا من دون أي ممتلكات، ومع حالة الغلاء التي ضربت الأسواق أصبح كثير منهم لا يوفرون وجبة واحدة في اليوم.

ويشير سعد إلى أن جوال الذرة سعة 20 ملوة يبلغ سعره حوالي 250 ألف جنيه، ورطل اللبن 3500 جنيه، ورطل الزيت 12 ألف جنيه، ورطل البن 28 ألف جنيه، بينما يبلغ سعر كيلو اللحم 80 ألف جنيه للضأن و50 ألفًا للبقر.

وينطبق الحال كذلك على سكان الجهة الشرقية الشمالية من إقليم كردفان، حيث يجد سكان القرى الواقعة في ريفي أم روابة صعوبة في توفير احتياجاتهم اليومية، بعد شح هطول الأمطار وعدم توفر أي وظائف يمكنهم العمل فيها.

ويقول علي دفع الله، من إدارية ود عشانا التابعة لأم روابة، لـ«أفق جديد»: «هنالك غلاء مفاجئ في الأسعار، حيث قفز سعر جوال الذرة الفترتيت من 45 ألفًا في بداية العام إلى 300 ألف اليوم، كذلك وصل سعر جوال السكر إلى 480 ألفًا، ورطل الزيت 13 ألفًا، ورطل اللبن 3500 جنيه».

ويضيف علي: «في ظل ارتفاع الأسعار، لا يملك الناس أي مصدر دخل، وحتى الزراعة التي كانوا يعتمدون عليها، سواء كانوا مزارعين أو عمالًا باليومية، فقد توقفت بسبب شح الأمطار وهذا ما جعل معظم الأسر غير قادرة على تناول وجبة واحدة في اليوم».

ويؤكد أن الوضع يسير بوتيرة متسارعة نحو المجاعة الشاملة، لأن المواطنين، رغم توفر السلع وعدم وجود ندرة فيها، غير قادرين على تأمين احتياجاتهم بسبب حالة الفقر الشديد التي وضعتهم فيها الحرب.

ويختم علي بالقول: «منذ بداية الحرب قبل أكثر من ثلاثة أعوام توقفت الأنشطة والأعمال وأصبحت الأجور غير مجزية بسبب تراجع سعر الصرف، وفي هذا العام جاءت الطامة الكبرى، وهو شح الأمطار في الوقت الذي خسر فيه السكان مدخراتهم ولم يبقَ لهم مال يوفرون به السلع التي أصبح سعرها يزداد يوميًا».

«الزراعة التي كانوا يعتمدون عليها، سواء كانوا مزارعين أو عمالاً باليومية، فقد توقفت بسبب شح الأمطار».

كردفان
.. القادم أسوأ

الحرب وشح الأمطار وارتفاع الأسعار يدفان السكان نحو المجاعة

أرقام من الواقع

أكثر من مليون نازح

في مخيمات مدينة الأبيض.

470 ألف نازح

في مدن غرب كردفان الخاضعة لسيطرة الدعم السريع.

800 ألف جنيه

سعر جوال الذرة «الفترية» سعة 30 ملوة في أسواق كردفان.

مليون جنيه

سعر جوال الدخن في ولاية غرب كردفان.

300 ألف جنيه

سعر جوال الذرة في ريفي أم روابة مقابل 45 ألفاً في بداية العام.

صورة من المعاناة

- توقف النشاط الزراعي في المشاريع الكبرى
- انعدام فرص العمل ومصادر الدخل
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية
- تراجع هطول الأمطار وشحها

المعركة في كردفان ليست فقط ضد الحرب... بل ضد الجوع والفقر والمرض.

كردفان .. حياة في خطر

استعادةُ المواطن، كمرحلةٍ ثانيةٍ من الحرب عليه

د. وجدي كامل

ملخص

اندلعت الحرب في 15 أبريل 2023، فدفع المدنيون الثمن الأكبر، واضطر ملايين السودانيين إلى النزوح واللجوء، بعد فقدان الأمن والمنازل ومصادر الرزق.

يشير الكاتب إلى أنه تتصاعد اليوم الدعوات إلى العودة، بينما يغيب أحيانًا السؤال الأهم: لماذا اضطر المواطن إلى المغادرة أصلًا؟ فالعودة لا تعني انتهاء النزوح، إذا كان البيت مدمرًا والخدمات والأمن والعمل غائبة.

يوضح أن المشكلة أن المواطن الذي كان ضحية للقتل والنهب والترويع، يُقدَّم الآن باعتباره مسؤولًا عن العودة وإعادة الإعمار، بينما تبقى مسؤولية من صنعوا الحرب والدمار معلقة.

يؤكد أن عودة المواطن ينبغي أن تكون نتيجة لاستعادة الوطن، لا بديلًا عنها؛ فالمطلوب ليس أن يعود إلى الخراب، بل أن يعود إلى وطن يحميه ويصون حقوقه ويعيد إليه ما فقده.

يقع مناصرو التنظيم الإخواني المسلّح وأعوانه هذه الأيام في واحدة من أكثر مفارقاتهم دلالة، وهم يكثّفون الدعوة إلى المواطنين للعودة إلى السودان، بينما يقيم كثير منهم خارج البلاد، ويعود بعضهم في زيارات قصيرة، ومهام مدفوعة الثمن لإطلاق حملات العودة، ثم يغادرون من جديد. وكانت آخر هذه الحملات حملة «وينو الكيماوي».

ليست الغرابة في أن يُدعى السودانيون إلى العودة إلى بلادهم؛ فالعودة الطوعية والآمنة والكريمة حقٌّ معترف به في القانون الدولي. ولكن الغرابة في أن الذين شاركوا في إنتاج الخطاب المؤيّد للحرب، أو وقفوا إلى جانب القوى المتحاربة، يظهرون اليوم في موقع من يستدعي المواطن للعودة، من دون اعتراف واضح بحقيقة ما جرى له، أو بمن دفعه إلى النزوح، أو بما فقده أثناء الحرب من أملاك وممتلكات وكرامة.

المشكلة الجوهرية هنا في تغيير موقع المواطن داخل الرواية نفسها. فالمواطن الذي كان ضحية للقتل والنهب والترويع وتدمير الممتلكات، واضطر إلى ترك بيته ومدينته وبلاده حفاظًا على حياته، يجري اليوم تقديمه في خطاب العودة باعتباره غائبًا ينبغي استعادته. إنه في ذلك ينتقل من موقع من تعرّض للفعل إلى موقع من يُطلب منه أن يفعل؛ ومن موقع الضحية إلى موقع المسؤول عن إنقاذ ما تبقّى من البلاد.

اندلعت الحرب في 15 أبريل 2023، بعد تصاعد الخلاف بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وقد وقعت المعارك داخل المدن وبين الأحياء السكنية، فدفع المدنيون الثمن الأكبر من حياتهم وأمنهم وممتلكاتهم وكرامتهم. ولا يعني تحديد هذا التاريخ اختزال أسباب الحرب في عامل واحد، كما لا يعفي القوى السياسية والعسكرية التي أسهمت في إجهاض الانتقال الديمقراطي من مسؤولياتها السابقة، لكن التمييز بين تاريخ اندلاع الحرب وتفسير أسبابها ضروري حتى لا يتحول التحليل السياسي إلى مجرد ادّعاء.

فالحرب لم تدمر المدن والمنازل والمصانع والأسواق وحدها، بل عبثت بعلاقة المجتمع بذاكرته. وما يجري الآن يبدو في جانب منه أنّه محاولة لإعادة هندسة هذه الذاكرة، بأن يُنسى المواطن كيف خرج، وأن يُطرح بدلًا من ذلك السؤال عن سبب عدم عودته؛ وأن تتحول خسارته إلى واجب، بينما تختفي مسؤولية الذين صنعوا هذه الخسارة ولا تجري أيّة محاسبة.

لقد أُجبر ملايين السودانيين على النزوح داخل البلاد أو اللجوء إلى خارجها. وتشير تقارير الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة إلى أن السودان شهد واحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم، مع استمرار حركة النزوح والعودة وتغيّر أعداد النازحين والعائدين بحسب تطورات القتال وإمكان الوصول إلى المناطق المتضررة. لكن هذه الأرقام تحتاج إلى قراءة دقيقة؛ فالعائدون قد يكونون أشخاصًا عادوا من نزوح داخلي أو من دول اللجوء، وقد

تُعرض الأعداد أحيانًا بصورة تراكمية لا تعكس عدد الموجودين فعليًا في لحظة واحدة.

ومع ذلك، تكشف تقارير النزوح والعودة حقيقة أساسية: العودة ليست نهاية النزوح بالضرورة.

فأن يعود الإنسان إلى مكانه لا يعني أن حياته عادت إليه. قد يكون البيت مدمّرًا، والعمل مفقودًا، والخدمات غائبة، والأمن هشًا، والمدخرات مستنزفة، والعائلة متفرقة. وقد يواجه العائد خطر النزوح مرة أخرى إذا استمرت الاشتباكات أو غابت الحماية أو تعذّر الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية والتعليم. لذلك فإن العودة ليست مجرد انتقال في الاتجاه المعاكس لمسار النزوح، بل استعادة لشروط الحياة التي فقدها الإنسان.

ومن هنا تصبح الدعوة إلى العودة، إذا انفصلت عن سؤال المسؤولية، قابلة لأن تتحول إلى شيء آخر: استعادة المواطن قبل استعادة حقوقه.

فالمواطن مطلوب منه أن يعود إلى المدن المتضررة، وأن يساهم في اقتصاد منهار بدفع الضرائب والإتاوات، وأن يعيد تشغيل الأسواق والمؤسسات، وأن يشارك في إعادة إعمار ما فقده، بينما لا يُطرح السؤال الموازي بالقدر نفسه: من الذي يتحمّل كلفة الدمار الذي أخرجه من وطنه؟

لقد كان المواطن في الحرب هو من يدفع الثمن حين يُقتل، أو يُنهب، أو يُهجّر، أو يُحرق منزله، أو يعبر الحدود بحثًا عن مكان آمن. ثم يجد نفسه أمام خطاب يقول له: عد، فالبلاد تحتاج إليك.

لكن البلاد التي يحتاج إليها المواطن ليست مجرد جغرافيا يعود إليها؛ إنه يحتاج إلى وطن يعود إليه. والوطن الذي يعود إليه هو الذي يحميه من السلاح، ويصون بيته وملكيته، ويعيد إليه فرص العمل، ويضمن حقوقه، ويعترف بما تعرّض له، ويحاسب من اعتدى عليه. أما أن يعود إلى الخراب ثم يُطلب منه تحمّل كلفته، فهذه ليست استعادة للمواطن؛ إنها استعادة له بوصفه موردًا اقتصاديًا.

وهنا يصبح الإنسان هو المتغير الوحيد في المعادلة عندما يُطلب منه أن يعود، وأن يعمل، وأن يدفع الضرائب والرسوم الرسمية، وأن يتحمل أعباء المعيشة وإعادة البناء، بينما يبقى السؤال عن الذين صنعوا الحرب معلّقًا. وحين يُنسى السبب ويُستدعى الضحية إلى تحمّل النتيجة، تصبح الذاكرة نفسها أداة سياسية.

يصبح السؤال: «لماذا لا يعود السودانيون؟» بديلًا عن السؤال الأسبق: «لماذا اضطر السودانيون إلى مغادرة بلادهم؟» ويصبح السؤال: «متى يساهم المغتربون في إعادة إعمار السودان؟» بديلًا عن سؤال آخر: «من الذي دمّر السودان، ومن يتحمّل مسؤولية إعادة إعمار ما دُمّر؟»

لذلك فإن أخطر ما في هذه الغرابة، أو المفارقة ليس أن بعض الذين يدعون إلى العودة يعيشون خارج السودان؛ فالإقامة في الخارج ليست جريمة ولا تناقضًا في ذاتها. الأخطر هو أن يتحول الخارج الذي لجأ إليه المواطن هربًا من الحرب إلى تهمة، بينما يتحول الداخل الذي هُجّر منه إلى واجب عليه أن يعود إليه، من دون مساءلة كافية عن القوة التي دفعته إلى الخارج.

وفي هذا المناخ، يعود إلى الواجهة بعض الإعلاميين والناشطين المرتبطين بخطاب نظام عمر البشير وحزب المؤتمر الوطني، مقدّمين دعمًا سياسيًا أو إعلاميًا للقوى المتحاربة أو لقائد الجيش، بحسب مواقف كل منهم. ولا يصح تعميم هذه الصفة على جميع الأفراد من دون تحديد أسمائهم ومواقفهم ومصادر توثيقها.

لكن حضور هذا الخطاب يظل دالًا على أن الإعلام قد يصبح جزءًا من المعركة على الذاكرة: من يحدد المعتدي والضحية؟ ومن يتحمّل مسؤولية ما حدث؟ ومن يُطلب منه أن يدفع ثمنه؟ ولهذا فإن معركة المواطن ليست فقط مع السلاح الذي هجّره، وإنما أيضًا مع الرواية التي تريد أن تنسى أنه هُجّر.

فالمواطن الذي غادر السودان لم يغادر بالضرورة لأنه تخلّى عن وطنه. كثيرون غادروا بعدما عجزت مؤسسات الدولة والقوى المسلحة عن توفير الحماية لهم، أو بعدما أصبح بقاؤهم محفوفًا بخطر القتل أو النهب أو القصف أو العنف. وبين التخلّي عن الوطن والفرار من الخطر فارق أخلاقي وسياسي لا يجوز محوه بخطاب العودة.

إن عودة المواطن ينبغي أن تكون نتيجة لاستعادة الوطن، لا بديلًا عنها. أما أن يُطلب منه أن يعود قبل استعادة شروط الحياة، وأن يتحمّل كلفة إعادة إعمار ما دمّرته الحرب، وأن يُلام على بقائه خارج البلاد، بينما يقيم الذين يدعونه إلى العودة خارجها، فذلك يضعه مرة أخرى في موضع من يدفع الثمن.

لقد دُفع المواطن أولًا إلى الخروج من الوطن. والآن يُطلب منه أن يعود إليه كي يدفع ثمن ما حدث فيه.

وهكذا يصبح المواطن ضحية الحرب مرة، وضحية الرواية التي تعقب الحرب مرة أخرى.

ثلاثية الجوع: إنتاج منهار.. دخل مفقود.. وأسواق مضطربة

حيدر المكاشفي

ملخص

الحرب في السودان لم تقلل الغذاء فقط، بل أضعفت قدرة الناس على إنتاجه وشرائه والوصول إليه. فالمزارع فقد مدخلات الإنتاج، والعامل فقد دخله، والنازح وجد نفسه أمام أسعار متصاعدة ومصادر رزق متوقفة.

تبدأ دائرة الجوع من الحقل والسوق والطريق قبل أن تصل إلى المائدة؛ توقف الإنتاج، ارتفاع الوقود والنقل، اضطراب الأسواق وفقدان الدخل، كلها عوامل تدفع الأسر إلى تقليل كميات الطعام وعدد الوجبات، ثم اللجوء إلى الديون أو المساعدات.

بتحمل الأطفال والحوامل والمرضعات العبء الأكبر، إذ قد يتحول نقص الغذاء إلى سوء تغذية، خصوصًا مع تدهور المياه والصحة والصرف الصحي. لذلك لا تقتصر خسائر الجوع على وجبة ناقصة، بل تمتد إلى النمو والصحة والقدرة على التعلم.

تظل المساعدات ضرورية، لكنها لا تكفي وحدها؛ فمعالجة الأزمة تتطلب أيضًا إعادة الإنتاج الزراعي والرعوي، ودعم مصادر الدخل، وتنشيط الأسواق وتأمين طرق النقل. فالجوع في السودان ليس معدة فارغة فقط، بل إنتاج منهار، ودخل مفقود، وأسواق مضطربة.

لم تعد أم محمد وهي نازحة تقيم في أحد مخيمات النزوح، تفكر في بدائل ما تطهيه اليوم كما كانت في دارها قبل الحرب التي أجبرت الأسرة على النزوح، بل إنها كما تقول تسأل الله أن يوفقها ويعينها للحصول على ما يسد رمق أطفالها اليوم. وتظل تفتش في ما تبقى من مؤونة، تحسب ما في جيبها، ثم تعيد الحساب مرة أخرى. فهناك ثلاثة أطفال ينتظرون الطعام، ودخل انقطع، وأسعار جنونية ترتفع بين لحظة وأخرى، وحرب أغلقت أبواب العمل ومصادر الرزق. وتمضي أم محمد قائلة عندما أستطيع توفير وجبة للأطفال أشعر أنني انتصرت انتصارًا كبيرًا، وبهذه الكلمات القليلة تختصر أم محمد مأساة ملايين السودانيين الذين لم يعد الجوع بالنسبة إليهم ليس مجرد غياب للطعام، وإنما غياب للقدرة على الوصول إليه أيضًا. والعجيب أن ما ذهبت إليه هذه النازحة كررته السيدة (ز.ط) المقيمة بمنزلها بأحد أحياء الخرطوم التي عاد إليها بعض ساكنيها في محاولة لاستعادة نمط من الحياة وسط آثار الحرب والانهيار الاقتصادي، تقول السيدة الخرطومية أن المشكلة ليست أننا لا نعرف أن الطعام مهم، وإنما أننا لا نملك القدرة على شراء ما يكفي. أحيانًا لا أجد ما يكفي لوجبة للأطفال، ولهذا اضطررت أن أقسم ما أحصل عليه ليوم لعدة أيام الموجود على أكثر من يوم. أسعار الأشياء تتغير بسرعة، وما كان يكفي لعدة أيام، وهنا تبدو الأزمة من داخل البيوت أكثر قسوة من الأرقام. فالجوع في السودان لم يعد قصة نقص في الغذاء وحده، إنه قصة انهيار القدرة على إنتاجه وشرائه والوصول إليه..

الحرب تضرب الطريق إلى الطعام

تتقاطع تقارير الجهات المعنية بالأمن الغذائي والعمل الإنساني في السودان عند حقيقة أساسية، هي أن الحرب لم تضرب الإنتاج الزراعي والرعوي والأسواق وسلاسل الإمداد فحسب، وإنما ضربت كذلك مصادر دخل الأسر وقدرتها على الوصول الآمن والاقتصادي إلى الغذاء. وهذا ما يجعل أزمة الجوع أكثر تعقيدًا من مجرد حساب كميات الطعام المتوافرة في البلاد. فالمزارع الذي لا يستطيع الوصول إلى أرضه أو الحصول على البذور والأسمدة والوقود لا يستطيع إنتاج ما يكفي. والراعي الذي تعطلت حركة مواشيه أو فقد مراعيه ومصادر المياه يواجه خطر فقدان مصدر رزقه.

والعامل الذي فقد وظيفته لا يستطيع شراء الغذاء حتى عندما يكون موجودًا في السوق. أما النازح فقد يجد الغذاء على بعد عشرات أو مئات الكيلومترات، لكنه لا يملك المال للوصول إليه أو شراء ما يكفي منه. وتشير مقاربات الأمن الغذائي التي تعتمدها الجهات الدولية المختصة، وفي مقدمتها التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، إلى أن انعدام الأمن الغذائي لا يرتبط بتوافر الغذاء فقط، وإنما يتصل بقدرة الناس على الحصول عليه واستهلاكه بصورة كافية وآمنة ومنتظمة. وهنا تظهر المفارقة الأكثر إيلامًا، فقد يكون الطعام موجودًا، لكن الإنسان جائع لأنه لا يملك ثمنه أو لا يستطيع الوصول إليه..

الجوع يبدأ من هنا

وفقًا لما تركز عليه تقارير برنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) بشأن السودان، فإن الصراع وتعطل الأسواق والنزوح وارتفاع تكاليف النقل ومدخلات الإنتاج وفقدان مصادر الدخل، كلها عوامل تتداخل لتقويض قدرة الأسر على تأمين غذائها. وهكذا تبدأ دائرة الجوع من خارج المطبخ. إنها تبدأ عندما يتوقف الحقل، أو يفقد المزارع مدخلات

الإنتاج، أو يتعطل الطريق، أو يرتفع سعر الوقود، أو يغلق السوق، أو يفقد العامل مصدر دخله. ثم تصل الأزمة في النهاية إلى المائدة. وحين تعجز الأسرة عن شراء احتياجاتها، فإنها تبدأ عادة بتقليص الكمية، ثم تقليل عدد الوجبات، ثم التخلي عن الأغذية الأعلى تكلفة والأكثر قيمة غذائية، قبل أن تضطر إلى بيع ما تملك أو الاستدانة أو الاعتماد على المساعدات. وهكذا يتحول الفقر إلى جوع، ويتحول الجوع إلى سوء تغذية..

الأطفال يدفعون الفاتورة الأبهظ

إن الجوع لا يتوقف عند الإحساس بالمعدة الفارغة. الخطر الأكبر يبدأ عندما يتحول نقص الغذاء إلى سوء تغذية خصوصًا بين الأطفال الصغار. وتحذر اليونيسف (UNICEF) ومنظمات الصحة والتغذية من أن الأطفال الذين لا يحصلون على الغذاء الكافي والمتنوع معرضون بصورة أكبر لسوء التغذية، وأن الخطر يصبح أشد عندما يتزامن نقص الغذاء مع الأمراض ونقص المياه النظيفة وتدهور خدمات الصحة والصرف الصحي. فالطفل لا يخسر وجبة اليوم فقط. بل يخسر معها جزءًا من نموه ومناعته وصحته وقدرته على التعلم والنمو بصورة طبيعية. وتزداد هشاشة الأطفال في البيئات التي تجمع بين النزوح والفقر وسوء التغذية وتفشي الأمراض وانهيار الخدمات الأساسية. أما الحوامل والمرضعات، فهن أيضًا في دائرة الخطر، لأن احتياجاتهن الغذائية ترتفع في مراحل الحمل والرضاعة، بينما تتراجع في الوقت ذاته قدرة كثير من الأسر على توفير غذاء متنوع وكافٍ..

الإطار أوسع من شاحنة مساعدات فقط

لا شك أن المساعدات الإنسانية ضرورية، وفي كثير من المناطق تمثل الفارق بين الحياة والموت، لكن تقارير الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة تضع الأزمة في إطار أوسع من مجرد إدخال المساعدات. فالسودان لا يحتاج فقط إلى إيصال الغذاء إلى الجائعين، وإنما يحتاج أيضًا إلى إعادة بناء القدرة على إنتاج الغذاء والوصول إليه. وهذا يعني حماية المزارعين والرعاة، وتأمين مدخلات الإنتاج، وإعادة تنشيط الأسواق المحلية، وتأمين طرق نقل السلع، وحماية سلاسل الإمداد، ودعم الأسر التي فقدت مصادر دخلها، إلى جانب توسيع خدمات الكشف عن سوء التغذية وعلاجه والوقاية منه فالمساعدات قد تنقذ أسرة من الجوع اليوم، لكنها لا تستطيع وحدها أن تجعل تلك الأسرة قادرة على إعالة نفسها غدًا. وهنا تكمن إحدى أكبر مشكلات الاستجابة للأزمة السودانية: إنقاذ الإنسان الجائع ضرورة عاجلة، لكن استعادة قدرته على إنتاج غذائه وكسب دخله ضرورة لا تقل أهمية..

اقتصاد الحرب يلتهم القدرة على شراء الغذاء

يظل الجوع أيضًا وجه من وجوه الأزمة الاقتصادية التي خلقتها الحرب فالأسرة التي كان دخلها يكفيها قبل الحرب أصبحت تواجه أسعارًا أعلى ودخلًا أقل أو معدومًا. والمنتج الذي كان يبيع محصوله في سوق قريب بات يواجه تكاليف نقل ومخاطر أمنية وانقطاعًا في الأسواق. وفي النهاية يدفع الطرفان الثمن. فالمنتج لا يستطيع الإنتاج بصورة كافية، والمستهلك لا يستطيع الشراء. وبينهما تتسع المسافة التي تفصل المواطن السوداني عن لقمة العيش. لهذا فإن معالجة الجوع لا يمكن فصلها عن معالجة الاقتصاد المحلي، وإعادة فتح الطرق والأسواق، واستعادة النشاط الزراعي والرعوي، ودعم مصادر دخل الأسر..

الجوع ليس معدة فارغة فقط

إن المجاعة الحاصلة في السودان اليوم ليست مجرد معدة فارغة. إنها مزرعة متوقفة، ومزارع فقد مدخلات الإنتاج، وعامل فقد وظيفته، وسوق مضطرب، وطريق مغلق، وأسرة فقدت قدرتها الشرائية، وطفل ينتظر وجبة قد لا تأتي. وعندما يصبح الحصول على وجبة واحدة إنجازًا يوميًا، فهذه ليست أزمة غذاء فحسب، إنها علامة على أن الحرب وصلت إلى أكثر الأماكن خصوصية في حياة الإنسان، مائدته وبيته وأطفاله. فالحرب لا تجعل الناس جوعى فقط لأنها تقلل الغذاء، وإنما لأنها تسلبهم القدرة على إنتاجه، وتحرمهم من الدخل الذي يشتريه، وتقطع الطرق التي توصلهم إليه. وحين تصبح الوجبة اليومية فتحاً كبيراً، يصبح الجوع أكثر من أزمة غذائية. إنه إنذار بانهيار منظومة الحياة نفسها..

الـ23 والدولار..
فوهتـان لمـوت واحـد

ملخص

انهار الجنيه السوداني إلى مستويات قياسية، ما أدى إلى توقف البيع والشراء وإغلاق متاجر، وسط عجز التجار عن تحديد أسعار بديلة للسلع.

وامتدت الأزمة إلى المواصلات والمعيشة اليومية، مع ارتفاع أسعار الوقود واللحوم، واضطرار مواطنين لإلغاء مشاويرهم وتقليص احتياجاتهم الأساسية.

وبلغ الدولار نحو 8800 جنيه للبيع و8600 للشراء، بينما تصاعدت الضغوط الاقتصادية مع استمرار الحرب وتعطل الإنتاج والنقل والتجارة.

وبين تصريحات رسمية تؤكد أن الاقتصاد «بخير» وواقع معيشي يزداد صعوبة، لم يعد انهيار الجنيه مجرد أزمة عملة، بل تراجعًا متواصلًا في قدرة السودانيين على تدبير حياتهم اليومية.

« لم يعد المواطن والتاجر طرفين مختلفين في السوق، بل أصبحا وجهين لأزمة واحدة: الأول يخشى أن يشتري، والثاني يخشى أن يبيع».

وصل الجنيه السوداني في هبوطه إلى معدلات كارثية، يوم الأربعاء الماضي، توقفت حركة البيع والشراء في الأسواق، وأغلق أصحاب المتاجر أبوابهم؛ فلا أحد يملك استعداداً لبيع بضاعة اليوم لا يستطيع شراءها غداً وبالكميات نفسها. في لحظة كهذه، لم يعد المواطن والتاجر طرفين مختلفين في السوق، بل أصبحا وجهين لأزمة واحدة: الأول يخشى أن يشتري، والثاني يخشى أن يبيع.

الأزمة، الكارثة، الانهيار، لم يبدأ في السوق، بل انتقل إليه؛ جاءه محمولاً على التاتشرات والمدفع 23. ثم خرج منه إلى البيوت. والمؤلم أن الخراب لم يتوقف عند الأسعار، بل امتد إلى ما هو أبعد منها؛ إلى حياة الناس، وإلى قيمهم، وإلى الطريقة التي صاروا يتعاملون بها مع بعضهم البعض.

أسعار الصرف التي يحددها المتعاملون معها في الأسواق، «المضاربون»، بما فيهم الحكومة التي خرج وزير ماليتها لينفي عنها تهمة المضاربة والتعامل مع السوق الموازي، لم تعد حكاية تجار عملة وحدهم. صارت رقماً يطارد الجميع، ويمد يده إلى تفاصيل الحياة اليومية. وفي إحدى حارات الثورة، اضطر «إسحق الفواروي» إلى إغلاق محله؛ الرجل الذي عرفه الناس، وعرفوا به وبدكانه لأكثر من عقدين من الزمان. كان إغلاق الدكان حدثاً تاريخياً ومبرراً في الوقت ذاته؛ فهو لا يستطيع البيع للناس، ولا يستطيع أن يردهم، ولا يضمن مآلات السوق غداً.

وقصة «إسحق الفواروي» لا تبدو القصة الوحيدة. فالأزمة التي بدأت في أرقام السوق وصلت إلى الشارع، وإلى مقعد الحافلة، وإلى مشوار الناس اليومي. في حافلة مواصلات بموقف الشهداء في أم درمان، اضطر السائق إلى أن يواجه ركابه بالحقيقة القاسية: «يا جماعة، نكون واضحين: أي زول ما عندو قيمة التذكرة كاملة ينزل، والعاوز يدفع بنكك برضو ينزل! جالون البنزين بقى بأربعين ألف، والحديدة دي لو ضربت لستك، ما عندي حل غير أوقفها في البيت».

بعد خطبة السواق، نص الحافلة نزل، والنص الباقي قعد «يطنطن». ناس اضطروا إلى ترك مقاعدهم، وآخرون ألغوا مشاويرهم. مشوار صغير سقط من يوم سوداني مثقل أصلاً بما يكفي من التنازلات؛ إلغاء يضاف إلى قائمة أخرى اضطر السودانيون للتنازل عنها، وعلى رأسها اللحوم، حيث بلغ سعر كيلو اللحم البقري 48 ألف جنيه، والضاني في حدود الـ70 ألف جنيه .

، لم تعد الأزمة مجرد حكايات متفرقة عن دكان أغلق أو حافلة أفرغت نصف ركابها. مساء الخميس، شهد السودان شللاً مصرفياً وركوداً واسعاً في أسواق الصرف، بعدما واصل الجنيه السوداني انهياره أمام العملات الأجنبية، مسجلاً واحدة من أكبر موجات التراجع خلال يومين، وسط توقف شبه كامل لعمليات البيع في السوق الموازي، وتذبذب غير مسبوق في الأسعار .

وبحسب متعاملين مع السوق السوداء، بلغ متوسط الدولار 8800 جنيه للبيع و8600 جنيه للشراء، كمتوسط معتمد، رغم وجود أسعار أعلى لدى بعض التجار، بينما وصلت عروض محدودة إلى 9000 جنيه. وكان ذلك امتداداً مباشراً للقفزة التي شهدتها الأسواق في اليوم السابق، حين ارتفع الدولار بنسبة 19,4% في سعر البيع، و23,9% في سعر الشراء، وبنسبة 25% في الأسعار المعروضة مقارنة بسعر ما قبل موجة الارتفاع.

خلف هذه الأرقام، كان هناك سوداني آخر يحاول أن يحسب يومه: تاجر لا يعرف بأي سعر يشتري، ومواطن لا يعرف بأي سعر سيشتري غداً، وأسرة تعيد ترتيب ما يمكنها الاستغناء عنه، وبيت يسأل عن الطعام قبل أي شيء آخر.

ومع اتساع الكارثة التي تمسك بتلابيب المواطنين السودانيين، كان الناس ينتظرون خطوة من سلطة الأمر الواقع تضع الأمور في نصابها. وفي اليوم التالي، الجمعة، جاءت تصريحات الحكومة وقياداتها على لسان قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة الفريق البرهان.

وخاطب البرهان المصلين في سرايا الشريف الهندي بمنطقة بري بالخرطوم، قائلاً: «إن المعركة تعددت أوجهها، وما نعيشه هذه الأيام من أزمة اقتصادية وغلاء في الأسعار وشح في الموارد ما هي إلا جزء من هذه المعركة، والتي سنخرج منها منتصرين كما أخرجنا التمرد من الخرطوم وغيرها من المدن».

وأضاف أن السودان سينهض بعزيمة أبنائه، ليكون أكثر عزيمة وقوة في تجاوز التحديات التي تمر بها البلاد، وبناء السودان والحفاظ على مكتسباته ووحدته.

لكن في الجهة الأخرى من المشهد، هناك بلد لا

«الأزمة، الكارثة، الانهيار، لم يبدأ في السوق، بل انتقل إليه؛ جاءه محمولاً على التاتشرات والمدفع 23».

«كان إغلاق الدكان حدثاً تاريخياً ومبرراً في الوقت ذاته؛ فهو لا يستطيع البيع للناس، ولا يستطيع أن يردهم، ولا يضمن مآلات السوق غداً».

يخضع اقتصادها لحسابات المنطق الاقتصادي، ويعيش انفلاتاً على طريقته؛ حيث يزيد السعر مع زيادة العرض، بينما يعيش شعبها حرباً أخرى، حرب توفير لقمة العيش. تمتد الصفوف أمام المخابز، ولا أحد يملك تفسيراً لارتفاع أسعار السكر وانخفاضها، فيما يخرج وزير ماليتها «جبريل إبراهيم» قائلاً: «نحن بخير وبلدنا بخير واقتصادنا بخير».

وبين «نحن بخير» التي تأتي من أعلى، و«هو نحنا فطرنا؟» التي تصعد من البيوت، تتسع المسافة أكثر من مجرد اختلاف في التعبير. إنها فجوة بين واقع الناس وتصريحات المسؤولين، وبين اقتصاد يُقال إنه بخير، وحياة يومية تبحث عن أبسط ما يمكن أن يجعلها تستمر.

وتفاقمت هذه الضغوط الاقتصادية منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، بعدما تعرضت قطاعات الإنتاج والنقل والتجارة لاضطرابات واسعة، وارتفعت تكاليف التشغيل ونقل السلع، فضلاً عن الصعوبات التي تعترض حركة البضائع بين الولايات. وتحولت مناطق الإنتاج إلى ساحات معارك، ومناطق تتبدل سيطرتها بين دعاة الكرامة وحملة مشاعل الديمقراطية.

والمفارقة أن مناطق الإنتاج في دارفور وكردفان والنيل الأزرق، التي يفترض أن تنتج الغذاء والحياة، تنتج في كل يوم عشرات الجثث ومليون مأساة.

، السودانيون يخوضون حرباً ضد من أشعل الحرب؛ حرب أخرجت معظم المنتجين من مزارعهم، ومن مصانعهم، ومن متابعة «مراحهم». ويخوضون حرباً ضد من يوظفون قليل الموارد في شراء المناصرين. ولهذا يطرحون السؤال: كم كلف مؤتمر الإعلام الأخير؟ تذاكر طيران، وإقامة فندقية، ونثريات؟

ويبدلون سؤال «أين الكيماوي؟» الترند بسؤال آخر، أكثر التصاقاً بحياتهم: «الأزمة مكانها وين؟»

إنها الأزمة التي لا تراها الحكومة، بينما هناك شعب يسأل روحه كل صباح: «هو نحنا فطرنا؟». وقبل أن يجد إجابة للسؤال، عليه أن يوفر قروش معيشة.

حكومة تجعله يعيش في الظلام، وعليه أن يوفر لمنسوبيها أموال ألواح الطاقة، وهي نفسها الطاقة التي جعلت الناس يخرجون في العباسية ويطالبون بسقوط من تسبب في كل ذلك .

في النهاية، لم يعد الجنيه وحده هو الذي ينهار. الذي يتآكل، يوماً بعد يوم، هو هامش الحياة نفسه؛ ذلك الهامش الصغير الذي كان يسمح للسوداني بأن يفتح دكانه، ويركب حافلته، ويشتري لحماً، ويعود إلى بيته وفي يده ما يكفي ليقول لأسرته: بكرة أحسن

«يا جماعة، نكون واضحين: أي زول ما عندو قيمة التذكرة كاملة ينزل، والعاوز يدفع بنكك برضو ينزل!».

الـ 23 والدولار.. فوهتان لموت واحد

أفق جديد

1 متاجر مغلقة .. وأسواق راكدة

انهار الجنيه السوداني إلى مستويات قياسية، فتوقفت حركة البيع والشراء وأغلق أصحاب متاجر أبوابهم خوفاً من البيع اليوم بسعر لا يمكنهم من شراء البضاعة غداً.

2 أزمة واحدة .. وجميعنا متضررون

لم تعد أزمة الصرف تخص تجار العملة وحدهم، بل تحولت إلى رقم يطارد المواطن والتاجر والأسرة، ويمتد إلى تفاصيل الحياة اليومية.

3 المواصلات أيضاً

أزمة الأسواق وصلت إلى المواصلات، بعدما اضطر سائقون إلى مطالبة الركاب بدفع قيمة التذكرة كاملة، في ظل ارتفاع تكلفة الوقود والتشغيل.

4 شلل في السوق الموازي

توقف شبه كامل لعمليات البيع في السوق الموازي، وسط تذبذب حاد وغير مسبوق في أسعار العملات الأجنبية.

5 أرقام السوق السوداء

متوسط سعر الدولار للبيع	8800 جنيه
متوسط سعر الدولار للشراء	8600 جنيه
أعلى عروض محدودة	9000 جنيه

6 قفزات كبيرة في الأسعار

ارتفع الدولار خلال يوم واحد بنسب كبيرة، لتتحول أسعار الصرف إلى مصدر مباشر لاضطراب أسعار السلع والخدمات وتآكل القدرة الشرائية.

7 الحرب تقطع الإنتاج

الحرب عطلت قطاعات الإنتاج والنقل والتجارة، وتحولت مناطق الإنتاج في دارفور وكردفان والنيل الأزرق إلى ساحات قتال بدلاً من أن تكون مصادر للغذاء.

8 تآكل هامش الحياة

لم يعد الانهيار يطال الجنيه وحده، بل يتآكل معه هامش الحياة اليومية: الدكان، والمواصلات، والطعام، وقدرة الأسرة على تدبير يومها.

5 أهم آرقام

8800 جنيه
سعر الدولار للبيع

8600 جنيه
سعر الدولار للشراء

9000 جنيه
أعلى عروض محدودة للدولار

48 آلف جنيه
سعر كيلو اللحم البقري

70 آلف جنيه
سعر كيلو اللحم الضاني

كل رقم.. حكاية إنسان

نُذُر مجاعة أخرى..
سنــة 6 تعــود كما هي

ملخص

المجاعات جزء راسخ من ذاكرة السودان، ارتبطت تاريخيًا بالحروب والجفاف والأوبئة وسوء الإدارة، من «سنة أم لحم» إلى «سنة ستة» ومجاعة 1984.

تكشف تجربة المهدية أن الجوع لم يكن نتيجة الجفاف وحده، بل ساهمت فيه قرارات سياسية واقتصادية، بينها الهجرة القسرية، تراجع الزراعة، واستمرار الحروب رغم الأزمة.

في مجاعة 1984، ضرب الجفاف والتصحر مناطق واسعة، ودفع الجوع آلاف السكان إلى النزوح نحو المدن، فيما أودى الجوع والأمراض المرتبطة به بحياة نحو 250 ألف شخص وفق تقارير أممية وإغاثية.

في جنوب السودان، ظلت المجاعات مرتبطة بالحرب والنزوح وفقدان مصادر الرزق، خصوصًا في بحر الغزال عامي 1988 و1998. وتبقى الخلاصة أن الجوع لا ينتج دائمًا من غياب الغذاء، بل من الحرب التي تمنع إنتاجه والوصول إليه.

«منذ توقف تلك المشاريع أصبح الاعتماد كليًا على المخزون من الذرة إلى أن نفد خلال العامين الماضيين».

مغيرة حربية

حفرت المجاعات تاريخيًا وَسْمًا عميقًا في الذاكرة الجمعية لشعوب السودان، وصارت معلمًا وتاريخًا دوَّن به السودانيون حوادثهم ومأساتهم وتواريخ الميلاد والوفيات، فمجاعة مثل التي ضربت البلاد العام 1673 في عهد الفونج والتي عرفت بـ«سنة أم لحم» يؤرخ بها محمد ود ضيف الله في طبقاته لوفاة أو ميلاد كثير من الشيوخ والأعيان. وكانت سنةً شديدة القحط والجوع، نزح فيها الناس واضطروا لأكل الكلاب، فسميت أيضًا بـ«سنة أم نجيع» و«سنة أم كلاب»، تسببت في حدوثها الحروب الأهلية الطويلة والأوبئة الفتاكة وأمراض الجدري والكوليرا.

ذاكرة الجوع

يذهب الباحث إسماعيل عبد الرحمن، أن المجاعات في السودان شحنت الذاكرة الجمعية للسودانيين بكثير من الألم والمأساة. يطل شبحها مرة بعد مرة، حتى بدا تاريخ السودان تاريخًا للحرب والمجاعات، منذ عهد السلطنات القديمة مرورًا بمجاعة «سنة ستة» وفي العام 1914، خلال الحرب العالمية الأولى والعام 1984 إبان العهد المايوي. «المجاعات تحدث نتيجة للحروب والجفاف الشديد وشُح الأمطار وسوء التدابير الاقتصادية والأوبئة الفتاكة، فهي واحدة من أسوأ الكوارث وأشدها وطأة وفتكًا بما لا يتصور في حصد الأرواح وخراب البيوت والفواجع التي تسجلها ذاكرة الأجيال وتنقلها في المحكيات والأمثال الشعبية فيما يُشبه الملاحم والأساطير».

ويضيف أنه في بداية عهد دولة المهدية تحت حكم الخليفة عبد الله التعايشي، صادف أن شُح المطر في عام 1887/1306 لتكون مجاعة رهيبة لأكثر من عامين كاملين، فتكت بحياة السودانيين وأوردتهم حياض الردى في مأساة لا تُنسى. ويقول الباحث إسماعيل في حديث لـ«أفق جديد»: «لم يكن انحباس المطر السبب الحاسم لحدوث المجاعة الفتاكة. ويوثق التاريخ المكتوب أن سوء التدابير الاقتصادية والسياسية والقرارات الخاطئة التي اتخذتها دولة الخليفة، كانت من أسباب حدوث المجاعة، فالخليفة بعد توليه رئاسة الدولة وبعد أن وطد أركان حكمه وسلطته، أصدر قرارًا شديد الصرامة بهجرة جميع القبائل في دارفور وكردفان وبحر أبيض، إلى أمدرمان لتكون تحت سمعه وبصره خوفًا من حدوث العصيان والتمرد وليضمن ولاءها».

خلفت الهجرة القسرية إلى أمدرمان واقعًا جديدًا اعتمد فيه الناس في معاشهم على «الميرة» وهو عطاء يبذل من بيت المال في الدولة مما أسهم في استهلاك مخزون الحبوب والغلال الغذائية. ويضيف الباحث إسماعيل: «هجر الناس الزراعة لأعوام خلت وتفرغوا للجندية والحروب، وفي ذات العام أعلن الخليفة الحرب على الحبشة في ظرف اقتصادي بالغ الحرج وأمر بتجهيز الجيش برغم جثوم شبح المجاعة على الدولة». ويضيف قائلًا: «بدا الحال يائسًا وبلغ الجوع بالناس مبلغًا جنونيًا جعلهم يقتاتون الجلود والعظام ولحاء الشجر ويبحثون بلا جدوى عن حُبيبات الذرة في بيوت النمل القديمة وفي المطامير المهجورة ويشترونه بقبضة اليد مقابل مبالغ طائلة، واضطر أغلب الجوعى لإغلاق بيوتهم عليهم والموت داخلها جوعًا، فيما يعرف بـ«السدادة» و«التطويب».

الصراع من أجل البقاء

في 9 ديسمبر 1984 اعترف الرئيس جعفر نميري بأن النصف الشمالي من البلد يعاني من المجاعة، وهو أمر كان كبار المسؤولين في الخرطوم يترددون في الإقرار به علنًا. وضربت المجاعة أجزاء واسعة من السودان في تلك السنة شملت دارفور وكردفان ومناطق في الإقليم الشمالي وإقليم البحر الأحمر، حيث واصل الجفاف والتصحر زحفه القاسي ولم تهطل الأمطار لأكثر من عامين متتالين وفقد الناس

«في العام الحالي تفاجأ الناس بعدم هطول الأمطار، مما ضاعف المعاناة وجعل آلاف الأسر تتضور جوعًا في إقليم كردفان الواسع».

«وصل سعر الجوال سعة 30 ملوة من الذرة الفترتيت إلى نحو 800 ألف جنيه في أسواق كردفان».

كل ما لديهم ونفدت كل الاحتياطات بما في ذلك الذرة والمياه.

ويرى باحثون أن المجاعة التي ضربت السودان عام 1984 جاءت نتاجًا لسياسات بشرية وطبيعية متداخلة. وانتقدوا فشل نظام نميري في إدارة الموارد، وسياسات التهميش التي زادت من حدة التأثير في المناطق الريفية والهامشية، ودور المنظمات الدولية في تقديم المساعدات، مع الإشارة إلى محدودية تأثيرها في ظل الفساد والبيروقراطية.

تدفق آلاف الجوعى صوب المدن الكبرى طلبًا للغذاء، مخلفين وراءهم مواشيهم التي نفقت وبيوتًا دفنتها رمال التصحر. يقول الحاج رحيمان وهو يتذكر تلك الأيام القاسية، إن المطر لم يهطل في بوادي شمال كردفان لأكثر من ثلاثة أعوام وغابت المياه حتى في الآبار والدوانكي والحفاير ونفقت آلاف الماشية أمام أعين أصحابها. «كنت شابًا وقتها، خرجنا راجلين حتى منطقة المويلح غربي أمدرمان». ويضيف في حديثه لـ«أفق جديد»: «كان الجوع شديدًا بين الناس، عسكرنا في المنطقة مع عشرات الأسر وهناك تلقينا المساعدات لفترة مؤقتة، بعدها تسللنا إلى المدينة طلبًا للرزق والعمل».

خلفت جائحة الجوع في العام 1984 نحو 250 ألف شخص قتلوا بسبب الجوع والمرض

«يتوجب تدخل عاجل من الدولة والمنظمات لمساعدة الناس على توفير قوت يومهم، وإلا استشرت المجاعة وانعدم الطعام تمامًا».

«انعدم الغذاء تمامًا بمنطقة الحرت التابعة للإضية، مما دفع المواطنين إلى تناول علف الحيوانات من شدة الجوع».

المرتبط به، بحسب تقارير الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة وأكدت التقارير أن الموت لم يكن مباشرة بسبب الجوع، بل بسبب الأوبئة الحصبة والإسهالات التي انتشرت بعد النزوح وتجمع الناس في مخيمات بلا مياه نظيفة، وفقد الرعاة في دارفور وكردفان أكثر من 60% – 80% من الثروة الحيوانية.

أدى النزوح من الشمال للجنوب بسبب الجوع وشح المراعي وموارد المياه لاحتكاكات بين القبائل الرعوية والمزارعة في دارفور، تحول لانفلات أمني وحوادث للنهب المسلح منتصف العام 1984، مع تسرب كميات كبيرة من الأسلحة من الحدود الغربية مع تشاد، ما أسس لظاهرة الصراعات القبلية التي انفجرت بعد المجاعة مباشرة.

ذاكرة حيَّة

غيرت الحرب الأهلية الطويلة في جنوب السودان قبل الاستقلال (1955- 2011) نمط الحياة وسط الجنوبيين، دمرت الزراعة والتجارة ودفعت أعدادًا كبيرة من السكان إلى النزوح، بينما كانت المساعدات التي تصل إلى المحتاجين محدودة للغاية.

يقول الصحفي الجنوب سوداني أتيم سايمون في حديثه لـ«أفق جديد»: «بالنسبة لنا في جنوب السودان، ليست المجاعة مجرد مصطلح تستخدمه المنظمات الإنسانية لوصف نقص الغذاء، وإنما ذاكرة حية ارتبطت بالحرب والنزوح وفقدان الناس لمصادر حياتهم. أجيال كاملة من الجنوبيين عاشت فترات كان فيها الجوع جزءًا من تفاصيل الحرب، خصوصًا في بحر الغزال وأعالي النيل وأجزاء أخرى من الجنوب».

وتعد مجاعة بحر الغزال في عام 1988 واحدة من أكثر المحطات إيلامًا في هذه الذاكرة، وتشير تقديرات وثقتها منظمات حقوقية إلى وفاة ما يصل إلى نحو 250 ألف شخص. وتكررت مأساة الجوع بصورة أشد قسوة بعد عشر سنوات. ففي 1998 ضربت المجاعة بحر الغزال مجددًا، ولم تكن نتيجة الجفاف وحده. الحرب والغارات على القرى ونهب الماشية والمحاصيل وحرق المنازل والنزوح الواسع، إلى جانب القيود التي أعاقت وصول المساعدات الإنسانية، كلها عوامل حولت أزمة الغذاء إلى كارثة. وفي ذروة الأزمة ارتفع عدد المحتاجين إلى الغذاء في بحر الغزال وحدها من نحو 250 ألف شخص في يناير إلى قرابة مليون بحلول أغسطس.

يقول سايمون: «لهذا يصعب فصل تاريخ المجاعات في جنوب السودان عن تاريخ الحرب نفسها، وكذلك عن سنوات طويلة من ضعف التنمية والخدمات والبنية التحتية. ففي المجتمعات الريفية لم يكن فقدان الأبقار أو المحصول يعني خسارة اقتصادية فحسب؛ كان يعني أن الأسرة فقدت غذاءها ومدخراتها وقدرتها على تجاوز موسم الجفاف التالي، ومع النزوح كانت تنهار شبكات التكافل التي يعتمد عليها الناس في أوقات الشدة أيضًا».

ويضيف أن تقارير رصدت في تلك الفترة تعطل طرق التجارة والأسواق والإنتاج الزراعي إلى درجة جعلت انتقال الغذاء بين المناطق نفسها بالغ الصعوبة. «أعتقد أن الأثر الأعمق لتلك المجاعات لا يمكن قياسه بعدد الضحايا وحده. فقد تركت وراءها ذاكرة اجتماعية ثقيلة: أطفال فقدوا آباءهم، أسر تفرقت أثناء النزوح، قرى فقدت ماشيتها ومحاصيلها، ومجتمعات اضطرت إلى مغادرة أراضيها بحثًا عن الطعام. ولذلك ما زالت صور طائرات الإغاثة وإسقاط أكياس الغذاء من الجو، ومراكز توزيع الغذاء، والمسافات الطويلة التي كان الناس يقطعونها للحصول على الطعام، حاضرة في ذاكرة كثير من الجنوبيين».

ويرى المفارقة المؤلمة في أن جنوب السودان، رغم امتلاكه مساحات واسعة من الأراضي الخصبة والمياه والثروة الحيوانية، إلا أنه عاش لعقود طويلة على حافة الجوع. ويضيف قائلًا: «هذا ربما هو الدرس الأهم في تاريخ تلك المجاعات: الجوع لم يكن دائمًا نتيجة غياب الغذاء، بقدر ما كان في كثير من الأحيان نتيجة الحرب التي منعت الناس من إنتاجه والوصول إليه، وحرمت المجتمعات من الاستقرار الذي يسمح لها بأن تعيش من مواردها».

«الزراعة التي كانوا يعتمدون عليها، سواء كانوا مزارعين أو عمالاً باليومية، فقد توقفت بسبب شح الأمطار».

دكتور الواثق كمير: ثلاث مقالات وأسبوع واحد... المسافة النقدية بين اللجنة والدولة

عبدالمنعم الجاك

ملخص

يناقش المقال ثلاث كتابات للدكتور الواثق كمير حول علاقة المثقف بالسلطة ولجنة تهيئة الحوار، ويرى أن هناك فجوة بين الدعوة إلى «المسافة النقدية» وبين الدفاع عن اللجنة من داخلها.

يطرح تساؤلات حول شرعية اللجنة واستقلاليتها، ومَن أسسها ومَن يمنحها التفويض، وعلاقتها بالدولة، خصوصاً في ظل الحرب وتفكك مؤسساتها، إضافة إلى مدى تمثيلها للقوى والمجتمعات المتضررة من النزاع.

ينتقد المقال الفصل بين تهيئة الحوار ووقف الحرب، معتبراً أن أي مسار سياسي لا يضع وقف القتال وحماية المدنيين في مركزه قد يتحول إلى مسار موازٍ للحرب بدلاً من أن يقود إلى إنهائها.

كما يقارن بين خبرة كمير السابقة في مفاوضات السلام وبين دوره الحالي في لجنة الحوار، متسائلاً عن الفارق بين تفاوض ندّي تحت مظلة مستقلة وحوار يجري في ظل أحد أطراف الصراع.

تابعتُ، كما تابع غيري، الرحلة الفكرية لأستاذي دكتور الواثق كمير عبر ثلاث مقالات في نحو أسبوع: من «القرب من البندقية»، إلى «لا حوار يهرب من الحرب»، وصولاً إلى «قبل الحوار بخطوة». وأعترف أن في الأمر مهارة نادرة: أن يكتب المرء عن مساءلة الذات وهو يمارس، في الوقت نفسه، أرقى فنون الدفاع عن الذات، وعبرها الدفاع عن لجنة تهيئة/ تهوية الحوار.

ولا يسعني، وأنا أكتب هذا النقد، أن أتجاوز حقيقة أن دكتور الواثق ليس صوتاً عابراً في الفضاء الوطني، بل هو من ممن مثّلوا نموذج الأكاديمي والمثقف العضوي، على قول غرامشي، في فضائنا. فمن نقابة أساتذة جامعة الخرطوم وجبهة الهيئات ضمن قيادة انتفاضة مارس/ أبريل منتصف الثمانينات، إلى قيادته الجهد الفكري والسياسي في ندوة «أمبو» الشهيرة والتي حاولت الجمع بين السودانات الثورية الديمقراطية المتعددة على طاولة واحدة، إلى حضوره جنباً إلى جنب رفيقيه منصور خالد وبيتر أدوك مع الآخرين في رسم مسارات السلام الشامل في نيفاشا، وصولاً إلى إسهامه في تطوير خطه مفاوضات سلام المنطقتين بعد تجدد الحرب في 2011 - هذا كله رصيد نادر لا يملكه كثيرون، ويجعل الأدوار التي يلعبها والكلمة التي يخطها اليوم محل اعتبار واهتمام يفوق الكثيرون.

إن مقالات دكتور الواثق الثلاث تشترك جميعها في هَمٍّ واحد: الدفاع عن مسافة نقدية بين المثقف والسلطة، وبين المثقف والبندقية، وبين اللجنة والدولة. وهذا الهمّ، في ذاته، مشروع ومهم، ويستحق أن يُؤخذ بالجدية. لكن قراءة المقالات الثلاث معاً، بترتيبها، تكشف عن مفارقة تستحق التوقف: فكلما اقترب دكتور الواثق من موضوعه، ابتعد عن موقعه فيه.

أولاً: مسافة يطلبها من الآخرين قبل أن يطلبها من نفسه

في المقال الأول، يكتب دكتور الواثق عن ضرورة أن يحتفظ المثقف بمسافة نقدية حقيقية عن القوة أو السلطة التي يستند إليها، مهما كان نبل الرؤية التي يستند عليها. وهذا معيار صارم وعادل. لكن حين ننتقل إلى مقاليه التاليين، حيث يتحدث عن «لجنة تهيئة الحوار»، يختفي هذا المعيار الصارم فجأة، ليحل محله معيار أكثر تسامحاً بكثير: أن اللجنة «لا تزال في مرحلة الاختبار»، وأن الحكم عليها «سابق لأوانه». فالمعيار الذي طُبِّق بصرامة في المقال الأول، يُطبَّق بتساهل ملحوظ على تجربته الحالية، رغم أن موقعه من اللجنة أوضح وأقرب من موقع أي طرف آخر تحدث عنه.

ثانياً: من يحاكم المشروعية وهو طرف فيها؟

في مقاله الثاني، يفرّق دكتور الواثق، بحق، بين وقف الحرب والمسار السياسي، ويدعو إلى مسارين متوازيين. لكن حين يصل إلى مقاله الثالث، رداً على المهندس عمر الدقير، يتحول الحديث عن «التوازي» إلى دفاع مباشر عن اللجنة التي تغفل رسمياً، حتى الآن، هذا التوازي، حيث يتحدث: عن نيتها، وحدود مهمتها، واستقلاليتها. وهنا يبرز سؤال لا يمكن تجاوزه: هل يملك عضو أساسي في لجنة أن يكون هو نفسه الحكم على مشروعيتها واستقلاليتها؟ فالمشكلة ليست في الدفاع عن اللجنة، وهو حق مشروع لأي عضو فيها، بل في تقديم هذا الدفاع بلغة المحايد لا بلغة الطرف. فحين يكتب: «استقلال اللجنة يُختبر في ممارستها»، وهو ضمن من يصيغ تفاصيل تلك الممارسة، وضمن من صاغ المسافة والمساحة واللغة بين اللجنة والدولة، نجحت اللجنة أم لم تنجح بعد؟

ثالثاً: جدلية اللجنة والدولة والنسب التائه

في رده على المهندس الدقير، يقبل دكتور الواثق أن يناقش تفاصيل عمل اللجنة: من تستمع إليه، وكيف تتعامل مع القوى الأخرى- صانعاً للضفاف بينها والآخرين، وما حدود علاقتها بالوسطاء. لكنه يتجنب سؤالاً أسبق من كل هذه التفاصيل: من أسّس هذه اللجنة أصلاً؟ وبأي توافق وطني؟ وأين تعمل؟ وبأي تمويل؟ ولمن تملك تفسير حساباتها وخطوها؟

فلجنة تُعلن عن نفسها، دون أن تستند إلى أي عملية تأسيس معروفة أو توافق سوداني واسع، تظل مفتقرة للمصداقية، وتعبّر، بحكم نشأتها، عن امتياز خاص بمن أسّسها أو وافق على تأسيسها، لا عن تفويض شفاف. ولجنة كهذه، مهما حسنت نيتها، ترتهن بحكم الواقع لمن دعاها ويسخّر لها إمكاناته، فتتحول إلى مطيّة لتحقيق أهداف من شكّلها أو سمح بتشكيلها. وهذا سؤال لا يُحسم بحسن النوايا، بل بحقيقة موضوعية: من قرر أن هذه اللجنة، بالذات، هي التي تتحدث باسم «تهيئة/ تهوية» مناخ الحوار.

فحين يكتب دكتور الواثق أن اللجنة «لا تحدد المشاركين، ولا تضع الأجندة»، فهو يصف نفياً لسلطتها لا إثباتاً لشرعيتها. فانعدام السلطة لا يعني بالضرورة وجود التفويض. وسؤال المصداقية والتأسيس يبقى معلقاً بصرف النظر عن حدود صلاحياتها المعلنة.

وهنا تستحق جدلية العلاقة بين «اللجنة» و«الدولة» وقفة أطول، لأن دكتور الواثق وعدداً من عضوية اللجنة، أشاروا في أكثر من مناسبة

إلى طبيعة هذه العلاقة، فتحدثوا حيناً عن «دعم الدولة» لجهدهم، وحيناً عن «ضمانات» تقدمها، وكأن الدولة هنا مرجعية إجرائية محايدة لا طرف في الصراع. والمفارقة أن هذه «الدولة» بعد 15 أبريل 2023 قد فقدت شرعيتها وتفككت، ولا تحتكم فعلياً سوى على مناطق سيطرتها في ظل وجود أربع «سودانات» أخرى قائمة فعلياً، تحتكم على جغرافيا وسكان وحدود، ومع ذلك، وهي في هذا التفكك والهشاشة، ظلت تعمل، طوال أكثر من ثلاث سنوات على تغليب كفة الحسم العسكري، وفشلت في ذلك فشلاً موثقاً بالوقائع. كما دأبت على إجهاض أي جهد لوقف إطلاق النار، حتى لهدنة إنسانية لتسعين يوماً فقط، تتيح لشرايين الغوث الإنساني أن تصل إلى ملايين الضحايا. فكيف يستقيم أن تمثل هذه الدولة، في علاقتها المستترة أو الصريحة، مرجعية للجنة تهيئة مناخ الحوار، وصاحبة الضمانات التي يدعونا دكتور الواثق لأخذها بالجدية، أو أن تكون مصدراً لتحديد مكان الحوار؟ إن الاعتراف بتفكك الدولة وفقدانها الشرعية، أو حتى الاكتفاء بأنها سلطة للأمر الواقع في الجغرافيا التي تحتكم هو ما يحدد مصداقية واستقلالية لجنة تهيئة الحوار من عدمه.

رابعاً: حوار لا يتسع لأصحاب القضية الأصيلين

ثم إن أي حوار، مهما حسنت تسميته، لا يمكن أن يعبّر عن السودان ما دامت قطاعات واسعة من المجتمع، وفي مقدمتها المتضررون مباشرة من الحرب، والنازحون واللاجئون، و«المتعاونون والحواضن» من السودانيون(ات)، وقوى الثورة من صمود والجذريون وما بينهما، وقوى تحالف تأسيس ناقص قوات الدعم السريع، بعيدون عن مراكز قوة ذلك الحوار، خارج دائرة التأثير والتأثر الحقيقي في تصميمه ومساره وبالتالي نتائجه. فعن أي حوار تتحدث لجنة تهيئته ترفضه أو يقصي تلك الجموع وقواها المدنية والسياسية. هذه قضايا وأسئلة عن الناس، لا تقل أهمية عن سؤال «من يشارك»، بل تسبقه: من يملك تصميم العملية أصلاً، ومن يقرر من يُستشار ومتى وكيف وأين؟ وحين تغيب الإجابات الواضحة، يصبح الحديث عن «الاستماع إلى الفرقاء» حديثاً عن كرم إجرائي لا عن مشاركة حقيقية في قرار سيرورة الوطن.

خامساً: الفصل الذي يرفضه دكتور الواثق/اللجنة نظرياً، ويُمارس عملياً

يكتب دكتور الواثق، بحق، أن الفصل بين وقف الحرب والمسار السياسي خطأ. لكن حين يدافع عن اللجنة بوصفها جهداً «تهيئوياً فقط» منفصلاً زمنياً وموضوعياً عن وقف الحرب الفعلي، فهو يعيد إنتاج الفصل نفسه الذي حذّر منه. فأي مسار سياسي لا يجعل الوقف الفوري للحرب وحماية المدنيين ومعالجة الكارثة الإنسانية محوره الأول والشرطي، يخاطر بأن يتحول إلى مسار موازٍ للحرب، لا طريقاً إلى وقفها وإنهائها. وهذا بالضبط ما يجب أن يُسأل عنه أي عضو في أي لجنة تهيئة، لا بوصفه اتهاماً، بل بوصفه معيار نجاح أو فشل، بأن يكون واضحاً عند التخطيط وقبل الانطلاق.

سادساً: من صاغ «المفاوضات» الندية بالأمس، لماذا يشرعن «الحوار» اليوم؟

ثمة مفارقة أعمق من مجرد تعارض بين موقعين، تستحق أن تُقال بصراحة: فدكتور الواثق كمير ليس غريباً عن هندسة عمليات السلام، بل هو من ضمن أكثر من عرفهم الشأن السوداني إلماماً بها، إذ كان من القلائل الذين صاغوا المواقف التفاوضية للحركة الشعبية لتحرير السودان في مفاوضاتها حول السلام في المنطقتين مع الحكومة والدولة السودانية، في ظل حرب أقل بمراحل عديدة من حيث حجم الكارثة وعمق التفكك مما تعيشه البلاد اليوم مع حربها الجديدة. يومها، لم يكن دكتور الواثق طرفاً يكتفي بالمراقبة النظرية لمفهوم «التفاوض»، بل كان من صانعي أدواته وشروطه وقضاياه ومراحله، ويعرف تماماً الفارق الجوهري بين تفاوض ندّي بين طرفين، تُشرف عليه مظلة خارجية مستقلة وتضبطه مراحل وتسلسل معروف، وبين «حوار» فضفاض يُصاغ داخل بيت أحد طرفي الصراع وتحت شروطه.

وهذه المعرفة الدقيقة، بالضبط، هي ما يجعل موقفه الحالي أكثر إثارة للتساؤل: فمن عرف عن قرب كيف تُصاغ مواقف تفاوضية جادة في مواجهة دولة بأجهزتها القمعية والحربية، هو اليوم من بين من يمنحون الشرعية الفكرية لذات الدولة، بأدواتها وأجهزتها نفسها التي لم تتغير كثيراً، وهي تطرح على السودانيين ما تسميه «حواراً» بدلاً من عملية تفاوض جادة حول سلام عادل وشامل. فإذا كانت مفاوضات الأمس، في حرب أقل حدة، قد استحقت منه كل تلك الدقة والصرامة المنهجية في التمييز بين التفاوض والاستسلام لشروط طرف ما، فلماذا يتساهل اليوم، في أزمة أشد تعقيداً وأكثر دموية، مع مصطلح «الحوار» الذي يطمس هذا التمييز عمداً، ويُعيد تصوير الحرب المدمرة كأنها خلاف سياسي يُدار بالمساومة، لا كارثة وطنية كبرى تستوجب عملية سلام متكاملة، تبدأ بوقف حقيقي للعدائيات، وتُدار بمنطق التفاوض الندّي تحت مظلة مستقلة، لا برعاية من هم أطراف في الحرب؟

الجنيه ينهار ومعاناة السودانيين في كمبالا تتفاقم

تحويلات تتآكل قيمتها.. ومحال تغلق أبوابها

ملخص

تفاقم تراجع قيمة الجنيه السوداني من معاناة السودانيين في كمبالا، بعدما فقدت التحويلات المالية جزءًا كبيرًا من قوتها الشرائية، ولم تعد تكفي لتغطية الإيجار والطعام والتعليم والخدمات.

انعكس الوضع على أصحاب المطاعم والمحلات، مع تراجع أعداد الزبائن وانخفاض الطلب، ما دفع بعضهم إلى إغلاق أعمالهم وتسريح العاملين.

استنزفت الحرب مدخرات كثير من اللاجئين، بينما أصبح بعضهم يفكر في الانتقال إلى مخيمات أقل كلفة أو العودة إلى السودان رغم استمرار الحرب وعدم استقرار الأوضاع.

يرى خبير اقتصادي أن التضخم وطباعة النقود وضعف الصادرات وزيادة الواردات والاضطرابات السياسية والاقتصادية تضغط على الجنيه، لتتحول أزمة العملة إلى أزمة معيشية تتجاوز حدود السودان.

«في السابق الـ500 جنيه كانت بتعمل لينا حوالي 1500 شلن، وكنا بنقدر نسدد الإيجار الشهري وندفع الإنترنت والموية والكهرباء والمصاريف والمدارس وكل احتياجاتنا بصورة مريحة».

كمبالا / سمر سليمان

لم تعد الحرب في السودان تقف عند حدود ما يحدث داخل البلاد، مع الانهيار المتواصل في قيمة الجنيه السوداني أمام العملات المحلية في دول الجوار، امتدت آثار الأزمة إلى آلاف السودانيين الذين لجأوا إلى أوغندا، وأصبحوا يكافحون يوميًا لتأمين أبسط احتياجاتهم.

في العاصمة الأوغندية كمبالا، تبدلت تفاصيل الحياة بالنسبة لكثير من السودانيين. أموال كانت تكفي للإيجار والطعام والتعليم والكهرباء والمياه والإنترنت، لم تعد تكفي إلا لجزء محدود من تلك الاحتياجات.

ويعتمد قطاع كبير من السودانيين على تطبيق (بنكك) لاستقبال التحويلات المالية من ذويهم داخل السودان، لكن تراجع قيمة الجنيه جعل تلك التحويلات تفقد جزءًا كبيرًا من قوتها الشرائية.

(القروش بقت ما بتعمل حاجة)

تقول حواء حسن إن أسرتها كانت تعتمد بصورة أساسية على التحويلات التي تصلها من السودان عبر بنكك.

وتروي: «في السابق الـ500 جنيه كانت بتعمل لينا حوالي 1500 شلن، وكنا بنقدر نسدد الإيجار الشهري وندفع الإنترنت والموية والكهرباء والمصاريف والمدارس وكل احتياجاتنا بصورة مريحة».

لكنها تقول إن الوضع تغير بصورة قاسية مع تراجع قيمة الجنيه: الآن نفس المبلغ بعمل حوالي 250 شلن فقط، وحتى ما بجيب ربع الحوجة.

أمام هذا الواقع، بدأت حواء وأسرتها التفكير في مغادرة كمبالا والتوجه إلى كرياندنقو، حيث يوجد مخيم اللاجئين، بحثًا عن خيار أقل كلفة.

وتقول: «قررنا نمشي المعسكر ونبني كرنك ونقعد هناك. ده الحل الوحيد. جهزنا نفسنا

للمغادرة من العاصمة بعد أيام».

مطاعم ومحال فقدت زبائنها

لم يقتصر تأثير الأزمة على الأسر والأفراد، بل وصل إلى أصحاب الأعمال السودانيين في كمبالا.

يقول بكري الضوئي، صاحب مقهى، إن أوضاع السودانيين «بقت سيئة جدًا»، مشيرًا إلى أن تراجع القوة الشرائية انعكس على الأنشطة التجارية.

ويضيف: «بقينا ناكل الوجبات اليوغندية لأنها رخيصة، وبتوفر (بخمسة شلن فقط) ممكن تأكلك وجبتين».

ويصف الوجبة التي يقصدها بأنها تتكون غالبًا من دقيق البوشن في العصيدة، مع كمية قليلة من البامية والبصل والجينت (الدكوة).

أما إعداد وجبة بالطريقة السودانية، بحسب قوله، فأصبح مكلفًا للغاية بسبب الحاجة إلى كميات أكبر من البصل والزيت واللحوم وغيرها من المكونات.

«السودانيين خلوا المحل حقي، بقيت شغال للمصريين والصوماليين والصينيين وقليل من السودانيين».

«قررنا نمشي المعسكر ونبني كرنك ونقعد هناك. ده الحل الوحيد».

«بقينا ناكل الوجبات اليوغندية لأنها رخيصة».

(السودانيين خلوا المحل)

يقول محمد سليمان، صاحب مطعم سوداني في كمبالا، إن التغير الاقتصادي انعكس مباشرة على زبائنه.

ويقول: «السودانيين خلوا المحل حقي، بقيت شغال للمصريين والصوماليين والصينيين وقليل من السودانيين».

بالنسبة له، لم تعد المسألة مجرد انخفاض في عدد الزبائن، وإنما أصبحت مرتبطة بقدرة الناس على الإنفاق، بعدما تحولت الأولوية من تناول الطعام خارج المنزل إلى توفير الأساسيات.

من عشرات الطلبات إلى لا طلبات

تروي إجلال سعيد بشارة أن نشاط محلها كان جيدًا قبل تدهور الأوضاع الاقتصادية.

وتقول: «كان المحل شغال كويس خالص. في اليوم الواحد كنا بنطلع من 40 إلى 50 طلب شية إبل».

لكن المشهد تغير الآن، بحسب روايتها، إلى درجة أنها تمر عليها أيام دون تسجيل أي طلب.

وتضيف: «القهوة والشاي عشان أقلل الصرف في المحل، وقفت البنات العاملات وبقيت شغالة براي».

وتتذكر أن السودانيين كانوا يأتون إلى وسط المدينة ومعهم أموال تمكنهم من تناول الطعام والشراب، لكنها تقول إن ذلك تغير بصورة واضحة.

«زمان الناس تجي التاون معاها قروش، تاكل كويس وتشرب كويس، بس الآن الحال اتغير».

الحرب تستنزف المدخرات

أفقدت الحرب ملايين السودانيين مصادر دخلهم، بينما اضطر كثيرون ممن غادروا البلاد إلى الاعتماد على مدخراتهم أو التحويلات المالية من أقاربهم لتغطية تكاليف السكن والغذاء والتعليم والعلاج وغيرها من الاحتياجات الأساسية.

ومع تراجع قيمة الجنيه السوداني، أصبحت المدخرات والتحويلات أقل قدرة على تغطية المصروفات في دول الجوار، حيث تدفع الاحتياجات اليومية بالعملات المحلية.

«كان المحل شغال كويس خالص. في اليوم الواحد كنا بنطلع من 40 إلى 50 طلب شية إبل».

«القهوة والشاي عشان أقلل الصرف في المحل، وقفت البنات العاملات وبقيت شغالة براي».

كما استنزف عدد من اللاجئين مدخراتهم التي خرجوا بها من السودان، واضطر بعضهم، وفق شهادات متداولة بين السودانيين، إلى التفكير في العودة بعد نفاد الأموال التي كانت بحوزتهم.

(غلبنا عديل)

تقول السيدة م. ع. إنها تقدمت للعودة الطوعية إلى السودان بعدما أصبحت غير قادرة على الاستمرار في أوغندا بالموارد المتاحة لها.

وتقول: «قدمت للعودة الطوعية عشان أرجع للسودان، غلبنا عديل، ما عندي حل إلا أرجع السودان لأنو القروش القاعدة تجينا بقت ما بتعمل ولا شي».

ورغم أن العودة إلى السودان قد تبدو للبعض خيارًا اقتصاديًا، فإنها بالنسبة لكثير من اللاجئين قرار بالغ الصعوبة في ظل استمرار الحرب وعدم استقرار الأوضاع في مناطق عديدة من البلاد.

محمد السيد (أغلقت محلي وأصبحت عاطلًا بلا عمل)

يقول محمد السيد، صاحب محل تجاري أغلق أبوابه، إن متجره كان يعتمد على الاحتياجات السودانية التي تأتي من السودان لتلبية احتياجات السودانيين في أوغندا.

ويضيف: «قفلت المحل، جردتو وسددت الديون وأصبحت عاطلًا بلا عمل. كلو بسبب ما في قوة شرائية».

وتحكي الدكتورة تهاني عن تراجع القدرة على شراء الاحتياجات الأساسية، قائلة إن السودانيين في السابق كنا يشتري أكياسًا من المستلزمات

«زمان الناس تجي التاون معاها قروش، تاكل كويس وتشرب كويس، بس الآن الحال اتغير».

«قدمت للعودة الطوعية عشان أرجع للسودان، غلبنا عديل، ما عندي حل إلا أرجع السودان لأنو القروش القاعدة تجينا بقت ما بتعمل ولا شي».

بالمبلغ نفسه، بينما أصبح المبلغ اليوم لا يكفي إلا لشراء حاجة أو حاجتين من الأساسيات.

وتقول إن الوضع أصبح مقلقًا جدًا بسبب انهيار العملة وتراجع القوة الشرائية.

(الجنيه السوداني أزمة تتجاوز حدود السودان)

يرى الدكتور هيثم فتحي، خبير اقتصادي، أن مجموعة من العوامل تضغط على قيمة الجنيه السوداني، من بينها التضخم وطباعة النقود وزيادة الواردات مقابل انخفاض الصادرات، إلى جانب الاضطرابات السياسية والاقتصادية.

ويدعو إلى تبني سياسات مالية ونقدية مناسبة وتعزيز القطاعات الإنتاجية وزيادة الصادرات، بما يساعد على تخفيف الضغط على النقد الأجنبي ودعم قيمة العملة.

(أزمة عملة تتحول إلى أزمة حياة)

بالنسبة للسودانيين في كمبالا، لا تبدو أزمة الجنيه السوداني مجرد أرقام تتغير في أسواق الصرف. إنها بالنسبة لهم إيجار متأخر، ووجبة جرى الاستغناء عنها، ومحل فقد زبائنه، وعاملات اضطر أصحاب الأعمال إلى تسريحهن، وأسرة تستعد لمغادرة العاصمة بحثًا عن مكان أقل كلفة.

وبين من يفكر في الانتقال إلى المخيمات، ومن يواجه صعوبة في تشغيل مشروعه، ومن اختار العودة إلى السودان، تتكشف صورة أخرى للحرب: أزمة اقتصادية تعبر الحدود وتلاحق السودانيين حتى بعد مغادرتهم بلدهم. فكلما تراجعت قيمة الجنيه، تراجعت معها قيمة الأموال التي يعتمد عليها اللاجئون في حياتهم اليومية، لتتحول التحويلات التي كانت توفر لهم قدرًا من الاستقرار إلى مبالغ بالكاد تسد جزءًا من الاحتياجات الأساسية.

«قفلت المحل، جردتو وسددت الديون وأصبحت عاطلاً بلا عمل. كلو بسبب ما في قوة شرائية».

المجاعة في السودان

ملخص

يستعرض أليكس دي وال تاريخ المجاعات في السودان، مشيرًا إلى أن آخر مجاعة واسعة النطاق وقعت عام 1984، بينما ارتبطت مجاعات سابقة بالحروب والجفاف ونهب الموارد.

مجاعة 1984-1985 قتلت نحو 240 ألف شخص في السودان، معظمهم من الأطفال، وغيّرت أنماط الحياة والهجرة والاقتصاد، مع تزايد هشاشة المجتمعات الرعوية والزراعية.

الحرب الحالية منذ أبريل 2023 دمرت الإنتاج والبنية التحتية وقيّدت وصول المساعدات، فيما يتركز معظم الأشخاص الأشد جوعًا في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، وفق النص.

بحسب أرقام التصنيف المرحلي المتكامل الواردة في المقال، يواجه أكثر من 25 مليون سوداني مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، فيما يعيش نحو 750 ألف شخص في مرحلة «الكارثة»، وسط مخاوف من تفاقم المجاعة.

أليكس دي وال

آخر مرة واجه فيها شعب السودان مجاعة على نطاق اليوم كانت في عام 1984. وكان الناس يعرفون الكثير عن الجوع الذي سيتبع بعد انقطاع الأمطار لمدة عامين متتاليين. كانت النساء الأكبر سنًا، اللاتي عشن سنوات الندرة في الأربعينيات، يعرفن عشرات الأنواع من العشب البري، وأنواعًا كثيرة من التوت والجذور الصالحة للأكل؛ لقد نقلوا مهارات البقاء هذه إلى حفيداتهم. كان هناك اسم لكل مجاعة منذ عصر ما قبل الاستعمار. كان أبو ملوة هو العام الذي تم فيه تقنين الحبوب بأصغر المقاييس، وأم مخيطة هو العام الذي سمي على اسم شجيرة عادية كان الناس يأكلون ثمارها: يجب نقعها في الماء لمدة ثلاثة أيام لإزالة السموم. تشير كلمة جولو، التي تعني «التجوال»، إلى المجاعة التي حدثت في الفترة من 1913 إلى 1914، عندما تراوحت المجتمعات حتى نهر النيل، أو وسط أفريقيا، بحثًا عن القوت. لكن المجاعة الأكثر كارثية، التي حدثت في 1888-1889، كانت تسمى ببساطة «السنة السادسة»: لقد وقعت في عام 1306 حسب التقويم الهجري.

«لقد تغير العالم»، هكذا أوضح لي أحد شيوخ القرية المسنين في عام 1985. وكانت تلك الكارثة ناجمة عن مزيج قاتل من أمراض الماشية ونهب الدولة المهدية، التي نهبت دارفور للحصول على المواد اللازمة لخزانتها والرجال لجيشها - لمحاربة إثيوبيا في الشرق وبريطانيا على ساحل البحر الأحمر والمتمردين في الغرب. لا أحد يعرف عدد القتلى، لكن الروايات المعاصرة تصف مناطق بأكملها مهجورة من السكان. «السنة السادسة» لها صدى للمصطلح البنغالي الذي يشير إلى أشد المجاعات المسجلة في التقليد الشفهي: مانانثور، «عندما يتغير العصر».

أصبحت المجاعة التي حدثت في الفترة 1984-1985، والتي أودت بحياة حوالي 240 ألف شخص في جميع أنحاء السودان، معظمهم من الأطفال، تُعرف في النهاية باسم «ريجان»، بعد إرسال الولايات المتحدة مساعدات غذائية. (كان على عمال الإغاثة وطلاب الأبحاث أن يتكيفوا مع الترحيب بهم على أنهم «ريجان» من قبل القرويين الممتنين). وقد غيرت هذه المجاعة عالم السودان أيضًا، على الرغم من أن تداعياتها استغرقت بعض الوقت قبل أن تتضح. وكما كتبت لاحقًا في LRB، رأى زعيم البدو هلال محمد عبد الله أن تغير المناخ يشير إلى نهاية نمط الحياة البدوي لشعبه.

أصبح رعاة الجمال العرب، الذين كانوا في السابق سادة الصحراء، واضعي اليد فقراء على الأراضي المتبقية من القرى الزراعية. وبعد مرور عشرين عامًا، اكتسب موسى هلال، نجل الزعيم القديم، شهرة دولية كزعيم لميليشيا الجنجويد، حيث كانوا يقتلون ويحرقون ويغتصبون في جميع أنحاء الأرض. وبعد مرور عشرين عامًا أخرى، لم يعد الجنجويد مجرد رعاع مساعدين، بل أصبحوا مؤسسة مرتزقة عابرة للحدود الوطنية تُعرف بشكل غامض باسم «قوات الدعم السريع». هزم زعيمهم محمد حمدان دقلو، المعروف باسم "حميدتي"، هلال في معركة من أجل منجم الذهب الحرفي الأكثر ربحًا في السودان، في جبل عامر في دارفور في عام 2017، ليصبح أقوى أمراء الحرب في المنطقة. وإذا انتصر في الحرب الحالية، فمن غير المرجح أن يعين حميدتي نفسه رئيسًا. والأرجح أنه باعتباره الأخير في سلسلة من لصوص وادي النيل الذين أصبحوا ملوكًا أو صانعي ملوك، فإنه سيشكل حكومة عميلة، ويضع في جيبه الدولة السودانية كشركة تابعة مملوكة بالكامل لتكتله المزدهر.

بدأت الحرب الأهلية السودانية الأخيرة في أبريل 2023 بمحاولة انقلاب قام بها حميدتي ضد شريكه ومنافسه الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس القوات المسلحة السودانية. وبعد مرور خمسة عشر شهرًا، دمرت الحرب العاصمة الوطنية الخرطوم، وعاثت فسادًا في دارفور والجزيرة، موقع أكبر مشروع للري في العالم، والذي يشكل مفتاحًا للاقتصاد الزراعي في البلاد. في معظم هذه الفترة، كانت قوات الدعم السريع في حالة هجوم، مع تقليص القوات المسلحة السودانية إلى هجمات جوية مضادة وغارات عرضية من قبل كتائب المشاة إلى جانب الميليشيات الخاصة بها. إن قوات الدعم السريع هي آلة نهب، إذ تنهب قواتها كل بلدة وقرية تحتلها، بينما تدمر بشكل متعمد البنية التحتية العامة، بما في ذلك الجامعات والمستشفيات. لكن القوات المسلحة السودانية تسيطر على بورتسودان والوصول إلى البحر.

في سبتمبر/أيلول الماضي، سمحت الأمم المتحدة للبرهان بتمثيل السودان في الجمعية العامة، وهو القرار الذي أثار قلق العواصم الغربية، وهو قرار غير ضروري: كان الاتحاد الأفريقي قد علق عضوية السودان بالفعل في عام 2021 عندما أطاح الجنرالات بالحكومة

المدنية. ومن خلال الاعتراف بالبرهان كرئيس فعلي للسودان، أعطته الأمم المتحدة ورقة حاسمة: فهي الآن تتطلب موافقته على تقديم المساعدات الإنسانية. وليس للقوات المسلحة السودانية قوات على بعد ثلاثمائة ميل من الحدود السودانية التشادية. ولكن بصفتها حكومة السودان المعترف بها، فإنها تتمتع بالسلطة القانونية لإغلاق الحدود وعرقلة المساعدات الإنسانية ليس فقط عن طريق البحر، بل برًا إلى دارفور.

ولا يعير مهربو الأسلحة التابعون لقوات الدعم السريع أي اهتمام، لكن محامي الأمم المتحدة ينصحون بعدم السماح لقوافل المساعدات بالتحرك. وربما يتواجد 90% من الأشخاص الأكثر جوعًا في السودان في مساحات من الأراضي التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، في الخرطوم والجزيرة وكردفان، ولكن بشكل خاص في دارفور. وتقدر القوات المسلحة السودانية، ربما بشكل صحيح، أنها إذا تمكنت من قطع الغذاء عن تلك المناطق، فسوف تنقسم قوات الدعم السريع أو تواجه تمردات من الميليشيات المحلية. تقول التقاليد السائدة بين الضباط إن حكومة الخرطوم ارتكبت خطأً فادحًا في عام 1989 عندما سمحت لعملية شريان الحياة للسودان التابعة للأمم المتحدة بنقل المساعدات إلى الأجزاء التي يسيطر عليها

المتمردون في الجنوب. ومن وجهة نظرهم، سمح ذلك للجيش الشعبي لتحرير السودان بتزويد نفسه بالإمدادات، في حين أصبح عمال الإغاثة الأجانب أبطالًا لقضية المتمردين. كانت المساعدات الإنسانية ماكرة: دخل أنف الجمل إلى الخيمة، وفي الوقت المناسب تبعه جسده – جمهورية جنوب السودان المستقلة.

بالنسبة لجيش يكافح من أجل إحراز تقدم في ساحة المعركة، فإن المجاعة سلاح رخيص وفعال، وتعتزم القوات المسلحة السودانية استخدامه إلى أقصى حد. في 27 يونيو/حزيران، نشر نظام التصنيف المرحلي المتكامل لتقييم الأمن الغذائي (IPC) المعتمد من قبل الأمم المتحدة «لقطة» للأزمة الإنسانية في السودان. وهي، بالأرقام، الأكبر في العالم. يبلغ عدد سكان السودان 48 مليون نسمة، ويواجه أكثر من 25 مليون منهم «مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد»، مما يعني أن الأسر تتخلى عن وجبات الطعام وتبيع ممتلكاتها لشراء الطعام. وهناك حوالي ثمانية ملايين طفل في مرحلة «الطوارئ»، مما يعني أن الكثيرين يبحثون عن بقايا الطعام وأن معدلات وفيات الأطفال آخذة في الارتفاع. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 750 ألف شخص يعيشون في «كارثة»، حيث ليس لديهم أي شيء. ولا يقدم خبراء التصنيف الدولي للبراءات توقعات بشأن معدل الوفيات، لكن هذه النتائج تشير إلى أن مئات الآلاف من الأطفال السودانيين سيتضورون جوعًا حتى الموت خلال الأشهر المقبلة.

ويطالب العديد من العاملين في المجال الإنساني بالتصنيف المرحلي المتكامل لإعلان «المجاعة»، ولكن يعوق ذلك نقص البيانات القوية. لم تعد أجزاء كبيرة من البلاد آمنة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية السودانية أو الأجنبية، ولا يحب خبراء إحصاءات التغذية الحذرين التكهن بما يحدث عندما لا يقوم عمال الإغاثة بالإبلاغ عن معدلات سوء التغذية بين الأطفال. وفي وقت سابق من هذا العام، قام فريق من معهد كلينجيندايل في لاهاي بحساب مدى توفر الغذاء الحالي في كل جزء من السودان مقابل الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان. وتتوقع النتائج وفاة 2,5 مليون بحلول نهاية العام. ويُعَد قياس الأزمات الغذائية عن طريق حساب النقص في السعرات الحرارية ممارسة الملاذ الأخير.

وفي الفترة 1984-1985، تنبأ نفس النهج بما يتراوح بين 650,000 ومليوني حالة وفاة في دارفور. في هذا الحادث، قُتل ما يقدر بنحو 105,000 شخص. ونجا آخرون من خلال تناول الأطعمة البرية، والهجرة إلى الأماكن التي يوجد بها طعام أو عمل، وبيع حيواناتهم.

تأخذ حسابات كلينجندايل اليوم في الاعتبار عاملين رئيسيين:

أنه من الصعب البحث عن الأعشاب البرية في منطقة حرب، وأن كل دولة مجاورة تواجه نقصًا في الغذاء أيضًا: فلا يوجد مكان يذهب إليه الناس. ولأن الأمم المتحدة تعترف الآن بحكومة البرهان في بورتسودان - في الواقع تعيين المتهمين على مقاعد البدلاء - فإن بعض مسؤولي الأمم المتحدة يريدون الإذعان له من خلال ضمان عدم إعلان المجاعة. وفي اليوم التالي لإصدار تقرير لجنة التحقيق المستقلة، أصدر سفير السودان لدى الأمم المتحدة، الحارث محمد، تهديدًا مروعًا. وبعد أن رفض أرقام التصنيف الدولي للبراءات للجوعى باعتبارها «ضئيلة» بنسبة 2 في المائة من السكان، وألقى باللوم في أزمة الغذاء على قوات الدعم السريع، ادعى أن هناك مؤامرة دولية على قدم وساق لإعلان المجاعة «من أعلى» كذريعة لـ «سوء التغذية».

الراغبين في التدخل في السودان.

وقبل أن يجمع أوراقه ويغادر المنصة، أضاف محمد: «إذا قمت بذلك، فسوف تندلع حرب هرمجدون التوراتية في السودان». وللحكم من الشكل الأخير، فإن الأمم المتحدة سوف تقوم بتعديل إجراءات مكتبها من أجل تجنب استخدام كلمة «f»، أو على الأقل المماطلة، موضحة أنها لا تريد تعريض برامجها وموظفيها في السودان للخطر.

هناك مؤامرة مكتبية مختلفة تجري في السودان. البرهان هو الأول بين مجموعة من الجنرالات ورعاتهم – وبعضهم إسلاميون – الذين لم يتفقوا على أهدافهم الحربية، وبالتالي ليسوا في وضع يسمح لهم بالتفاوض مع قوات الدعم السريع. وفي الوقت نفسه، تم الاتفاق على الحد الأدنى من جدول الأعمال: لا وقف لإطلاق النار، ولا مساعدات عبر خط المواجهة. عند نقطة ما، يبدو من المرجح أن المجاعة الجماعية ستقضي على هذه الصالة السياسية اللعبة مع طموحات جنرالات القوات المسلحة وحميدتي، حيث يكتشف السودانيون أن العصر قد تغير.

«الأكـــل ويـــن؟».. الجوع يثقل كاهل أسر الخرطوم

ملخص

في الخرطوم، لم يعد الجوع مرتبطًا بالحرب وحدها، إذ أدى ارتفاع الأسعار وتراجع قيمة الجنيه وضعف الدخول إلى تقليص قدرة الأسر على شراء الطعام، فيما أصبحت المطابخ الخيرية مصدرًا أساسيًا للوجبات.

وتعكس شهادات السكان حجم الأزمة؛ أسر تقلص وجباتها، وأمهات يتركن الطعام للأطفال، وآخرون يقطعون مسافات طويلة للحصول على وجبة من مطبخ خيري. ويقول أحد السكان: «الأكل وين؟» بعدما أصبح توفير الطعام معركة يومية.

في المقابل، تحذر الأمم المتحدة من تفاقم أزمة الجوع بسبب نقص التمويل. ويواجه نحو 20 مليون سوداني الجوع الحاد، بينما يحذر برنامج الأغذية العالمي من اضطراره إلى تقليص عملياته خلال أسابيع إذا لم يتوفر تمويل إضافي.

ومع تراجع المساعدات وارتفاع تكاليف المعيشة، يتحول المطبخ الخيري من مبادرة تطوعية إلى شريان بقاء لأسر متزايدة. لكن استمرار هذه المطابخ نفسها يعتمد على التبرعات، ما يجعل ملايين الأسر أمام سباق مع الوقت لتأمين وجبتها التالية.

في الخرطوم، لم يعد الجوع نتيجة مباشرة للحرب وحدها، بل أصبح الغلاء وتراجع القدرة الشرائية وجهًا آخر للأزمة؛ فمع ارتفاع أسعار السلع وتذبذب سعر الصرف، تجد أسر كثيرة نفسها أمام معادلة قاسية: دخل يتآكل يومًا بعد آخر، ووجبة غذائية تزداد كلفة الحصول عليها.

وبينما تحذر الأمم المتحدة من اتساع أزمة الجوع في السودان، وتواجه برامج الإغاثة نقصًا حادًا في التمويل يهدد بتقليص المساعدات خلال أسابيع، يطرق سكان في الخرطوم وبحري وأم درمان أبواب المطابخ الخيرية بحثًا عن وجبة تسد جوع أسرهم.

ويواجه نحو 19,5 مليون سوداني مستويات أزمة من انعدام الأمن الغذائي، فيما يحتاج ملايين آخرون إلى مساعدات إنسانية وسط استمرار الحرب وتدهور الاقتصاد.

وفي العاصمة الخرطوم التي تحاول استعادة حياتها بعد سنوات من الحرب، تبدو الأسواق مفتوحة، لكن القدرة على الشراء تتراجع؛ فالمشكلة لم تعد في توفر الطعام وحده، وإنما في قدرة الأسر على دفع ثمنه.

وتزايدت مؤشرات اقتراب السودان من أزمة إنسانية أكثر خطورة، بعدما أطلقت منظمتان تابعتان للأمم المتحدة تحذيرين متزامنين من أن نقص التمويل يهدد بتقليص المساعدات الغذائية وانهيار أحد أهم أنظمة إيصال الإغاثة خلال أسابيع، في بلد يعاني فيه نحو 20 مليون شخص من الجوع الحاد.

وحذرت المنظمة الدولية للهجرة، من أن «خط الإمداد الإنساني المشترك» الذي تديره لإيصال المساعدات إلى السودان، وتستخدمه أكثر من 100 منظمة غير حكومية محلية ودولية، قد ينهار خلال أسابيع إذا لم يتوفر تمويل جديد.

وقالت المديرة العامة للمنظمة، آمي بوب، في بيان من جنيف: «قد ينهار النظام الإنساني بأكمله خلال أسابيع إن لم نتحرك الآن»، محذرة من أن غياب التمويل يعيق إيصال المساعدات إلى المناطق التي تتعاظم فيها الاحتياجات.

الجوع كافر

ويقول مواطن لـ«أفق جديد»: «أحيانًا نصحى الصباح وما عندنا حاجة نطبخها. الأسعار بقت فوق قدرتنا، والمرتب ما بكفي أسبوع. مرات نمشي المطبخ الخيري عشان نلقى وجبة، ولو ما لقيناها بنقعد لحدي الليل من غير أكل».

من جانبها تقول سيدة من الخرطوم: «أصعب حاجة بالنسبة لي لما الأولاد يسألوا: الأكل وين؟ مرات ما بكون عندي إجابة. بنحاول نقلل الوجبات ونخلي الموجود للصغار، وفي أيام المطابخ الخيرية بتكون هي الحل الوحيد».

بدوره يقول مواطن من بحري: «الجوع بقى حاجة بنعيشها يوميًا. لو عندك قروش بتشتري أكل، ولو ما عندك بتفتش عن مطبخ خيري. مرات نمشي مسافة طويلة عشان نلقى وجبة، ونرجع بها للبيت نقسمها بين أفراد الأسرة».

في الأثناء تقول أم لأربعة أطفال: «كنت زمان أقدر أوفر ثلاث وجبات لأولادي، هسي بقينا نحسب اللقمة. مرات تكون الوجبة فول أو عدس ونقسمها على الأسرة كلها، وإذا ما كفتينا بننتظر اليوم البعده».

تقليص العمليات

وفي تحذير متزامن، قال القائم بأعمال المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، كارل سكاو، إن البرنامج قد يضطر إلى تقليص عملياته في السودان بصورة كبيرة خلال الأسابيع المقبلة بسبب نقص التمويل، رغم ما وصفه بأنه «أكبر أزمة جوع ونزوح في العالم».

وأطلق سكاو تحذيره من مسقط في سلطنة عُمان، عقب زيارة استمرت ثمانية أيام شملت الخرطوم والأبيض والفاشر وطويلة، واطلع خلالها على أوضاع النازحين والجوع وصعوبات إيصال المساعدات إلى مناطق النزاع.

وقال إن نحو 20 مليون شخص يعانون من الجوع الحاد، بينهم نحو 5 ملايين يواجهون مستوى «الطوارئ» من انعدام الأمن الغذائي، وفق المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، فيما بلغ عدد الموجودين

«مرات نمشي المطبخ الخيري عشان نلقى وجبة، ولو ما لقيناها بنقعد لحدي الليل من غير أكل».

«أصعب حاجة بالنسبة لي لما الأولاد يسألوا: الأكل وين؟»
«بنحاول نقلل الوجبات ونخلي الموجود للصغار».

في المرحلة الخامسة، وهي الأشد خطورة، نحو 200 ألف شخص. ويصل عدد النازحين إلى 14 مليونًا.

ويقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات إلى ما بين 4 و5 ملايين شخص شهريًا، بينهم نحو 2 إلى 2,5 مليون في مناطق يصعب الوصول إليها، لكن نقص التمويل بات يهدد استمرار هذه العمليات.

وأضاف سكاو: «عملياتنا تعاني نقصًا شديدًا في التمويل، وهناك خطر بأن نضطر إلى تقليصها بصورة كبيرة خلال الأسابيع القليلة المقبلة، ما لم يتوفر مزيد من التمويل».

طعام التكايا

يقول مواطن من أم درمان لـ«أفق جديد»: «الحرب ما أخذت منا البيوت والأمان بس، أخذت القدرة على توفير الأكل. في أيام ما بنلقى غير

«مرات نمشي مسافة طويلة عشان نلقى وجبة، ونرجع بها للبيت نقسمها بين أفراد الأسرة».

«كنت زمان أقدر أوفر ثلاث وجبات لأولادي، هسي بقينا نحسب اللقمة.»

وجبة واحدة، ولما تتوفر تكية أو مطبخ خيري بنمشي ليها لأنها بتساعدنا نعدي اليوم».

من جهته يقول نازح يقيم في أم درمان لـ«أفق جديد»: «من يوم جينا أم درمان ونحن معتمدين على مساعدة الناس. ما عندنا دخل ثابت، والأسعار كل يوم بتزيد. المطابخ الخيرية بالنسبة لينا ما رفاهية، أحيانًا هي الوجبة الوحيدة البتضمن إن الأسرة تاكل».

بدورها تقول سيدة من أم درمان: «أحيانًا أقعد أفكر: نشتري الدواء ولا نشتري الأكل؟ وفي النهاية نختار الأكل لأن الأطفال ما بقدروا ينتظروا. لما نسمع إن في مطبخ خيري بيوزع وجبات، بنمشي من الصباح ونقف في الصف، وما بنحس بالحرج لأننا كلنا بقينا محتاجين».

وتضيف لـ«أفق جديد»: «بقينا نعتمد على المطابخ الخيرية في بعض الأيام»، وأشارت إلى أن أن ارتفاع الأسعار وتراجع الدخل جعلا توفير الطعام لأسرتها «معركة يومية».

أزمة تمويل

ويتقاطع تحذير برنامج الأغذية العالمي مع أزمة التمويل التي تواجه المنظمة الدولية للهجرة، التي تدير «خط الإمداد الإنساني المشترك»، وهو نظام لوجستي يتيح لأكثر من 100 منظمة غير حكومية إدخال المساعدات غير الغذائية، بما فيها الخيام ومستلزمات الإيواء والصرف الصحي والأدوات المنزلية الطارئة.

ومنذ اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، أوصل النظام مساعدات إلى نحو 2,84 مليون شخص، لكن تراجع التمويل أدى إلى انكماش حاد في نطاق المستفيدين، من أكثر من مليون شخص في 2024 إلى نحو 330 ألفًا فقط خلال العام الحالي.

وحذرت المنظمة الدولية للهجرة من نفاد مخزونات الملاجئ ومواد الصرف الصحي والأدوات المنزلية المخصصة للإغاثة الطارئة بحلول نهاية سبتمبر الحالي، ما لم تحصل على دعم فوري من المانحين.

وقالت إن استمرار تعرض النازحين للظروف الجوية القاسية والأمراض وانعدام الأمن قد يزيد مخاطر العنف ويعمق هشاشتهم.

وتظهر آثار نقص التمويل بالفعل في بلدة طويلة بشمال دارفور، حيث يقترب عدد الموجودين فيها من مليون شخص.

وقال سكاو إن برنامج الأغذية العالمي يقدم المساعدات لنحو 950 ألف شخص شهريًا في طويلة، لكنه لا يستطيع توفير سوى نصف الحصة الغذائية، بما يكفي لنحو أسبوعين فقط من كل شهر.

وأضاف أن المنطقة تضم أعدادًا كبيرة من الأسر التي تعيلها نساء، فقدت كثير منهن أزواجهن وأبناءهن، في ظل نقص حاد في المأوى والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية.

وبينما تتحدث التقارير الدولية عن ملايين يواجهون الجوع، تبدو الأزمة في الخرطوم أكثر قربًا من تفاصيل الحياة اليومية: أسرة تقلص عدد وجباتها، أمّ تؤثر إطعام أطفالها على نفسها، وأب ينتظر أمام مطبخ خيري لأن دخله لم يعد يكفي لتأمين الطعام.

ومع تراجع قيمة العملة وارتفاع كلفة المعيشة، يتحول المطبخ الخيري من مبادرة طوعية إلى شريان بقاء لعدد متزايد من الأسر. لكن هذه المطابخ نفسها تعتمد على تبرعات محدودة، ما يجعل قدرتها على سد فجوة الغذاء مرتبطة بقدرة المجتمع والجهات الإنسانية على الاستمرار في التمويل.

وفي الوقت الذي يحذر فيه برنامج الأغذية العالمي من تقليص عملياته بسبب فجوة التمويل، فإن أي تراجع في المساعدات لا يعني مجرد انخفاض أرقام المستفيدين، بل قد يعني وجبات أقل على موائد أسر أنهكها الحرب والغلاء.

وهكذا، لا يقف السودان أمام أزمة غذاء فحسب، بل أمام سباق مع الوقت: كلما ارتفعت الأسعار وتراجعت قيمة الجنيه وتقلصت المساعدات، اقتربت أسر جديدة من الوقوف في طوابير المطابخ الخيرية بحثًا عن وجبة قد تكون وجبتها الوحيدة في اليوم.

«المطابخ الخيرية بالنسبة لينا ما رفاهية، أحيانًا هي الوجبة الوحيدة البتضمن إن الأسرة تاكل».

مقاتلو السودان المنقسمون

أريـــج الحـــاج

ملخص

ترى الكاتبة أن وقف الحرب بين الجيش والدعم السريع، رغم ضرورته، لن يحل مشكلة تعدد القوى المسلحة في السودان، التي قد تخرج من الحرب أكثر قوة ونفوذًا.

تحذر من تكرار تجربة الجنجويد والدعم السريع، بعدما اعتمدت الحكومات على قوات موازية للجيش، ما أضعف احتكار الدولة للسلاح. كما عززت الحرب الحالية نفوذ حركات وتشكيلات مسلحة أخرى.

تشير إلى أن دمج هذه القوات في جيش وطني موحد يواجه تحديات تتعلق بالولاء والخبرة والتورط في الانتهاكات، ما يستدعي تدقيقًا ومساءلة قبل أي عملية دمج.

تخلص الكاتبة إلى أن نزع السلاح وإعادة هيكلة القطاع الأمني يجب أن يكونا جزءًا من أي تسوية سياسية، حتى لا ينتهي السودان من حرب بين قوتين إلى تعدد جيوش موازية يمهد لصراعات جديدة.

من المرجح أن تتكرر الظروف التي أسهمت في اندلاع الحرب الأهلية في السودان، إذا ظل جيشه متشرذماً ومعتمداً على ميليشيات وقوات شبه مستقلة.

بعد ما يقارب ثلاث سنوات ونصف من اندلاع الحرب في السودان، لا تزال الدبلوماسية الأمريكية تركز على هدف عاجل وضروري: التوصل إلى هدنة إنسانية، ووقف القتال، وضمان وصول المساعدات إلى المدنيين. إلا أن وقف إطلاق النار، على الرغم من أهميته القصوى، لن يحل إحدى المشكلات التي أسهمت في إيصال السودان إلى هذه المرحلة.

وحتى إذا تمكنت واشنطن والمجتمع الدولي من التوصل إلى اتفاق بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، فسيظل أمامهما سؤال صعب: ماذا سيحدث للقوات المسلحة الأخرى التي ازدادت قوة خلال الحرب؟

قد يخرج السودان من هذا الصراع، ليس بجيشين متنافسين فحسب، بل بخمس أو ست قوى مسلحة كبيرة، لكل منها قادتها وأسلحتها وعلاقاتها السياسية ومناطق نفوذها. ويكمن الخطر في أن إنهاء الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، من دون معالجة هذا الانتشار الأمني، قد يستبدل مواجهة واحدة بين قوتين رئيسيتين بأزمة أمنية أكثر تشتتاً، وربما أكثر صعوبة في إدارتها.

ثمة نمط مألوف في الصراعات السودانية المعاصرة. فعندما يعجز الجيش عن مواجهة التمردات الداخلية، تلجأ الحكومات المتعاقبة إلى تجنيد قوات من خارج الجيش النظامي، أو تسليحها، أو التعاون معها. وقد وفرت هذه الترتيبات قوة بشرية مؤقتة، لكنها أضعفت مراراً سيطرة الدولة على احتكار استخدام القوة.

ويُعد مثال الجنجويد الأبرز على ذلك. فقد اعتمدت الخرطوم على هذه الميليشيات العربية خلال حرب دارفور، لكنها لم تختفِ عندما تغير دورها المباشر. بل تطورت أجزاء منها لاحقاً إلى قوات الدعم السريع شبه العسكرية، التي اكتسبت اعترافاً قانونياً وأسلحة وموارد ونفوذاً سياسياً متزايداً. وبحلول 15 أبريل/نيسان 2023، دخلت قوة كانت تقاتل إلى جانب الدولة في حرب ضدها.

كان من المفترض أن تكشف هذه التجربة خطورة تمكين القوات المسلحة خارج الإطار العسكري النظامي، لكن الحرب الحالية وسّعت هذا النموذج بدلاً من كبحه.

ولمواجهة قوات الدعم السريع، اعتمد الجيش السوداني على طيف واسع من الحلفاء، بينهم الحركات المسلحة الدارفورية، والقوات المحلية، والمدنيون الذين جرى حشدهم، والجماعات الأيديولوجية، وتشكيلات عسكرية أخرى. ومن أبرز هذه القوى القوة المشتركة، إلى جانب الحركات المسلحة المنضوية فيها، بما في ذلك حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي، وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم. كما اكتسبت قوات أخرى، مثل درع السودان وكتيبة البراء بن مالك، حضوراً عسكرياً أكبر خلال الحرب.

هذه الجماعات ليست متطابقة ولا قابلة للتبادل؛ فلكل منها تاريخها وقاعدتها الاجتماعية وأجندتها السياسية وعلاقتها بالجيش. لكن الحرب عززت حضور هذه الجهات المسلحة، ومنحتها مقاتلين وأسلحة ونفوذاً إقليمياً وثقلاً سياسياً أكبر مما كانت تتمتع به قبل أبريل/نيسان 2023.

والدرس الأوسع المستفاد من مسار قوات الدعم السريع، وفق هذا الطرح، ليس فقط أن قوة شبه عسكرية واحدة أصبحت تتمتع بنفوذ مفرط، بل أن السودان لا يمكنه الاستمرار في تمكين شركائه المسلحين لمواجهة التهديدات الأمنية المباشرة، ثم افتراض أنهم سيتخلون عن أسلحتهم ونفوذهم بمجرد انتهاء النزاع.

ومن أبرز الأمثلة على هذا النمط القوة المشتركة، وهي مجموعة من الحركات المسلحة التي دخلت الساحة السياسية والعسكرية من خلال اتفاق جوبا للسلام لعام 2020، الذي جاء بعد سقوط حكومة عمر البشير والثورة السودانية عام 2019. وحصلت هذه الحركات على مواقع مهمة بموجب الاتفاق، إلا أن المسار الأمني للعملية الانتقالية لم يواكب مسارها السياسي. فقد اكتسبت الحركات تمثيلاً سياسياً، بينما ظل العمل الأصعب، المتمثل في دمج قواتها وإعادة هيكلة القطاع الأمني، معلقاً.

كان من المفترض أن يكون هذا الترتيب مؤقتاً، وخطوة نحو دمج تلك القوات في جيش وطني موحد. لكن المشكلة نفسها عادت إلى الواجهة: من يتخلى طوعاً عن نفوذه السياسي والعسكري؟

وبدلاً من التخلص التدريجي من هذه الحركات باعتبارها قوى موازية، وسّعت الحرب الحالية نطاق وجودها السياسي، بل ومنحت بعضها مكانة أكبر داخل مؤسسات الدولة مما كانت تتمتع به عند توقيع الاتفاق.

وعند مناقشة إنشاء مؤسسة عسكرية وطنية موحدة، يبرز سؤال جوهري: من يُسمح له بالانضمام إليها؟

فبعض هذه القوات متورط في انتهاكات خطيرة موثقة، بينما يفتقر البعض الآخر ببساطة إلى الخبرة العسكرية التي تؤهله للاندماج في جيش نظامي. وبين هذين الاعتبارين، يصبح تحديد الفئات التي يمكن قبولها في المؤسسة العسكرية الجديدة، وتلك التي يجب استبعادها أو إخضاعها للمساءلة أولاً، أمراً أساسياً لأي عملية دمج ذات مصداقية. وإلا، فإن عملية الدمج قد تخاطر بإعادة إنتاج المشكلة نفسها التي يفترض أن تحلها.

بالنسبة إلى واشنطن، تتجاوز المخاطر الناجمة عن استمرار وجود قوات مسلحة متعددة في السودان حدود البلاد نفسها. فالتفكك الأمني يخلق فرصاً لقوى خارجية، بما فيها الجماعات الإرهابية وروسيا وإيران، لبناء علاقات مباشرة مع الجماعات المسلحة المحلية واستغلال ضعف الدولة لتوسيع نفوذها.

كما أن استمرار انتشار الأسلحة يزيد الضغوط على الدول المجاورة، ولا سيما مصر وتشاد، اللتين تستضيفان بالفعل أعداداً كبيرة من اللاجئين السودانيين، ويرفع في الوقت نفسه خطر تهريب الأسلحة عبر الحدود، وما يرتبط بذلك من تهديدات أمنية إقليمية أوسع نطاقاً.

ويمتد الخطر أيضاً إلى البحر الأحمر، حيث يمكن لسودان ضعيف ومتفكك أن يخلق فراغاً أمنياً تستغله جهات مسلحة أو شبكات عابرة للحدود، بما قد يهدد أحد أهم الممرات البحرية في المنطقة.

لذلك، لا ينبغي التعامل مع نزع السلاح والتكامل العسكري باعتبارهما قضيتين يمكن تأجيلهما إلى ما بعد وقف إطلاق النار، بل يجب أن يكونا جزءاً من عملية التفاوض منذ بدايتها.

وينبغي لواشنطن أن تجعل مستقبل التشكيلات المسلحة السودانية أولوية في أي تسوية سياسية، وأن تربط ترتيبات تقاسم السلطة المستقبلية بتقدم واضح وقابل للقياس في مجال نزع السلاح وإنشاء جيش وطني موحد.

وسيتطلب ذلك دعم آليات شفافة لتحديد التشكيلات المسلحة، وتتبع الأسلحة، ورسم خرائط لمناطق انتشار هذه القوات، ومراقبة مدى الالتزام بالخطوات المتفق عليها نحو حلها أو دمجها.

كما ينبغي أن يخضع الاندماج في جيش وطني موحد لتدقيق صارم، حتى لا يفلت القادة المتهمون بارتكاب انتهاكات جسيمة من المساءلة لمجرد انتقالهم إلى هيكل عسكري جديد.

وباختصار، ينبغي ألا يقتصر الهدف الأمريكي على إنهاء الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، بل يجب أن يمتد أيضاً إلى منع السودان من الخروج من هذا الصراع بجيوش موازية متعددة تحمل في داخلها بذور حرب أخرى.

الجوع إنذارًا لمستقبل الدولة!

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

لم يعد الجوع في السودان مجرد نتيجة للحرب، بل أصبح تهديدًا لقدرة البلاد على إنتاج غذائها مستقبلًا. فالنزوح، وفقدان الأراضي والماشية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتعطل الطرق والأسواق، كلها تستنزف دورة الغذاء بأكملها.

وتتطلب الأزمة مسارين متوازيين: إنقاذ الناس من الجوع الآن، وحماية القدرة على الإنتاج غدًا. ويشمل ذلك دعم المزارعين بالمدخلات والوقود، حماية الثروة الحيوانية، تأهيل الأسواق والطرق، والاستثمار في المياه والمخزون الاستراتيجي.

يدعو الكتاب إلى نظام وطني للإنذار المبكر يربط مؤشرات الأمطار والأسعار والإنتاج والنزوح بإجراءات سريعة، بحيث يتحول الإنذار من مجرد معلومات وتقارير إلى تدخلات وتمويل قبل وقوع الكارثة.

يقول: إذا لم تُستعد قدرة السودان على إنتاج غذائه، فلن تكون المجاعة أزمة إنسانية فقط، بل أزمة في بنية الدولة نفسها. والسؤال الأهم ليس كم نحتاج من الغذاء اليوم، بل كيف نمنع السودان من أن يصبح محتاجًا إلى الغذاء كل عام.

من إدارة أزمة الغذاء إلى حماية قدرة السودان على إنتاج غذائه لم يعد الجوع في السودان مجرد نتيجة إنسانية للحرب، ولا الأمن الغذائي ملفًا يمكن ترحيله إلى اليوم التالي للسلام. ما يحدث أخطر من ذلك، فالحرب لا تستهلك مخزون الغذاء فحسب، وإنما تستنزف القدرة التي تنتج الغذاء أصلًا.

وهذه هي النقطة التي تستحق أن نتوقف عندها.

فالمجاعة لا تبدأ عندما تختفي الحبوب من الأسواق، وإنما عندما يفقد الإنسان القدرة على الوصول إليها. تبدأ حين يفقد المزارع أرضه أو أدواته، وحين يصبح الموسم الزراعي رهينة للأمن والوقود والتمويل، وحين تضطر الأسرة إلى بيع ماشيتها أو ممتلكاتها لتشتري الطعام، وحين يتحول النزوح من حالة مؤقتة إلى نمط حياة، وحين تصبح الطرق والأسواق جزءًا من معادلة الحرب.

لذلك فإن السؤال الأكثر إلحاحًا لم يعد كم عدد السودانيين الذين يحتاجون إلى الغذاء اليوم؟

بل كم بقي من قدرة السودان على إنتاج غذائه غدًا؟

المؤشرات الدولية المنشورة خلال سبتمبر 2026 تؤكد أن السودان يواجه واحدة من أشد أزمات الغذاء في العالم، مع استمرار مخاطر المجاعة في مناطق محددة، واتساع انعدام الأمن الغذائي الحاد، ومخاوف بشأن الإنتاج الزراعي المرتبط بالصراع وشح الأمطار ونقص المدخلات. وفي المقابل، تتراجع الموارد المتاحة للاستجابة الإنسانية في الوقت الذي تتزايد فيه الاحتياجات.

لكن الأرقام، على ضخامتها، لا تكشف وحدها جوهر الأزمة.

فالحرب لم تعطل وصول الغذاء فقط؛ لقد عطلت دورة الغذاء بأكملها.

المزارع الذي نزح لم يزرع، والأرض التي أصبحت منطقة قتال خرجت من الإنتاج، والآلة الزراعية التي تعطلت أو فُقدت لم تعد إلى الحقل، والوقود الذي ارتفعت تكلفته رفع تكلفة كل شيء، والطريق الذي أصبح غير آمن فصل مناطق الإنتاج عن الأسواق، والتاجر الذي فقد رأس ماله انسحب من السوق، والأسرة التي استهلكت مدخراتها لم تعد قادرة على شراء الغذاء.

ثم تأتي الماشية، ذلك المخزون الصامت الذي يمثل بالنسبة لكثير من الأسر السودانية غذاءً ودخلًا وادخارًا في آن واحد. عندما تموت الماشية أو تُباع اضطراريًا، لا تخسر الأسرة وجبة اليوم فقط، بل تخسر جزءًا من قدرتها على مواجهة الغد.

وهكذا تنتقل الأزمة من أزمة غذاء إلى أزمة قدرة على إنتاج الغذاء.

وهذا التحول هو الأخطر.

فالمساعدات تستطيع أن تنقذ حياة إنسان اليوم، وهذا أمر لا جدال فيه، لكنها لا تستطيع وحدها إعادة المزارع إلى أرضه، ولا إصلاح الآلة الزراعية، ولا إعادة القطيع، ولا فتح الطريق التجاري، ولا إعادة بناء السوق.

ولهذا فإن السودان يحتاج إلى مسارين متوازيين: منع الموت جوعًا الآن، ومنع إنتاج الجوع مستقبلًا.

والخطأ الأكبر سيكون انتظار موسم الحصاد باعتباره نقطة نهاية الأزمة. فالحصاد لا يعني بالضرورة الأمن الغذائي. قد ينتج المزارع محصولًا جيدًا، لكن إذا كانت تكلفة النقل مرتفعة، والطريق غير آمن، والسوق مجزأة، والعملة منهارة، وقدرة المواطن الشرائية ضعيفة، فإن الغذاء قد يبقى موجودًا ولا يصل إلى من يحتاج إليه.

الأمن الغذائي إذن ليس كمية الإنتاج وحدها. إنه منظومة تبدأ من الأرض وتنتهي على مائدة المواطن.

وتزداد المعادلة تعقيدًا مع المناخ.

السودان يعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة المطرية، ولذلك فإن اضطراب الأمطار ليس مجرد مشكلة موسمية. إنه يمكن أن يتحول إلى مشكلة دخل، ثم إلى مشكلة أسعار، ثم إلى مشكلة نزوح، ثم إلى مشكلة غذاء.

وعندما يلتقي الجفاف أو تذبذب الأمطار مع الحرب، يصبح المجتمع أقل قدرة على امتصاص الصدمة. المزارع الذي يستطيع في الظروف الطبيعية تحمل موسم سيئ قد لا يستطيع تحمل موسم سيئ وهو نازح أو مثقل بالديون أو فاقد لمدخلات الإنتاج.

وهنا ينبغي أن تتغير فلسفة التعامل مع الإنذار المبكر.

ليس المطلوب أن نعرف بعد ستة أشهر أن المجاعة ستأتي. المطلوب أن نتصرف اليوم لأن المؤشرات تقول إنها قد تأتي.

إذا انخفضت الأمطار، يجب أن تتحرك برامج المياه والمدخلات الزراعية. وإذا ارتفعت أسعار الحبوب بصورة غير طبيعية، يجب فحص سلاسل الإمداد قبل أن تتحول الزيادة إلى أزمة معيشية. وإذا ارتفع النزوح من منطقة

ما، يجب أن تتحرك الخدمات والغذاء في مناطق الاستقبال قبل أن تنهار قدرتها على الاستيعاب.

الإنذار الحقيقي ليس المعلومة؛ الإنذار الحقيقي هو المعلومة التي تغيّر القرار.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى نظام سوداني متكامل للإنذار المبكر للأمن الغذائي، يجمع بيانات الأمطار والإنتاج والأسعار والنزوح والثروة الحيوانية والتغذية والمياه وحركة الأسواق، ويحولها إلى خرائط خطر على مستوى المحليات والمناطق.

لكن لا قيمة لنظام إنذار إذا لم تكن له أدوات تدخل.

ينبغي أن يرتبط كل مستوى من مستويات الخطر بتدبير محدد: مخزون غذائي، دعم نقدي، بذور، أعلاف، مياه، خدمات بيطرية، دعم للخبز أو الحبوب، أو فتح ممر تجاري وإنساني.

بمعنى آخر: نحتاج إلى إنذار له ميزانية، لا إنذار له تقرير فقط.

والإجراء الأكثر إلحاحًا هو حماية الموسم الزراعي.

ينبغي التعامل مع البذور والأسمدة والوقود وقطع الغيار والمبيدات ومستلزمات الري والخدمات البيطرية باعتبارها جزءًا من الاستجابة الإنسانية نفسها.

ففي بلد يواجه أزمة غذائية، قد يكون توفير مدخل إنتاج للمزارع أكثر أهمية من استيراد كمية إضافية من الغذاء، إذا كان ذلك المدخل قادرًا على حماية موسم كامل.

وهنا يمكن للمساعدات الدولية أن تغير طبيعة تدخلها: من تمويل الاستهلاك فقط إلى تمويل القدرة على الإنتاج.

وهذا لا يعني تقليل المساعدات الغذائية، وإنما منع تحولها إلى بديل دائم للإنتاج المحلي.

كما يحتاج السودان إلى إعادة التفكير في المخزون الاستراتيجي. المخزون المركزي وحده لا يكفي في بلد تتغير فيه السيطرة على الطرق والمناطق. المطلوب شبكة موزعة من المخازن الإقليمية والمحلية، بحيث تستطيع المجتمعات الأكثر تعرضًا للخطر الوصول إلى الغذاء حتى إذا تعطلت إحدى حلقات النقل.

أما الأسواق، فهي المعركة الأخرى التي لا تحظى بالاهتمام الكافي.

فقد يكون الغذاء موجودًا، لكن سعره يجعله غير موجود بالنسبة للأسرة الفقيرة.

لذلك فإن حماية طرق التجارة، وتقليل الحواجز غير الرسمية، ومواجهة الاحتكار، وضمان حركة السلع بين مناطق الإنتاج والاستهلاك، ليست إجراءات اقتصادية ثانوية؛ إنها إجراءات لمنع الجوع.

وفي المناطق التي تعمل فيها الأسواق بصورة معقولة، يمكن أن يكون الدعم النقدي وسيلة أكثر مرونة لمساعدة الأسر على شراء احتياجاتها. أما حيث تنهار الأسواق أو تنعدم السلع، فتصبح المساعدات الغذائية المباشرة أكثر ضرورة.

المطلوب ليس وصفة واحدة للسودان كله، وإنما استجابة مختلفة حسب طبيعة الخطر في كل منطقة

ويجب أيضًا النظر إلى النزوح باعتباره أزمة أمن غذائي قائمة بذاتها.

كل أسرة تنزح تفقد جزءًا من قدرتها الإنتاجية، وكل مدينة تستقبل موجة نزوح تواجه طلبًا إضافيًا على الغذاء والمياه والصحة والتعليم. فإذا لم تحصل مناطق الاستقبال على دعم يتناسب مع الزيادة السكانية، تنتقل الأزمة من مكان إلى آخر.

ومن هنا يصبح الاستثمار في المياه والصحة والتغذية والصرف الصحي جزءًا من سياسة الأمن الغذائي. فالطفل الذي يحصل على الغذاء لكنه يشرب ماءً ملوثًا لا يزال معرضًا لسوء التغذية والمرض.

ثم تأتي الثروة الحيوانية، وهي إحدى أكثر نقاط القوة التي يمكن أن تساعد السودان على التعافي إذا جرى حمايتها. التحصين، المياه، الأعلاف، المراعي، مسارات الرعي والأسواق

ليست ملفات منفصلة عن الأمن الغذائي؛ إنها جزء من بنيته الأساسية.

لكن ثمة خطرًا آخر ربما يكون أكثر هدوءًا من المجاعة وأكثر تأثيرًا على مستقبل السودان: اقتصاد الحرب حول الغذاء.

فعندما تصبح السلعة نادرة، يصبح من يملكها أكثر قوة. وعندما تتعطل الأسواق، تتوسع التجارة غير الرسمية. وعندما يصبح الوصول إلى منطقة ما صعبًا، يمكن أن يتحول الغذاء إلى أداة نفوذ.

ولهذا يجب ألا يُترك ملف الغذاء لمنطق القوة وحده.

المساعدات يجب أن تقوم على الاحتياج، والأسواق يجب أن تخضع لقواعد واضحة، والمخزون الاستراتيجي يجب أن يكون تحت رقابة مؤسسية، وأي صندوق للأمن الغذائي يجب أن يخضع للشفافية والرقابة المدنية.

فالسيطرة على الغذاء يمكن أن تتحول، في ظروف الحرب، إلى شكل من أشكال السيطرة على المجتمع.

وهنا يصبح التمويل سؤالًا استراتيجيًا.

تراجع التمويل الإنساني يعني أن السودان لا يستطيع أن يبني مستقبله على افتراض أن المجتمع الدولي سيغطي الفجوة كل عام. المساعدات الدولية تظل ضرورية لإنقاذ الأرواح، لكن بناء الأمن الغذائي يحتاج إلى مصادر تمويل أكثر استدامة، وإلى دور أكبر للقطاع الخاص والمنتجين والمغتربين والمؤسسات الوطنية، مع ضمان الرقابة والشفافية.

السودان يحتاج إلى صندوق وطني طارئ للأمن الغذائي، لكن ليس صندوقًا جديدًا تضاف إليه طبقة إدارية أخرى. المطلوب آلية مالية سريعة وشفافة، مرتبطة بمؤشرات الإنذار المبكر، تستطيع الانتقال بالمال إلى المكان الذي يظهر فيه الخطر قبل أن يتحول إلى كارثة.

والأهم أن تكون الأولوية للإنتاج والمياه والأسواق وصغار المنتجين، بالتوازي مع الاستجابة الغذائية للمناطق التي تحتاجها فورًا.

فإذا انتهت الحرب غدًا، لن تنتهي أزمة الغذاء في اليوم التالي.

سيحتاج المزارع إلى العودة، والأرض إلى التأهيل، والمعدات إلى الإصلاح، والأسواق إلى إعادة البناء، والقطيع إلى التعافي، والمياه إلى الاستثمار، والطفل الذي عانى سوء التغذية إلى سنوات من الرعاية

لهذا فإن الأمن الغذائي يجب أن يكون جزءًا من أي مشروع للسلام وإعادة بناء الدولة، لا ملحقًا إنسانيًا به.

السلام الذي يوقف إطلاق النار ولا يعيد الإنتاج سيترك جزءًا من أسباب الأزمة قائمًا.

والدولة التي تعيد مؤسساتها ولا تعيد الزراعة والمياه والأسواق ستظل معرضة لصدمات جديدة.

والاقتصاد الذي يعتمد على الاستيراد والمساعدات بينما يفقد المنتج المحلي قدرته على البقاء، قد يجد نفسه بعد سنوات أمام أزمة أشد من الأزمة الحالية.

السودان يمتلك الأرض والمياه والخبرة الزراعية والثروة الحيوانية والموقع الجغرافي الذي يؤهله لأن يكون بلدًا منتجًا للغذاء، لكن الموارد وحدها لا تصنع الأمن الغذائي.

الأمن الغذائي قرار سياسي واقتصادي ومجتمعي قبل أن يكون مشروعًا زراعيًا.

ولهذا يجب أن تتحول الأولويات من كيف نطعم الجائع اليوم؟ إلى سؤالين متلازمين:

كيف ننقذ الإنسان من الجوع الآن؟

وكيف نمنع أن يصبح الجوع قدره غدًا؟

إن السودان لا يحتاج فقط إلى خطة لمواجهة المجاعة، بل إلى خطة وطنية لاستعادة القدرة على إطعام نفسه؛ تبدأ بالإنذار المبكر، وتنتقل إلى التدخل المبكر، وتحمي الموسم الزراعي، وتعيد الأسواق، وتحافظ على الثروة الحيوانية، وتستثمر في المياه، وتدعم المنتج، وتحمي المستهلك، وتمنع تسييس الغذاء.

فالخطر الأكبر ليس أن يحتاج السودان إلى مساعدات غذائية في سنة صعبة.

الخطر أن يتحول الاعتماد على المساعدات إلى نموذج دائم، وأن يصبح استيراد الغذاء بديلًا عن إنتاجه، وأن يفقد المزارع أرضه، والراعي قطيعه، والأسرة قدرتها على الشراء، والدولة قدرتها على التدخل.

عندها لن تكون المجاعة مجرد أزمة إنسانية.

ستصبح أزمة في بنية الدولة نفسها.

ولهذا فإن الإنذار المبكر الذي لا يتحول إلى تدبير مبكر ليس إنذارًا؛ إنه مجرد إعلان متأخر عن الكارثة.

والسؤال الذي يجب أن يواجه السودان اليوم ليس: كم طنًا من الغذاء نحتاج هذا الشهر؟

بل: كيف نمنع السودان من أن يصبح محتاجًا إلى الغذاء كل عام؟

لتكتمل الأماني..

ببلادًا حتى الطير يجيها جيعان

«السوى ليكم هم، مال الدنيا إن شاء الله ما يتلم»..

علياء قاسم

ملخص

الأغنية «السوى ليكم هم، مال الدنيا إن شاء الله ما يتلم» تحولت إلى تريند واسع، بإيقاع راقص وكلمات شعبية بسيطة، لكنها تخفي خلف خفتها حكاية موجعة عن عمال التعدين الأهلي.

تروي الأغنية مخاطر النزول إلى آبار الذهب: ضيق الآبار، نقص الأكسجين، احتمالات الانهيار، والعمل الشاق الذي قد ينتهي أحيانًا بلا عائد. لذلك يرقص الناس على حكاية يعرفون وجعها جيدًا.

لامست كلماتها شرائح واسعة؛ العامل يرى يومه، والمهاجر يرى خوفه، ومن ضاق به الحال يرى حيرته. وتتحول السخرية والرقص هنا إلى وسيلة للتخفف من قسوة واقع لا يملك كثيرون أمامه بدائل.

تكشف الأغنية علاقة مؤلمة بين السوداني وثروته: بلد غني، لكن الوصول إلى رزقه قد يمر عبر المخاطرة بالحياة. لذلك تبدو «إن شاء الله ما يتلم» أقرب إلى صرخة قهر، فيما يبقى الأمل الحقيقي أن يصبح كسب العيش ممكنًا دون أن يكون ثمنه الحياة.

ترند حقيقي واسع لأغنية، منذ خرجت إلى الناس، وهي تحرّك مزيجًا شعوريًا غريبًا جدًا، وتحرّك الأجساد بحماس وسرعة على إيقاع كلمات سودانية شعبية بسيطة، سرعان ما عبرت الحدود، فتلقّفها صُنّاع المحتوى في بلدان عربية مختلفة على وسائل التواصل الاجتماعي.

خلف كلماتها العادية، مرثية إنسانية موجعة لا تبدو كذلك من أول سماع لها. فالأغنية توثّق حياة عمال التعدين الأهلي، الذين ينزلون إلى آبار الذهب بحثًا عن الرزق، بينما يواجهون ضيق الآبار، وشحّ الأكسجين، وقسوة العمل ومخاطره.

تُغنّى بخفة تخدع السامع، بينما لا شيء خفيفًا في الحقيقة. ولو أصغينا قليلًا، لبدا ما تخفيه خلف إيقاعها الراقص من ثقل ومرارة.

«سألت من الخير، قالوا لي خش جوه البير»..

بئر قابلة للانهيار، لا يدري إن كانت ستعيده إلى سطحها أم ستحتفظ به في جوفها، وقد ينقطع الهواء داخلها في أي لحظة.

كل هذا العناء، وكل هذا الخطر، وكل هذا الرجاء، أحيانًا بلا عائد.

تحوّل هذا الواقع القاسي إلى إيقاع صاخب يرقص عليه الملايين من أبناء الوطن نفسه، الموزّعين بين داخله وشتاته في كل مكان، وهم يعلمون تمامًا أن كل نقرة فيه تقابل ضربة معول في جوف تلك البئر.

يرون المأساة ويشعرون بها، فهم ليسوا بعيدين عنها؛ يرقصون على حكاية تشبه حياتهم، وإن اختلفت تفاصيلها.

فما وجدوه فيها لمسهم إلى حد بعيد.

وجد فيها العامل شيئًا من يومه، ومن يفكر في الهجرة شيئًا من خوفه، ومن خذلته البلاد وضاق به الحال شيئًا من حيرته.

القهر، حين يطول، لا بد أن يجد له مخرجًا في رقصة، أو عبارة تعينهم على الاحتمال دون أن ينهاروا تحت ثقله.

فهي، وإن خرجت من جوف البئر، تحدثت بلسان حال كثيرين؛ كلٌّ له بئر تخصه.

ولعل سر هذا اللون من الغناء هو قربه من الحياة اليومية؛ يلتقط الواقع بلغته الأولى، قبل أن تمر يد التجميل عليه، أو تعيد المؤسسات صياغته. يقول ما لم تستطع اللغة الرسمية قوله، فيحمل ضمنيًا عريضة شعبية عفوية صادقة، تجعل المأساة مسموعة.

لامست الأغنية علاقة السوداني بثروته التي يراها ولا ينعم بها، وبوطنه الذي لا يجد في غناه ما يكفي ليمنحه حياة كريمة.

«إن شاء الله ما يتلم» ليست زهدًا بقدر ما هي صرخة قهر ممزوجة بسخرية، وليس معناها أنهم لا يريدون المال؛ ربما العكس تمامًا. يريدونه، لكن الطرق التي أُتيحت لهم صارت محفوفة بالموت.

وعندما ينطقونها، ينتزعون، ولو للحظة، سلطة المال عليهم، ويتخففون نفسيًا من شيء لم يعد الوصول إليه ممكنًا.

أي اقتصاد هذا الذي لا يترك لشبابه إلا أن يغامروا بأجسادهم؛ أو أن يبحث بعضهم في المخدرات عن مهرب؟

تذكّرنا الأغنية برأس المال البشري المهدور: عمال بلا حقوق، ولا تعويض، ولا تأمين. وبدلًا من استثماره، أصبح هو نفسه مادة للاستهلاك، حتى رقّ الخيط الفاصل بين كسب العيش وخسارة الحياة.

فهي، بمعانيها هذه، يمكن أن تكون بذرة وعي؛ وعيًا يحرر الإنسان من الرضا بالمأساة لمجرد الاعتياد عليها، ويدفع إلى النظر في الطرق التي أوصلت إليها، وفي البدائل التي مُنعت تجبرًا.

وأن تتحول صرخة اليأس والزهد القسري إلى واقع يمتلكون فيه بدائل آمنة.

الغناء الشعبي أصبح، من حيث لا يقصد، أرشيفًا حيًا لواقع الذين لا تكتبهم التقارير، حتى وإن جاء في هيئة ترفيه.

إن شاء الله، يتلم.

الأغنية من كلمات الشاعر الصادق الفحيلابي وتنفيذ موسيقي أحمد رحيل، وغناء خالد شبشة.

السودان الوطن الواحد: تأملات في جدلية المبنى والمعنى!!

عبدالعزيز حسن علي

ملخص

يشبّه الكاتب السودان بمبنى انهار بعد تراكم تشققات وعوامل ضعف، مؤكدًا أن الانهيار لا يحدث فجأة، بل يبدأ بتآكل داخلي طويل تتجاهله التحذيرات.

يرى أن أسباب الانهيار متعددة، تشمل ضعف السلطة، الفساد، غياب الرقابة، سوء إدارة الموارد، وتراجع التعليم والقيم، محذرًا من اختزال الأزمة في طرف أو سبب واحد.

يؤكد أن كل طرف يميل إلى تحميل الآخرين المسؤولية وتبرئة نفسه، بينما الحقيقة أن انهيار الوطن نتاج تراكمات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية متشابكة.

بعد الانهيار، يحذر الكاتب من إعادة البناء بالأساليب نفسها التي قادت إلى السقوط، مؤكدًا أن إصلاح «المبنى» يبدأ أولًا بإصلاح «المعنى» والقيم والمؤسسات..

عندما انهار المبنى دفعةً واحدةً تفرّق السكان بحثًا تحت الأنقاض، وفوقها عن سبب عاجل لتبرير الكارثة. في الغالب سيكون التبرير مختزلًا في سبب واحد «باتع ماتع» بسبب الكسل الذهني والرغبة المتأصلة في الشجار والفصال وتجريم الآخرين مقابل تبرئة الذات.

هل صحيح أن المبنى انهار دفعةً واحدةً؟

«الحضارات لا تسقط فجأة، بل تبدأ رحلة الانهيار حين يضعف الإنسان نتيجة الظلم والفقر، وتتحكم به سلطة همها الجباية بدل العدل، فإذا فقد الناس الشعور بالعدالة، ضعفت رغبتهم في الإنتاج والبناء، وبدأ العمران في التآكل من الداخل حتى لو بدت الدولة قوية من الخارج. 1

لماذا تم التغاضي عن التشققات الكبيرة والعلامات الدالة على الانهيار في الأبراج الجنوبية والغربية للمبنى رغم تحذيرات الحريصين الذين صُنِّفوا وقتها كمغرضين.

عندما انهار المبنى أُلْقِيَ اللوم على المهندسين الأوائل الذين قاموا بالتصميم والإشراف على تنفيذ المبنى بسبب ضآلة تعليمهم، وقلة خبراتهم المعمارية، ويقال أيضًا فسادهم، بينما يحصر البعض الاتهام للمقاول الذي تلاعب في مواد الأساسات وتوصيلات الكهرباء الداخلية، والمياه، ورسومات الزينة في واجهة المبنى المطل على شارع رئيسي.

هنالك إصرار يقيني عند البعض يعود بالعلة إلى البلدية التي منحت تصريح المبنى منذ عقود، وكانت وقتها - أي البلدية - على علم تام بأن الأرض الممنوحة للمبنى تمور من تحتها المياه الجوفية، ولا تبتعد كثيرًا عن خط الزلازل البركانية، ورغم ذلك لم تقم بتحذير السكان بضرورة الصيانة الدورية، وعدم زيادة طوابق علوية فوق المُصرَّح بها.

يشير البعض كذلك بالسبب إلى مشروع الحفريات الذي ابتدرته لجنة الحي الشبابية الجديدة في الشارع الرئيسي للمبنى، الأمر الذي أثار غضب مصالح أصحاب المحلات التجارية على جانبي الشارع، فرفعوا أصواتهم بغضب إلى أعلى، فارتطمت بالمبنى، وعطلت اكتمال مشروع التغيير، وظلت الحفريات في الشارع الرئيسي مجمعًا لمياه الأمطار، وكذلك مطارًا حربيًا تنطلق منه أسراب الناموس والبعوض صوب المبنى وساكنيه.

«عندما تتصادم أسس أي فكرة مع عملية تجسيدها، فإن هذا التصادم في حد ذاته يجب أن يدلنا على أن هنالك خللًا ما في مكان ما، لابد أن نبحث عنه وأن نكتشف موضعه، ثم نحاول إصلاح الخلل؛ هل هو عندنا؟ هل هو عندهم؟ أم هو عضوي في الفكرة ذاتها». 2

بعد افتتاح المبنى بقليل طالب بعض السكان ظاهري التدين واللحى ببناء مسجد صغير في الطابق الأرضي لإقامة الصلوات وحماية كامل المبنى بالدعاء المبارك. يُقال إن الاقتراح حصل على إجماع السكان متفوقًا على اقتراح آخر بتخصيص المكان لعيادة طبية صغيرة للحالات غير الحرجة لسكان المبنى والجوار، خاصة أن الحي محاط بمساجد عديدة تبحث عن مصلين.

الجدير بالذكر أن اقتراح العيادة لم يسقط وحده عند تصويت سكان المبنى، بل سقط صاحبه أيضًا في نظر السكان! واتُّهم بأنه يعزف أحيانًا الجيتار لوقت متأخر من الليل وتنبعث من شقته روائح سجائر غير مصرح بها، الأمر الذي أنكره هو وزاد أنه لا يدخن أساسًا، ويستخدم فقط (العماري) الجيد في غير نهار شهر رمضان.

وقتها أيضًا لوحظ أن بعض السكان ولجنة المبنى بأكملها قد وافقوا بحماس على فكرة المسجد الأرضي رغم أنهم لم يكونوا من الراكعين، ويقال إن أسبابهم كانت مادية بحتة لا علاقة لها بركعتي تحية المسجد، ويعود السبب في حماسهم لأن بناء مسجد في المبنى يمنحهم تخفيضًا ضريبيًا من ضريبة العقارات الباهظة المفروضة من البلدية التي كانت تخضع للابتزاز الديني للحفاظ على سلطتها المشكوك في شرعيتها. عند ذاك وعدت لجنة المبنى السكان أن الوفر الضريبي سيودع في حساب توفير بنكي بفائدة (شرعية) ويضاف لبند صيانة المبنى، يومها صفق السكان طربًا لعبقرية لجنة المبنى الاقتصادية والإدارية الفذة.

انهار المبنى دفعة واحدة رغم المسجد المبارك، والدعاء الحار لظاهري التدين واللحى في صلواتهم، وكذلك رضا البلدية، الانهيار الذي قاد إلى مطالبة بعض الشباب بمحاسبة أعضاء لجنة المبنى والتصريح بغضب أن التوفير في بند ضرائب العقارات ومبالغ مالية أخرى مستقطعة من السكان لم تذهب حسب الخطة المعلنة لصيانة المبنى، بل صان به بعض الأعضاء أنفسهم.

انْهار المبنى لأسباب متعدّدة؛ منها روح الأنانية والتسلّط التي تمكّنت من بعض السكان، رغم روح الانتماء والتغيير عند معظم السكان وأصواتهم المحذّرة بالانتباه لعلامات السقوط، لكنّ صدها ضاع وسط الأبراج المتعدّدة للمبنى.

في البحث المضني عن أسباب انهيار المبنى ستذهب الظنون أيضًا للبحث عن أسباب مرتبطة بالسكان، وهنا غالبًا سيتدخل الذاتي أكثر من الموضوعي في إلقاء التهم على البعض وإعفاء البعض الآخر.

يُقال إن الساكن في الطابق السابع يُسرف في استخدام المياه مما سبّب شقوقًا في الجدار، وهي التهمة التي رفضها بعضهم بحجة أن ساكن الطابق السابع يصلّي معهم الفجر حاضرًا، وأن ما يُسمع كصوت خرير المياه ما هو إلا بكاؤه آناء الليل وأطراف النهار، وأنه لشدة تدينه وورعه يحافظ دوماً على وضوئه خشية أن يقابل وجه ربه غير طاهر، خاصة أنه كان يساريًا متطرفًا في شبابه الباكر.

كذلك يشير بعض السكان علنًا وبغيظ إلى الساكن في الطابق التاسع عشر بأنه السبب المباشر لانهيار المبنى لأنه لا يحضر معهم صلاة الجماعة والعيدين، وهنالك أصوات موسيقى عالية التردد والذبذبة تنبعث من شقته في إجازة نهاية الأسبوع أصابت الأعمدة الرئيسية الحاملة للمبنى بالتشقق، بالإضافة إلى أنه شوهد أكثر من مرة وهو يدخل المبنى حاملًا صحف المعارضة.

وهكذا سوف يبحث كل طرف عن ذريعةٍ يُجرّم بها الآخرين ويبرئ نفسه، والنفس هنا سوف تشمل جماعته العرقية، حزبه السياسي، جيله، وفريق الكرة الذي يشجعه، ومطربه المفضل.

من يستطيع الجزم أن هنالك سببًا واحدًا لانهيار المبنى؟

هل تمت دراسة العلاقة العضوية بين خريطة المبنى الأولية والمواد المستخدمة في البناء؟

كيف أدارت لجنة المبنى سُلَّم الأولويات عند افتتاح المبنى؟

هل رُكِّزَت الموارد المالية والإدارية نحو المهام الأكثر أهمية وتأثيرًا مثل صيانة المبنى؟

هل تحولت الوفورات المالية لمشاريع استثمارية تعود على السكان بالفائدة؟

هل اضطلع سكان المبنى بدورهم الرقابي المنوط بهم، أم أنهم اكتفوا بالمشاهدة؟

الأعضاء غير الفاسدين في لجنة المبنى – إن وجدوا -، هل تحلّوا بالشفافية والعلانية اللازمة وأطلعوا السكان على ما يجري داخل لجنة المبنى قبل الانهيار؟

لا تسقط المباني دفعةً واحدةً، بل تبدأ صلبةً متماسكة، ثم تنهشها عوامل التعرية والتآكل ببطءٍ شديد، حتى إذا تراكمت وتسارعت، كان الانهيار. ولأن ثمة علاقةً عضويةً تكاملية بين المعاني والمباني؛ فإن السقوط يبدأ في المعاني أولًا، الذي يدركه أهل البصيرة ويغفل عنه سِواهم، ثم لا تلبث المباني أن تتبعها في السقوط.

نتيجة لضعف وتضعضع السلطة تخلخلت أعمدة الخرسانة الحاملة للمبنى، وعندما انتُهك القانون تجمعت مياه الأمطار لتطوق المبنى وسكانه، وعندما تحول التعليم إلى سلعة أنتج المحسوبية والرُّشى، وعندما غاب تداول السلطة استبدت بالمبنى لجانٌ غير مؤهلة تفتقد للشرعية، وعندما انحدرت الموسيقى والغناء، شاع التشويه وتغطت جدران المبنى بالقبح.

انهار المبنى ثم ماذا بعد!!

الآن للذين يرغبون في إعادة البناء أو البناء، ويسارعون في تقديم المناقصات العامة وإعلانات شروط الجدية: "ليس من الذكاء فعل نفس الشيء مرتين بنفس الأسلوب والخطوات وانتظار نتائج مختلفة « 3

مراجع

1 مقدمة ابن خلدون -بتصرف-

2-3 مقولات لعالم الفيزياء ألبرت أ ينشتا ين

الاقتصاد في ظل الحرب.. من يدفع ثمن العجز؟!

حسام حامد

ملخص

أصبحت الحرب سبباً مباشراً للعجز الاقتصادي في السودان، عبر تدمير الإنتاج وتعطيل الزراعة والتجارة والخدمات، وإضعاف العملة وتراجع إيرادات الدولة إلى أقل من 5% من الناتج المحلي خلال 2024-2025.

تظهر الكلفة الأشد في حياة المواطنين، مع اتساع الجوع والنزوح وارتفاع أسعار الغذاء والدواء. ويواجه نحو 19,5 مليون سوداني مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، بينما يتراجع تمويل المساعدات الإنسانية.

يشير الكاتب إلى أن أزمة النقد الأجنبي وتراجع الصادرات والإيرادات تزيد الضغط على الجنيه والقطاع المصرفي. وإجراءات البنك المركزي قد تخفف بعض الاختناقات، لكنها لا تعالج جذور الأزمة المرتبطة بالحرب وانهيار الإنتاج.

يؤكد أن التعافي يبدأ بوقف النزيف، ثم إعادة تشغيل الزراعة والصناعة والخدمات واستعادة الصادرات والإيرادات. فاستمرار الحرب يعني استمرار إنتاج العجز، ودفع المواطنين كلفته الأكبر.

ليس من الصعب أن تجد في السودان من يتحدث عن الاقتصاد باعتباره ملفاً منفصلاً عن الحرب، أو أن تُقدَّم الأزمة المالية باعتبارها نتيجة طبيعية لنقص الإيرادات واختلال سعر الصرف وارتفاع الإنفاق؛ لكن الأرقام المتاحة ترسم صورة أكثر ترابطاً، تفيد بأن الحرب نفسها أصبحت عاملاً منتجاً للعجز، ومُعطِّلاً للإنتاج، ومُضعفاً للعملة، ومُوسِّعاً للاحتياجات الإنسانية، في وقتٍ تتراجع فيه قدرة المجتمع الدولي على تمويل الاستجابة.

لهذا تبدو الإشارة إلى اجتماع البرهان الأسبوع الماضي مع المسؤولين لمناقشة الوضع الاقتصادي أقل أهمية من السؤال الأوسع: كيف يمكن إدارة اقتصاد في بلد ما زال عاجزاً عن توفير البيئة الأمنية والسياسية التي تسمح للاقتصاد بالعمل؟

هذه ليست مسألة خطابية، إذ إن البنك الدولي يقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنحو 29,4% في 2023، ثم 14% أخرى في 2024، مع تدمير واسع للطاقة الإنتاجية واضطراب الزراعة والخدمات والتجارة؛ وفي المقابل، تشير تقديرات البنك إلى أن الإيرادات الحكومية هبطت من نحو 10% من الناتج المحلي في 2022 إلى أقل من 5% خلال 2024-2025.

أي أن المشكلة ليست فقط في كيفية إنفاق المال، وإنما في أن الحرب أضعفت قدرة الدولة على إنتاج المال أصلاً.

الجوع يسبق البيانات المالية.

إلى ذلك، أكثر المؤشرات قسوة تأتي من قطاع الغذاء؛ إذ أظهر أحدث تحليل للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أن نحو 19,5 مليون سوداني، أي قرابة 41% من السكان، واجهوا مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين فبراير ومايو 2026، ومن بينهم أكثر من خمسة ملايين في مرحلة الطوارئ، ونحو 135 ألفاً في مرحلة الكارثة، مع تحديد خطر المجاعة في 14 منطقة في دارفور وجنوب كردفان وفق سيناريوهات مرتبطة باستمرار الصراع وتدهور الوصول الإنساني؛ كما يُتوقع أن يعاني نحو 825 ألف طفل دون الخامسة من سوء التغذية الحاد الوخيم خلال 2026.

وفي المنحى ذاته، هذه الأرقام لا تعني أن المجاعة هي نتيجة نقص الغذاء وحده؛ الحرب تعطل الزراعة، وتمنع الوصول إلى الحقول، وتقطع الطرق، وتربك الأسواق، وتدفع ملايين الأشخاص إلى النزوح، ثم تأتي صعوبة إيصال المساعدات لتضاعف الأزمة.

ولهذا فإن بيان لجنة العمل الإنساني في تحالف «صمود» مؤخراً يضع التمويل في موضعه الصحيح، لكنه يربطه كذلك بالوصول الإنساني ووقف القتال ودعم الإنتاج الزراعي وسبل كسب العيش؛ إذ إن المساعدات لا تستطيع أن تكون بديلاً دائماً عن اقتصاد قادر على إنتاج الغذاء والدخل.

وتأتي تصريحات برنامج الأغذية العالمي لتكشف جانباً آخر من المعضلة، إذ انخفض تمويل عملياته في السودان إلى نحو 206 ملايين دولار خلال 2026، مقارنة بـ645 مليون دولار في العام السابق، بينما يحتاج إلى قرابة 300 مليون دولار إضافية للحفاظ على العمليات الحالية؛ ويصل البرنامج حالياً إلى نحو أربعة ملايين شخص، غالباً بحصص جزئية، في وقت تواجه فيه البلاد قرابة 20 مليوناً من الجوعى؛ وهنا يصبح نقص التمويل الدولي جزءاً من الأزمة، لكنه ليس أصلها.

الاقتصاد لا يعمل تحت القصف.

وفي الوقت ذاته، إبراهيم البدوي، وزير المالية السابق، وضع يده على عدد من عناصر الأزمة حين ربط التعافي بإنهاء الحرب، في حديثه الأسبوع الماضي، مشيراً إلى أنها دمرت الطاقة الإنتاجية، وأضعفت الاستثمار، وعطلت الصادرات، وقلصت الإيرادات الضريبية، ورفعت حاجة الحكومة إلى التمويل.

هذه قراءة تتفق في جوهرها مع المؤسسات الاقتصادية الدولية؛ إذ يرى بنك التنمية الأفريقي أن الاقتصاد السوداني أظهر مؤشرات تعافٍ محدودة، لكنه ما زال يواجه تضخماً مرتفعاً، وتدهوراً حاداً في سعر العملة، واختلالات مالية وخارجية، وقطاعاً مصرفياً هشاً، مع استمرار الحرب وضعف المؤسسات وتضرر البنية التحتية.

وقد تكون هناك توقعات بنمو اقتصادي محدود خلال 2026، لكن النمو من قاعدة منخفضة لا يعني بالضرورة تحسناً في حياة الناس؛ إذ إن إعادة تشغيل جزء من النشاط الزراعي أو التجاري بعد انكماش هائل يمكن أن تظهر في الناتج المحلي كـ«نمو»، بينما تظل القدرة الشرائية للأسر ضعيفة، ويظل الفقر مرتفعاً؛ وهنا تحديداً ينبغي الحذر من تحويل المؤشرات الكلية إلى شهادة تعافٍ اجتماعي.

الجنيه ليس منفصلاً عن الحرب.

إزاء ذلك، أزمة العملة بدورها ليست لغزاً نقدياً خالصاً؛ إذ إن السودان يحتاج إلى النقد الأجنبي لتمويل الواردات، بينما تراجعت قدرته على التصدير وتقلصت الإيرادات العامة وازدادت الحاجة إلى التمويل.

وفي يونيو تدخل البنك المركزي بضخ 400

مليون درهم إماراتي للنظام المصرفي لتوفير احتياجات الاستيراد ومحاولة تهدئة سوق الصرف، فيما ظلت السوق الموازية تعكس ضغوطاً كبيرة على الجنيه، وفي أغسطس واصل البنك المركزي تعديل قواعد التعامل في النقد الأجنبي، بما في ذلك تنظيم شراء حصائل الصادر ومنح المصارف مساحة أكبر لتحديد أسعارها.

هذه الإجراءات يمكن أن تخفف اختناقات محددة، لكنها لا تستطيع بمفردها صناعة موارد أجنبية مستدامة، سعر الصرف يحتاج إلى صادرات، وثقة، وإنتاج، واستقرار سياسي وأمني، ونظام مالي يستطيع جذب المدخرات والاستثمارات بدلاً من دفعها إلى الخارج أو إلى السوق غير الرسمية.

ومن هنا تبدو ملاحظة البدوي بشأن محدودية فعالية السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في ظل الظروف الحالية ذات دلالة؛ إذ لا يستطيع البنك المركزي أن يعالج وحده مشكلة تنشأ في جانب كبير منها من انهيار الإنتاج والتجارة والثقة.

«بنكك» والمغتربون.. اقتصاد الأسر في مواجهة الحرب.

وفي ذات الوقت، حتى التحويلات التي ترسلها الأسر السودانية من الخارج أصبحت جزءاً من هذه المعادلة، إذ إن التحويلات ليست رقماً في ميزان المدفوعات وحسب؛ إنها مصدر دخل مباشر لعائلات تعتمد عليها في الغذاء والعلاج والتعليم والسكن.

لذلك، فإن أي قيود تجعل وصول الأموال إلى المستفيدين داخل السودان أكثر صعوبة أو كلفة قد تكون لها آثار تتجاوز القطاع المصرفي، وفي الوقت ذاته، فإن تشديد الرقابة على التحويلات له مبررات مرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعمليات غير المشروعة، وهي معايير مصرفية لا يمكن تجاهلها؛ وقد شدد بنك السودان المركزي خلال 2026 على مراجعة معاملات العملاء وتعزيز أنظمة الرقابة المصرفية لهذا الغرض.

وعليه، فإن المعادلة المطلوبة إذن ليست فتح القنوات بلا ضوابط، ولا إغلاقها بصورة تدفع الناس إلى بدائل غير رسمية؛ وإنما بناء قنوات مصرفية آمنة، منخفضة الكلفة، وسريعة، وقابلة للرقابة.

من يحل الأزمة؟

هنا تعود المسألة إلى بدايتها؛ لا يمكن فصل الاقتصاد عن الأمن، ولا الأمن عن السياسة، ولا السياسة عن قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية.

إذ يمكن للحكومة أن تضخ النقد الأجنبي، وأن تعدل سعر الصرف، وأن توسع التحصيل الإلكتروني، وأن تشدد الرقابة على الأسواق، وأن تستبدل العملة، وأن تبحث عن تمويل خارجي؛ وقد اتخذ البنك المركزي بالفعل عدداً من هذه الإجراءات، بما فيها توسيع استخدام قنوات الدفع الرقمي؛ لكن هذه الأدوات تظل محدودة إذا استمرت الأسباب التي تستنزف الاقتصاد.

وفي المنحى ذاته، نجد أن البنك الدولي يربط مسار التعافي المستدام باستعادة السلام والاستقرار، وإعادة بناء القطاعات الإنتاجية، ودعم صغار المزارعين والبنية التحتية، إلى جانب الإصلاح المالي والنقدي واستعادة مسار إعفاء الديون.

أما البُعد الدولي للحرب فلا يمكن تجاهله؛ إذ وصف الأمين العام للأمم المتحدة الوضع الإنساني في السودان بأنه «وخيم»، وأشار إلى أن الصراع الداخلي يتغذى كذلك على تدخلات خارجية وتزويد أطراف بالسلاح، داعياً إلى المساءلة عن هذا النوع من التدخل؛ وهذا يضيف طبقة أخرى إلى السؤال الاقتصادي، فمن الصعب الحديث عن إعادة إعمار وتمويل واستثمار بينما تستمر قنوات التسليح التي تطيل أمد الحرب.

إزاء ذلك، فإن وضع الاقتصاد على طاولة اجتماع رسمي لا يمثل في حد ذاته سياسة اقتصادية؛ السياسة تبدأ بتحديد أسباب الانهيار، وترتيب الأولويات، وإيقاف النزيف الذي يستنزف الموارد البشرية والمالية، ثم الانتقال إلى إعادة بناء الإنتاج والصادرات والإيرادات والمؤسسات.

إن إنهاء الحرب ليس بنداً خارج الخطة الاقتصادية؛ إنه أحد شروطها الأساسية؛ وبعد ذلك تأتي ملفات سعر الصرف، والانضباط المالي، وإعادة بناء الاحتياطيات، وإحياء الصادرات، وإصلاح المصارف، وتعبئة مدخرات السودانيين في الداخل والخارج، وإعادة تشغيل الزراعة والصناعة والخدمات.

أما أن يُطلب من اقتصاد منهك أن يمول حرباً، وأن يعالج آثارها الإنسانية، وأن يحافظ على العملة، وأن يوفر الخدمات، وأن يجذب الاستثمار في الوقت ذاته، فذلك يضع الدولة أمام معادلة شديدة الصعوبة.

في المحصلة، السودان لا يحتاج إلى اجتماع آخر يصف حجم الأزمة بقدر حاجته إلى مسار يزيل أسبابها، إذ إن الاقتصاد يستطيع أن يتعافى من آثار الحرب، لكن ذلك يتطلب أولاً أن تتوقف الحرب عن إنتاج مزيد من الخراب.

الهدر البشري في السودان..
طاقات تبدد وكفاءات لا تعوض

عادل يعقوب أحمد نور

ملخص

يرى الكاتب أن السودان ليس فقيرًا بالعقول، لكنه ظل عاجزًا عن حماية كفاءاته واستثمارها. فهجرة الأطباء والمهندسين والأساتذة والمعلمين قديمة، وجاءت حرب أبريل 2023 لتوسع النزيف بالقتل والنزوح والهجرة وتعطيل التعليم والعمل.

يشير إلى أن الحرب لم تدمر المؤسسات فقط، بل استنزفت الإنسان نفسه. إغلاق المستشفيات والجامعات وتعطل المدارس يعني فقدان الخبرات وتوقف إنتاج المعرفة، فيما يدفع ملايين الأطفال ثمن انقطاع التعليم، بما يهدد مستقبل البلاد لسنوات.

يؤكد أنه لا تتحمل الحرب وحدها مسؤولية الهدر البشري؛ فتسييس مؤسسات الدولة والإقصاء على أساس الولاء أضعفا الخدمة المدنية وأهدرا خبرات تراكمت عبر عقود، بينما لا تظهر الخسائر الحقيقية لهذه الكفاءات في الأرقام الاقتصادية.

يخلص إلى أن الإنسان سيكون أساس إعادة إعمار السودان، عبر حماية الكفاءة من السياسة، وإعادة بناء الجامعات والمستشفيات، وضمان بيئة عمل تحفظ الكرامة والاستحقاق. فإعادة بناء الطرق والمباني تحتاج أولًا إلى من يستطيعون بناءها: الطبيب والمهندس والمعلم والأستاذ والخبراء.

السودان ليس بلداً فقيراً بالعقول، لكنه ظل فقيراً في القدرة على حماية العقول واستثمارها.

فعلى مدى عقود، ظل الطبيب السوداني يتخرج هنا ويعمل هناك، والمهندس يبني في الخارج، والأستاذ الجامعي يدرّس بعيداً عن جامعته، والمعلم الذي كان يفترض أن يصنع أجيال المستقبل يبحث عن مستقبل أبنائه خارج وطنه.

ثم جاءت حرب أبريل 2023 لتفتح الجرح القديم على اتساعه.

لم تعد الكارثة مجرد هجرة كفاءات، وإنما أصبحت عملية استنزاف واسعة للإنسان السوداني نفسه: قتلاً ونزوحاً وهجرةً وتعطيلاً للتعليم والعمل وتدميراً للمؤسسات التي تصنع المعرفة.

وهنا تكمن المأساة الحقيقية: السودان لا يخسر موارده فقط، بل يخسر من يستطيعون إدارة تلك الموارد.

بلد يعلّم.. والآخرون يحصدون

هجرة الكفاءات السودانية ليست وليدة الحرب الحالية. فقد وثقت دراسات سابقة نزيفاً كبيراً في القطاع الطبي، وأشارت إحدى الدراسات إلى أن نحو 60% من الأطباء السودانيين فُقدوا للهجرة منذ ستينيات القرن الماضي، بينما قدرت دراسة أخرى أن نسبة معتبرة من خريجي الطب كانت تغادر البلاد سنوياً.

وفي السنوات الأخيرة، أصبح التفكير في الهجرة يبدأ مبكراً. دراسة حديثة حول طلاب الطب في السودان وجدت أن 58,4% من المشاركين أفادوا بأنهم يفكرون بصورة متكررة أو مستمرة في مغادرة البلاد.

وهذا أخطر من هجرة الطبيب نفسه.

فأن يفكر الطالب في الرحيل قبل أن يتخرج يعني أن البلد بدأ يفقده قبل أن يستفيد من تعليمه.

يا لها من صفقة خاسرة: الدولة والأسرة تنفقان سنوات في صناعة الكفاءة، ثم يأتي بلد آخر ليستفيد من المنتج النهائي.

نحن نربي الكفاءات.. والآخرون يوظفونها.

الحرب تضرب الإنسان والمؤسسة معاً

الحرب لم تبدأ نزيف الكفاءات، لكنها جعلته أكثر سرعة واتساعاً.

وفق منظمة الصحة العالمية، كان 37% من المرافق الصحية في السودان غير عاملة في أبريل 2026، بينما يواجه ملايين السودانيين صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية، ووثقت المنظمة مئات الهجمات على الرعاية الصحية منذ بداية الحرب.

المشكلة هنا ليست في المبنى وحده.

عندما يغلق المستشفى، يخسر السودان الطبيب والممرض والطالب المتدرب وسنوات الخبرة المتراكمة.

وعندما تدمر الجامعة، لا تضيع القاعات والمختبرات فقط، بل تضيع بيئة إنتاج المعرفة نفسها.

وتشير اليونسكو إلى أن نحو 19 مليون طفل في السودان خارج المدرسة أو متأثرون بشدة بانقطاع التعليم، وأن 124 جامعة وكلية تعرضت للدمار أو النهب، مع أضرار واسعة في المختبرات والمكتبات وقاعات الدراسة.

الحرب بذلك لا تقتل الحاضر فقط؛ إنها تقصف المستقبل قبل أن يولد.

فالطفل الذي يفقد سنوات دراسته اليوم قد لا يستطيع تعويضها غداً، والأستاذ الذي يغادر الجامعة قد لا يعود، والباحث الذي فقد مختبره لا يستطيع استعادة سنوات البحث بقرار إداري.

السياسة.. حين يصبح الولاء بديلاً عن الكفاءة

لكن من الظلم أن نحمّل الحرب وحدها مسؤولية الهدر البشري.

السودان كان يعاني قبل الحرب من مشكلة أعمق: تسييس مؤسسات الدولة.

فمع تغير الأنظمة، تكررت عمليات الإقصاء والتعيين على أساس الولاء، وأصبح الموظف العام في كثير من الأحيان مرتبطاً بالجهة التي جاءت به أكثر من ارتباطه بالمؤسسة التي يعمل فيها.

ثم تأتي سلطة جديدة فتقول إنها ستصلح ما أفسده السابقون، فتبدأ دورة جديدة من الإحلال والإقصاء.

تتغير اللافتة، وتتغير الوجوه، لكن المنطق يبقى نفسه.

وهكذا تحولت الخدمة المدنية أحياناً من مؤسسة لخدمة الدولة إلى ساحة لمعركة سياسية طويلة.

كل جماعة تصل إلى السلطة تريد أن تغيّر موظفي الدولة، بينما المطلوب أن تغيّر طريقة عمل الدولة.

وهذه إحدى صور الهدر التي لا تظهر في

الحسابات المالية، لكنها تكلف البلاد سنوات من الخبرة والاستقرار المؤسسي.

الثمن الاقتصادي لا يظهر كله في الأرقام

الاقتصاد السوداني دفع ثمناً هائلاً للحرب.
ويقدر البنك الدولي أن الناتج المحلي الحقيقي انكمش بنحو 29,4% في 2023، ثم 14% إضافية في 2024، بينما تشير تقديرات UNDP إلى أن الاقتصاد تقلص بأكثر من 40% منذ اندلاع الحرب.
لكن الناتج المحلي لا يستطيع حساب كل الخسائر.
كيف نحسب قيمة طبيب أمضى خمسة عشر عاماً في الدراسة والتدريب ثم استقر في الخارج؟
كيف نحسب قيمة أستاذ جامعي توقف بحثه ؟
كيف نحسب قيمة معلم غادر مدرسة؟
وكيف نحسب قيمة طفل فقد أربع سنوات من التعليم؟
هذه خسائر لا تظهر في الموازنة، لكنها ستظهر لاحقاً في ضعف الإنتاج، ونقص الخبرات، وتراجع الخدمات، وارتفاع تكلفة إعادة بناء الدولة.
أخطر ما في الهدر البشري أنه يؤخر لحظة اكتشاف الخسارة.
قد لا نشعر بها اليوم، لكننا سنشعر بها عندما تبدأ مرحلة إعادة الإعمار ولا نجد العدد الكافي من المهندسين والأطباء والمعلمين والباحثين.

الإنسان هو مشروع إعادة الإعمار

السودان يملك كفاءات ضخمة في الداخل والخارج. وأطباء ومهندسون وأساتذة وباحثون سودانيون يعملون في مؤسسات محترمة حول العالم.
وهذه الكفاءات يمكن أن تكون جزءاً أساسياً من إعادة بناء البلاد.
لكن عودتها لن تحدث بالخطب الوطنية وحدها.
لا بد من دولة تحمي الكفاءة من السياسة، وخدمة مدنية تقوم على الاستحقاق، وجامعات آمنة، ومستشفيات قابلة للعمل، ورواتب تحفظ كرامة العاملين، ونظام قانوني يضمن المساواة في الفرص.

فالطبيب لا يعود فقط لأنه يحب السودان؛ يعود عندما يجد أن السودان يستطيع أن يحمي عمله ومستقبله.
والأستاذ الجامعي لا يعود ليجد جامعته مدمرة.
والمهندس لا يعود ليعمل في مؤسسة لا تعرف لماذا عينته.

أوقفوا نزيف الإنسان

بعد توقف الحرب، سيكون من السهل أن نتحدث عن إعادة بناء الطرق والكباري والمصانع والمطارات.
لكن السؤال الأصعب سيكون:
من سيعيد بناء السودان؟
فالطريق يحتاج إلى مهندس، والمستشفى يحتاج إلى طبيب، والمدرسة تحتاج إلى معلم، والجامعة تحتاج إلى أستاذ، والاقتصاد يحتاج إلى خبير، والدولة تحتاج إلى موظف محترف.
فالإعمار لا يبدأ المباني ولكن بالأيدي التي تعمر.

جدل الطليعة والاجتماعي

يوسف الغوث

ملخص

يمثل عوض عبد الرازق تجربة محورية في نشأة اليسار السوداني، خصوصًا في سجاله المبكر حول كيفية توطين الماركسية في مجتمع سوداني تقليدي ومحافظ.

يشير الكاتب إلى الخلاف الذي دار بين عوض عبد الرزاق وعبد الخالق محجوب حول طبيعة التنظيم؛ فعبد الرازق دعا إلى جبهة وطنية ديمقراطية واسعة تراعي خصوصية المجتمع، بينما دفع عبد الخالق نحو حزب شيوعي طليعي واضح الهوية.

يوضح أن الصراع حُسم صلحة التيار الراديكالي، وأُبعد عبد الرازق من التنظيم عام 1949، ثم فُصل لاحقًا. وفي 1952 قاد أول مجموعة انشقت عن الحزب الشيوعي.

يوضح أن قراءات معاصرة تعيد النظر في تجربته، معتبرةً أن خلافه لم يكن مجرد صراع تنظيمي، بل سجالًا مبكرًا حول علاقة الطليعة السياسية بالمجتمع وحدود الأيديولوجيا في السودان.

تمثل سيرة المفكر والمناضل السوداني عوض عبد الرازق فصلًا معرفيًا ومحوريًا في تاريخ الحركات اليسارية في الفضاء الإفريقي والعربي على حد سواء، إذ يتجاوز دوره مجرد التأسيس التنظيمي للحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) عام 1946، ليمتد إلى صياغة أولى السجالات الفكرية حول مأزق توطين الأيديولوجيا الماركسية في بيئات ما بعد الاستعمار ذات البنى التقليدية والمحافظة.

وتكمن الأهمية المعرفية لإعادة قراءة تجربة عبد الرازق في كونها تكشف عن بواكير الصراع النظري بين تيار الواقعية التاريخية الذي تزعمه، وتيار النقاء التنظيمي والأيديولوجي الصارم الذي قاده الراحل عبد الخالق محجوب، وهو الخلاف الذي لم يكن ترفًا فكريًا، بل كان محددًا بنيويًا للمسارات اللاحقة للدولة السودانية الحديثة وإشكاليات التحديث السياسي فيها.

تميزت الحقبة التاريخية الممتدة بين عامي 1946 و1949 بصعود مطرد لعوض عبد الرازق كأحد أنشط الفاعلين السياسيين في كواليس الحركة العمالية والطلابية، حيث تولى الأمانة العامة للتنظيم خلفًا للدكتور عبد الوهاب زين العابدين، وعمل بجد على نقل الخلايا الشيوعية من طور الحلقات التثقيفية الضيقة والسرية إلى فضاء الفعل الجماهيري المفتوح، وذلك من خلال قيادة الاحتجاجات المناهضة للوجود الاستعماري البريطاني، لا سيما مناهضة مشروع الجمعية التشريعية، ودعم إضرابات عمال السكك الحديدية في عطبرة.

بيد أن هذا الزخم الميداني سرعان ما اصطدم بأسئلة التأسيس الهيكلي والهوية الفكرية للحزب الناشئ. وهنا تبلور ما يُعرف تاريخيًا في أدبيات اليمين واليسار السوداني بأزمة عوض عبد الرازق أو الخلاف الفكري التاريخي، الذي تمحور حول الموقف من الخصوصية السوسيولوجية للمجتمع السوداني وطبيعة التحالفات الطبقية الممكنة.

إذ كان عبد الرازق يطرح أطروحة مفادها أن الشروط التاريخية والموضوعية للسودان في أربعينيات القرن العشرين غير ناضجة لإنتاج حزب شيوعي كلاسيكي بالصيغة اللينينية الحادة، وكان يرى البديل الاستراتيجي في إبقاء التنظيم كجبهة وطنية ديمقراطية واسعة ومرنة تتحالف مع البرجوازية الوطنية المتمثلة في الأحزاب الاتحادية وحزب الأشقاء، على أن يتم تثقيف الكوادر بالماركسية دون الاصطدام المبكر والمباشر مع المكونات العقدية والقبلية للمجتمع السوداني.

وفي المقابل، واجه هذا الطرح معارضة شرسة من جناح عبد الخالق محجوب والعناصر الشيوعية العائدة من مصر، والذين دفعوا باتجاه القطيعة التنظيمية وبناء حزب طليعي يحمل اسمًا وهوية ماركسية قاطعة لا لبس فيها، مستندين إلى أن الوعي الطبقي يتشكل في أتون الممارسة النضالية وليس عبر الانتظار التاريخي لتطور البنى التحتية للمجتمع.

وقد أفرز هذا التباين الحاد صراعًا تنظيميًا محتدمًا حُسم عبر الكادر والمؤتمرات الحزبية المتعاقبة لصالح الجناح الراديكالي، لتتم إزاحة عوض عبد الرازق من منصبه عام 1949، ومن ثم توجيه اتهامات له بالانحراف اليميني والانتهازية والتراجع البرجوازي الصغير، وصولًا إلى فصله النهائي من التنظيم في مطلع الخمسينيات.

وفي فبراير 1952، قاد عبد الرازق أول مجموعة تنفصل عن الحزب الشيوعي، وأسس لاحقًا الجمعية الوطنية...

إن إعطاء هذه التجربة حقها من التحليل الأكاديمي المعاصر يستوجب تجاوز الأدبيات الحزبية الاختزالية التي وصمت عبد الرازق بالتخاذل، فالقراءات السوسيوسياسية الحديثة تعيد الاعتبار لأطروحته بوصفها استشرافًا مبكرًا للأزمات الهيكلية التي واجهت الحزب الشيوعي السوداني لاحقًا، حيث أثبتت المحطات التاريخية مثل أزمة حل الحزب عام 1965 وتصفيته الجسدية بعد أحداث يوليو 1971، أن مخاوف عبد الرازق من العزلة المجتمعية الناتجة عن الصدمة الأيديولوجية لم تكن مجرد هواجس ذاتية، بل كانت قراءة دقيقة وعميقة لجدلية العلاقة بين الطليعة السياسية والقواعد الاجتماعية في المشرق العربي وإفريقيا.

يُعد عوض عبد الرازق رائدًا مبكرًا للتيار الواقعي في الفكر اليساري السوداني، وقد ظل دوره محوريًا في تأسيس الحركة الشيوعية السودانية، وفي صياغة أول سجال فكري حول حدود توطين الماركسية في مجتمع ما بعد الاستعمار. وإذا كانت الأدبيات الحزبية قد اختزلت تجربته في خانة الانحراف، فإن القراءات المعاصرة تعيد إليه مكانته كمفكر استشرف أزمات الطليعة السياسية في السودان قبل وقوعها بعقود.

عبدالله حمدنا الله في الراديو والتلفزيون

السر السيد

ملخص

يمثل البروفيسور عبدالله حمدنا الله حالة مميزة في المشهد الأكاديمي والثقافي السوداني، إذ جمع بين النقد الأدبي والتاريخ والبحث والدراسات السودانية. وبرغم غزارة إنتاجه المعرفي، فإنه لم يؤلف كتابًا، وكانت المشافهة عبر الإذاعة والتلفزيون جزءًا أساسيًا من مشروعه..

تناول حمدنا الله قضايا الأدب والتاريخ والحركة الوطنية والصحافة والغناء والعلاقات بين مصر والسودان، رابطًا بينها ضمن رؤية واسعة لفهم المجتمع والثقافة السودانية. وفي الإذاعة قدم برنامج «أمسيات أدبية»، الذي قاربت حلقاته المئتي حلقة، إلى جانب برامج أخرى، كما قدم عبر التلفزيون محاضرات وحوارات حول موضوعات ثقافية وتاريخية متنوعة..

تكشف المقارنة بين ما كتب وما قال أن مشافهته كانت أوسع من حيث التنوع والكم، وأنها لم تكن مجرد أحاديث إعلامية، بل إنتاجًا معرفيًا قائمًا على التحليل والربط والتفسير..

تبرز أهمية جمع وتوثيق أرشيفه الإذاعي والتلفزيوني، خصوصًا «أمسيات أدبية»، ونشره في كتب تحفظ هذا الإرث. فقد كان حمدنا الله من أبرز المشتغلين بالدراسات السودانية، وترك مشروعًا يقرأ السودان من خلال تداخل الأدب والتاريخ والمجتمع والسياسة والثقافة..

يمثل البروفيسور عبدالله حمدنا الله حالة جديرة بالتأمل عند النظر إليه من حيث موقعه في الحركة الأكاديمية والثقافية في السودان. فبرغم حضوره في الأوساط الأكاديمية والوسائط الإعلامية، ظل عصيًا على «التحديد» بمعنى التخصص؛ فهو يتبدى عبر مجالات شتى: الناقد الأدبي، والمؤرخ، والباحث، والخبير في الدراسات السودانية.

وهذه التعددية في حالة حمدنا الله تكشف عن فعلين مهمين، على صلة وثيقة ببعضهما: الأول فعل القراءة، وهي هنا قراءة ناقدة بامتياز، فبالنظر إلى ما قدم يمكن وصفه بالقارئ العليم؛ والثاني فعل الكتابة، التي تبدو قليلة جدًا إذا ما قورنت بما قاله شفاهة. فهو، وبرغم حراكه الثقافي الكبير، لم يؤلف كتابًا واحدًا، وهذا معطى جدير بالتأمل.

صحيح أنه كتب ونشر عددًا مقدرًا من الدراسات والبحوث والمقالات، لكنه، بالمقابل، تكلم أكثر مما كتب؛ فقد كانت المشافهة عنده أداة لإنتاج المعرفة، لا مجرد بديل عن الكتابة.

فنظرة سريعة إلى ما أثاره حمدنا الله من قضايا وموضوعات تكشف أن رهانه الأكبر كان على الكلمة المنطوقة. فقضايا وموضوعات الأدب السوداني، خاصة النثر والشعر والنقد، وقضايا جذور القومية السودانية وأبعاد العلاقات بين مصر والسودان، وفن الغناء في السودان، ومراجعاته حول الحركة الوطنية في السودان، كثورة 1924 ومؤتمر الخريجين ورموزهما، والصحافة السودانية؛ والسير والمذكرات.

هذه القضايا والموضوعات، التي مجتمعة مثلت مشروعه الثقافي، أو فلنقل النقدي، حكى معظمها في الراديو والتلفزيون.

وهنا تتعدى المشافهة حالة كونها وسيلة لإنتاج المعرفة إلى الكشف عن طبيعة علاقة حمدنا الله بالمعرفة نفسها. فالأدب عنده لا ينفصل عن التاريخ، والتاريخ لا ينفصل عن المجتمع، والغناء ليس بعيدًا عن التحولات الاجتماعية والثقافية، والصحافة ليست منفصلة عن حركة الأفكار والسياسة. ومن هنا يمكن فهم اتساع المجال الذي تحرك فيه، وقد كان الراديو هو المجال الأوسع الذي تجلت فيه هذه الخصيصة.

فبمراجعة سريعة للإذاعة القومية نجد أن البروفيسور حمدنا الله قدم عبرها مشروعه الأساس في النقد الأدبي، وذلك من خلال برنامج «أمسيات أدبية»، الذي قاربت حلقاته المئتي حلقة، وهو برنامج رصد فيه نشأة وتطور النثر والشعر السودانيين منذ دولة الفونج وإلى الآن، إضافة إلى رؤاه النقدية وملاحظاته حول الحركة الوطنية والحركة الأدبية والصحافة السودانية، التي قالها في العديد من البرامج، مثل «منازل القمر» و«سهرة فكرية» و«شهادات خاصة» و«قراءة ثانية» وغيرها. ولعل السؤال المناسب هنا: ما الذي يجعل ناقدًا وأكاديميًا في مقام حمدنا الله أن يقدم مشروعًا معرفيًا بهذا الاتساع من خلال الميكروفون والشاشة؟

نعرف أن الحديث في الراديو يختلف عن الكتابة. فالكاتب يستطيع العودة إلى ما كتب، ويمكنه الحذف والإضافة وإعادة الترتيب، بينما يذهب الكلام إلى المستمع طازجًا كما قيل. ومع ذلك نرى أن حمدنا الله استطاع أن يجعل من الحديث الإذاعي مساحة لعرض المعرفة وتحليلها وربط عناصرها، فقد كان قادرًا على الاستحضار، وسرعة الربط، والتفسير، والتأويل، وإنتاج الفكرة في لحظة الكلام؛ أي حائزًا على أدوات المشافهة. ولذلك ليس من البصيرة النظر إلى ما قاله في الإذاعة باعتباره مجرد أحاديث أو لقاءات إعلامية. فما قدمه على اختلافه وتنوعه يحمل مادة معرفية عميقة ومعقدة؛ بل إن بعضها قد يكون أوسع من بعض كتاباته من حيث الشمول والتنوع.

أما في القنوات التلفزيونية، فنقف على ما أدلى به في قناة سودانية 24 حول فن الحقيبة وغناء البنات في برنامج «حال البلد»، أو حديثه حول جذور القومية السودانية في برنامج «تداعي حر»، أو كلامه حول محمد أحمد محجوب ومناقشته لمذكرات عبدالماجد أبو حسبو في برنامج «الوراق»، أو حديثه عن العقاد في المحاضرة التي قدمها في «معهد العلامة عبدالله الطيب»، وبثتها قناة سودانية 24، وكانت بعنوان «أثر العقاد في الحركة النقدية في السودان». هذا غير الإفادات التي قدمها حول موضوعات مختلفة ومهمة، كالتي قدمها عن الراحل محمد إبراهيم نقد في قناة النيل الأزرق.

سنلاحظ، وبالقليل من المقارنة بين ما كتب وما قال، أن ما قاله كان أكبر من حيث التنوع، ومن حيث الكم، ومن حيث قربه من مشروعه الأساس. ومن هنا يمكن النظر إلى حمدنا الله باعتباره ناقدًا موسوعيًا، لا بمعنى كثرة المجالات التي تحدث فيها فحسب، وإنما بمعنى تنوع المصادر التي ينهل منها ونظرته

إلى الظاهرة عبر علاقاتها المختلفة، واستخدامه منهجًا متكاملًا يجمع بين الاجتماعي والسياسي والثقافي والجمالي. وبرغم التباعد الظاهري بين الموضوعات التي اشتغل عليها حمدنا الله، إلا أنها تصب جميعًا في مشروع واحد، هو محاولة قراءة السودان من خلال تجلياته الثقافية والسياسية والاجتماعية والتاريخية.

ومن هنا يمكن القول إن حمدنا الله كان حكائيًا ساردًا لنوع من المعرفة السودانية، ومشتغلًا على إعادة بناء الذاكرة الثقافية عبر الكلام، ولعل هذا ما يجعل مشافهته جديرة بأن ينظر إليها بوصفها جزءًا من إنتاجه الثقافي. ومع هذا يأتي السؤال: أليس ثمة ما يمكن اعتباره خسارة لأن الكثير من مشروعه كان شفهيًا ؟

فالكتاب يبقى، بينما الكلام المذاع عرضة للضياع إذا لم يُحفظ في حرز أمين. فحمدنا الله، الذي تكلم أكثر مما كتب، سيظل من المهم أن نعكف، أو تعكف مؤسسات الثقافة، على جمع وتصنيف ومراجعة إرثه المعرفي في الراديو والتلفزيون، خاصة برنامجه «أمسيات أدبية»، ثم نشر هذا الإرث في كتب أو مجلدات، بحيث تتموضع المشافهة داخل مشروعه المكتوب.

ومن هنا يمكن اعتبار تجربة حمدنا الله مدخلًا لإعادة النظر في مفهوم الإنتاج الثقافي نفسه. فالمثقف لا ينتج المعرفة بالكتاب وحده؛ فقد ينتجها أيضًا عبر البرنامج الإذاعي أو التلفزيوني أو المحاضرة.

أخيرًا وبالنظر إلى مجمل ما قال وكتب، يمكنني أن أعتبر حمدنا الله واحدًا من أميز الذين اشتغلوا في ما يعرف بـ«الدراسات السودانية»، وبالتاريخ الاجتماعي. غير أن مأثرته الكبرى تكمن في نظرته للسودان باعتباره أمشاجًا من العلاقات بين الأدب والتاريخ والمجتمع والسياسة والثقافة.

لكن يبقى السؤال الملح: ألم يحن الوقت لأن نرد الاعتبار للمعرفة التي تنتجها المشافهة؟

رحم الله معلمنا وفقيدنا العزيز البروفسير عبدالله حمدنا الله، وشمله بعفوه ورضوانه.

الريال يسقط في ديربي متوتر أمام أتلتيكو

طرد هويسن والجدل التحكيمي يكشفان أزمات مورينيو القديمة من جديد

ملخص

تعرض فريق ريال مدريد لهزيمة جديدة أمام جاره ومضيفه أتلتيكو مدريد بنتيجة (1-2) في «ديربي العاصمة» الذي أقيم مساء الأحد على ملعب «سيفيتاس متروبوليتانو» ضمن منافسات الدوري الإسباني لكرة القدم، في مباراة شهدت إثارة كبيرة وجدلاً تحكيمياً وطرد مدافع «الملكي» دين هويسن.

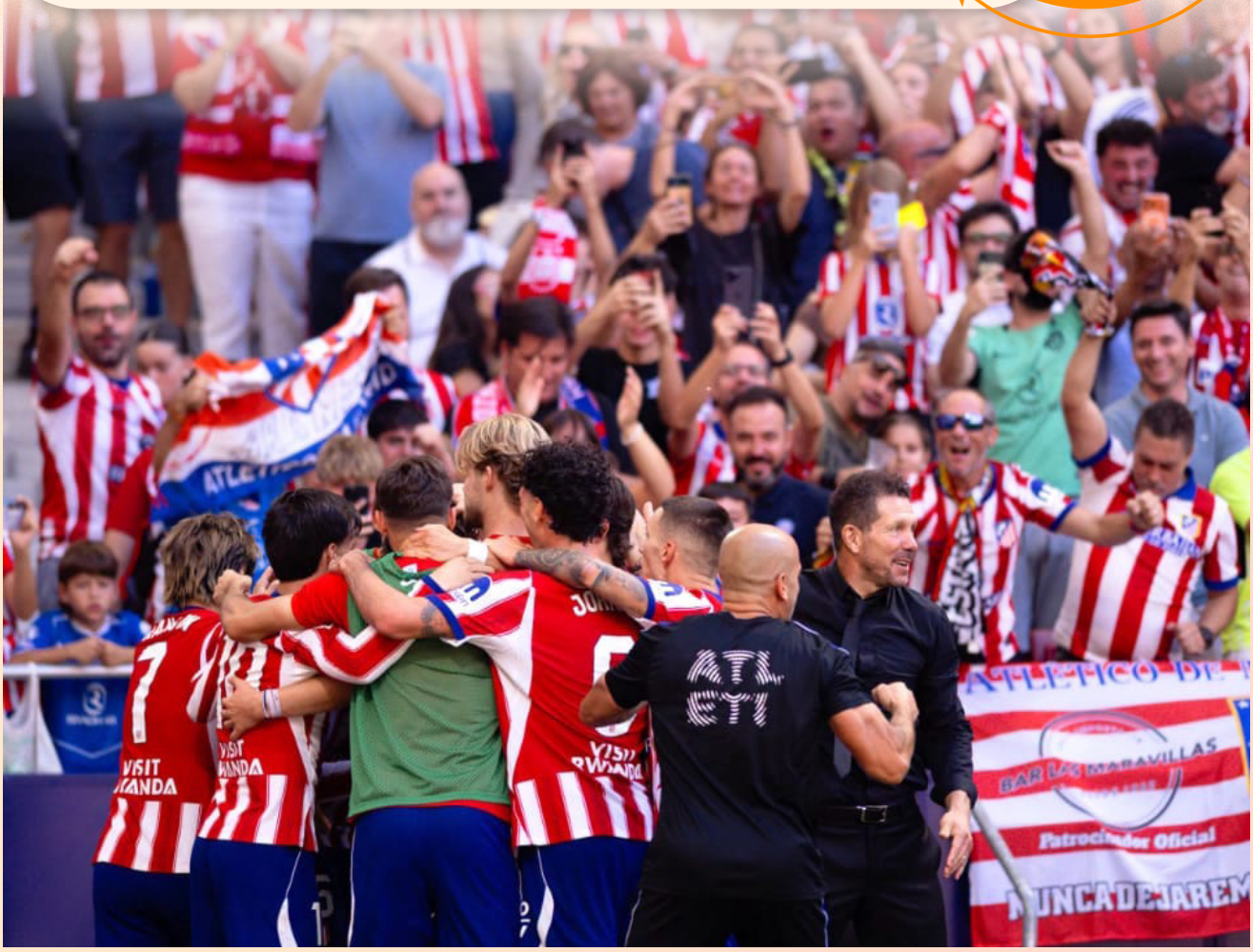

أماندا لانجيل – Sports Illustrated

وسجل أصحاب الأرض هدفين متتاليين استغلالاً للنقص العددي في صفوف ريال مدريد عقب طرد هويسن في الدقيقة 52، قبل أن يقلص الألماني أنطونيو روديغر الفارق لصالح الضيوف بضربة رأسية في الدقيقة 89 دون أن ينجح أبطال أوروبا في تفادي الخسارة.

وتجمد رصيد ريال مدريد بهذه الهزيمة عند نقطته في المركز الرابع، ليتسع الفارق بينه وبين متصدر جدول الترتيب برشلونة إلى ست نقاط بعد مرور سبع جولات من المسابقة..

ديربي بدأ هادئاً وانفجر بالجدل

لم تحمل الدقائق الأولى من المباراة الكثير من الفرص الخطيرة، لكن المواجهة بدأت تأخذ منحى مختلفاً منذ النصف الثاني من الشوط الأول، عندما دخلت القرارات التحكيمية في قلب المشهد.

في الدقيقة 35، تعرض جود بيلينغهام لتدخل من مدافع أتلتيكو كريستيان روميرو، بعدما وصلت أقدام اللاعب إلى ركبة لاعب ريال مدريد. حصل بيلينغهام في البداية على بطاقة صفراء، قبل أن يعود الحكم ميغيل أنخيل أورتيز أرياس إلى تقنية حكم الفيديو المساعد ويغير قراره، فيلغي بطاقة بيلينغهام ويمنح روميرو بطاقة صفراء بدلاً من الطرد.

وبعد نحو تسع دقائق، شهدت المباراة واقعة أخرى أثارت اعتراض ريال مدريد، عندما تدخل لي كانغ-إن على كاحل فيديريكو فالفيردي، إلا أن الحكم لم يمنح لاعب أتلتيكو بطاقة حمراء أو حتى بطاقة صفراء، كما لم يتدخل حكم الفيديو لإعادة تقييم الواقعة وفق رواية قناة ريال مدريد الرسمية.

بطاقة حمراء غيّرت شكل المباراة

في الدقيقة 50، احتسب الحكم ركلة جزاء لصالح أتلتيكو بعد تدخل من دين هويسن على جوليانو سيميوني. وفي البداية حصل مدافع ريال مدريد على بطاقة صفراء، لكن حكم الفيديو استدعى أورتيز أرياس لمراجعة الواقعة على الشاشة.

بعد المراجعة، غيّر الحكم قراره وأشهر البطاقة الحمراء في وجه هويسن، ليجد ريال مدريد نفسه بعشرة لاعبين في مواجهة أتلتيكو على أرضه. وسجل أليخاندرو غريمالدو ركلة الجزاء في الدقيقة 53، مانحاً أصحاب الأرض التقدم.

بعد ست دقائق فقط، ضاعف جوناثان ديفيد النتيجة، مستفيداً من أفضلية أتلتيكو العددية، لتصبح مهمة ريال مدريد أكثر صعوبة.

ورغم أن الفريق الملكي حاول العودة، فإن اللعب بعشرة لاعبين أمام أتلتيكو في ملعب متروبوليتانو جعل المهمة شديدة التعقيد.

وجاء هدف ريال مدريد في الدقيقة 89، عندما ارتقى أنطونيو روديغر لكرة ثابتة نفذها برناردو سيلفا، ووضع الكرة برأسه داخل الشباك.

منح الهدف ريال مدريد أملاً متأخراً في خطف التعادل، لكن أتلتيكو تمكن من الحفاظ على تقدمه حتى صافرة النهاية، ليحصد ثلاث نقاط ثمينة ويرفع رصيده إلى 16 نقطة.

مشاكل الوسط لم تختفِ

ربما كان الجانب الأكثر إثارة للقلق بالنسبة لريال مدريد هو أن بعض المشاكل التي ظهرت في الموسم الماضي بدت حاضرة مجدداً أمام أتلتيكو.

فالفيردي وتشواميني يمتلكان القدرات البدنية والفنية، لكن ريال مدريد افتقد خلال فترات من المباراة إلى لاعب قادر على التحكم في الإيقاع، والاحتفاظ بالكرة تحت الضغط، وربط خط الوسط بالهجوم بصورة مستمرة.

غياب توني كروس عن الفريق منذ اعتزاله لا يزال يطرح نفسه في مثل هذه المباريات. المشكلة ليست بالضرورة في تعويض لاعب بعينه، وإنما في غياب لاعب يستطيع منح الفريق الهدوء عندما يضغط المنافس، وإعادة تنظيم الهجمة، وتحديد متى يسرّع اللعب ومتى يبطئه.

أمام أتلتيكو، ظهر ريال مدريد في كثير من الفترات وكأنه يلعب بسرعة أكبر مما ينبغي، خصوصاً عندما حاول الخروج بالكرة تحت الضغط.

وفي المقابل، كان أتلتيكو أكثر وضوحاً في طريقة تعامله مع المباراة. ضغط الفريق، تحرك كوحدة واحدة، واستغل المساحات عندما اضطر ريال مدريد إلى فتح خطوطه بعد الطرد.

الهجوم لم يجد المساحات

كانت المباراة صعبة أيضاً على ثلاثي ريال مدريد الهجومي.

فينيسيوس جونيور لم يجد المساحات التي يحتاجها للانطلاق، بينما لم يحصل كيليان مبابي على الكرات المناسبة بصورة منتظمة. وفي مباريات من هذا النوع، لا يكفي وجود أسماء هجومية كبيرة إذا لم يتمكن خط الوسط من إيصال الكرة إليها في المناطق التي يمكن أن تصبح فيها خطرة.

مبابي اضطر في فترات من اللقاء إلى الابتعاد عن منطقة الجزاء للبحث عن الكرة، الأمر الذي قلل من وجوده داخل المنطقة.

أما فينيسيوس، فوجد نفسه أمام منظومة دفاعية وضعت قيوداً على تحركاته، خصوصاً مع قدرة أتلتيكو على إغلاق الأطراف وإجبار ريال مدريد على البحث عن حلول من العمق.

وهنا ظهرت إحدى المشكلات التي تكررت في المواجهة: ريال مدريد كان يمتلك لاعبين قادرين على صناعة الفارق فردياً، لكنه لم يملك دائماً المسار الجماعي الذي يسمح له باستغلال هذه القدرات. في المقابل، تعامل أتلتيكو مع الديربي باعتباره مباراة تتطلب الصبر والانضباط قبل أي شيء آخر.

لم يكن أصحاب الأرض بحاجة إلى الاستحواذ المستمر أو خلق عدد كبير من الفرص في الشوط الأول. كان الهدف هو إبقاء المباراة مفتوحة إلى اللحظة التي يمكن فيها استغلال خطأ أو تفوق عددي أو مساحة خلف دفاع ريال مدريد.

وعندما حصل أتلتيكو على ركلة الجزاء والطرد، تغيرت طبيعة المباراة بالكامل.

أصبح لدى أصحاب الأرض لاعب إضافي، بينما اضطر ريال مدريد إلى المخاطرة بحثاً عن التعادل. ومن هنا ظهرت المساحات التي سمحت لأتلتيكو بتسجيل الهدف الثاني.

مورينيو والتحكيم

بعد المباراة، لم يخف مورينيو غضبه من القرارات التحكيمية، وركز في حديثه على واقعتَي روميرو وكانغ-إن لي.

وقال مدرب ريال مدريد إن أتلتيكو كان يستحق بطاقتين حمراوين، معتبراً أن اللعب بعشرة لاعبين أمام 11 لاعباً كان صعباً، وأن فريقه كان سيواجه وضعاً أكثر تعقيداً لو لعب أمام تسعة لاعبين.

كما تبنى ريال مدريد في تقريره الرسمي للمباراة موقفاً أكثر حدة، معتبراً أن القرارات التحكيمية أثرت بصورة مباشرة في نتيجة الديربي، ومشيراً تحديداً إلى واقعتَي روميرو وكانغ-إن لي، ثم طرد هويسن وركلة الجزاء التي سجل منها أتلتيكو هدفه الأول.

لكن الجدل التحكيمي لا يلغي حقيقة أخرى في المباراة: ريال مدريد، حتى قبل الطرد، لم يكن مسيطراً على اللقاء بالصورة التي تسمح له بضمان النتيجة.

وهذه نقطة مهمة عند قراءة الخسارة؛ فالطرد غيّر ميزان المباراة بوضوح، لكن أداء ريال مدريد الجماعي خلال أجزاء كبيرة من اللقاء ظل محل تساؤل.

الخسارة أعادت إلى الواجهة المقارنة مع مباراة الموسم الماضي التي خسر فيها ريال مدريد أمام أتلتيكو 5-2 في متروبوليتانو. التشكيلات والتفاصيل تغيرت، والمدرب تغير، كما انضم لاعبون جدد إلى الفريق، لكن بعض المشكلات التكتيكية تبدو متشابهة: صعوبة السيطرة على وسط الملعب، ضعف الاستحواذ تحت الضغط، الاعتماد الكبير على الحلول الفردية، وعدم وجود اتصال دائم بين الوسط والهجوم.

صراع الدوري بدأ مبكراً

بعد سبع جولات فقط، أصبح ريال مدريد متأخراً بست نقاط عن برشلونة، الذي حقق بدوره سبعة انتصارات متتالية في الدوري وفق النتائج المنشورة عقب الجولة السابعة.

ولا يعني فارق النقاط في سبتمبر أن سباق اللقب حُسم، لكنه يجعل كل تعثر لاحق أكثر كلفة، خصوصاً إذا استمر برشلونة في حصد النقاط بالمعدل نفسه.

كما أن أتلتيكو دخل دائرة المنافسة مبكراً بعدما رفع رصيده إلى 16 نقطة، متقدماً على ريال مدريد بنقطة واحدة في جدول الترتيب.

وهكذا لم يعد ريال مدريد يواجه منافساً واحداً على القمة، بل يجد نفسه مطالباً بمراقبة برشلونة وأتلتيكو وغيرهما، في وقت لا تزال فيه ملامح فريق مورينيو الجديد قيد التشكل.

ويزداد الضغط على مورينيو لأن مواجهة برشلونة تقترب، ما يمنح ريال مدريد فترة محدودة لمعالجة المشاكل التي ظهرت في الديربي.

المباراة أمام أتلتيكو كشفت أن الفريق يستطيع تسجيل الأهداف وصناعة الفرص، لكنه يواجه صعوبة عندما يفقد السيطرة على وسط الملعب أو عندما يضطر إلى اللعب تحت ضغط مستمر.

وفي الكلاسيكو، ستكون هذه التفاصيل أكثر أهمية.

فإذا لم يتمكن ريال مدريد من تحسين البناء من الخلف، وربط الوسط بالهجوم، ورفع مستوى الضغط الجماعي، فإن الاعتماد على المهارات الفردية وحدها قد لا يكون كافياً أمام فريق يمتلك بدوره القدرة على التحكم في الكرة واستغلال المساحات.